

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تقرير الدورتين العاديتين الأولى والثانية والدورة السنوية لعام ٢٠١٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-3507

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦

٨	أولا - تنظيم الدورة
٨	ألف - انتخاب أعضاء المجلس
	باء - البيانان الافتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٨	جيم - إقرار جدول الأعمال
١٢	ثانيا - مداوالات المجلس التنفيذي
١٣	ألف - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف للتوصيات والقرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
١٣	باء - معلومات مستكملة شفويا عن العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسيف
١٥	جيم - التعاون البرنامجي لليونيسيف
١٧	دال - تقارير التقييم ورد الإدارة
٢٢	هـ - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات
٢٤	واو - استراتيجية اليونيسيف لحشد الموارد
٢٧	زاي - جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥
٢٨	حاء - مسائل أخرى
٣٠	طاء - اعتماد مشاريع القرارات
٣٠	ياء - البيانان الختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام ٢٠١٦

٣٣	أولاً - تنظيم الدورة
٣٣	ألف - البيانان الافتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف
٣٤	باء - إقرار جدول الأعمال
٣٥	ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي
	ألف - تقرير عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٥: الأداء والنتائج، بما في ذلك تقرير عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات
٣٥	
٤٠	باء - تقرير عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧
٤٢	جيم - تقارير التقييم ومنظور الإدارة وردودها
	دال - التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لليونيسيف المقدم إلى المجلس التنفيذي عن عام ٢٠١٥ وردود الإدارة
٤٤	
٤٧	هاء - التعاون البرنامجي لليونيسيف
٤٨	واو - تقرير مكتب الأخلاقيات باليونيسيف لعام ٢٠١٥
٥٠	زاي - إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل الإنساني لليونيسيف
٥١	حاء - التقرير السنوي عن تنفيذ خطة عمل اليونيسيف للمساائل الجنسانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..
٥٣	طاء - تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي
٥٤	ياء - كلمة رئيسة الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف
٥٦	كاف - مسائل أخرى
٥٦	لام - اعتماد مشاريع القرارات
٥٦	ميم - جوائز موظفي اليونيسيف والبيانان الختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

٦٠		تنظيم الدورة	أولا -
٦٠		ألف - البيانان الافتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف	
٦٣		باء - إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال	
٦٣		جيم - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧	
٦٤		مداولات المجلس التنفيذي	ثانيا -
٦٤		ألف - إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل الإنساني لليونيسيف	
٦٥		باء - التعاون البرنامجي لليونيسيف	
٧١		جيم - استعراض تجربة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل وفي البلدان التي تنتقل من الشريحة العليا من الدخل المتوسط إلى شريحة البلدان المرتفعة الدخل	
٧٦		دال - خريطة الطريق للخطة الاستراتيجية، ٢٠٢١-٢٠١٨	
٧٧		هاء - حوار منظم بشأن نتائج تمويل الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤	
٧٨		واو - تقرير التقييم ورد الإدارة	
٨٠		زاي - جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
٨١		حاء - خطة اليونيسيف الاستراتيجية: التقديرات المالية المستكملة، ٢٠١٦-٢٠١٩	
٨٢		طاء - تقرير عن التقييم المستقل لتنفيذ منهجية استرداد التكاليف (الورقة المشتركة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) ..	
٨٣		ياء - تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى جمهورية فيرجينيا	
٨٤		كاف - مسائل أخرى	

٨٤ لام - اعتماد مشاريع القرارات

٨٤ ميم - البيانان الختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف

المرفقات

٨٦ المرفق الأول القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦

١٠٥ المرفق الثاني أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦

المرفق الثالث تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

١٠٤

١٠٤ ألف - العمل في سياقات هشة، تشمل البلدان ذات الدخل المتوسط

١٠٧ باء - البيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي

١ - انتخب المجلس التنفيذي رئيسا له وهو الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سيفين يورغنسون، ونوبا للرئيس وهم الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، إبراهيم عمر الدباشي، والممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، دورغا راساد بهاتاري، والممثل الدائم لإنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة، والتون ألفونسو ويسون، ونائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة هيروشي مينامي.

باء - بيانان افتتاحيان من رئيس المجلس التنفيذي ومن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٢ - ذكر رئيس المجلس التنفيذي أن بداية العام كانت باعثا على الكثير من التفاؤل حيث شرع المجتمع الدولي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من أهداف وغايات. وكانت ثمة أسباب وجيهة تدعو إلى التفاؤل: فقد حظي رفاه وحقوق الطفل بالاعتبار الواجب في تلك الأهداف، ووُضعت خريطة طريق واضحة تشمل الأمم على اختلاف حجمها ومستويات دخلها، وكانت هناك إرادة سياسية وتصميم متجددان على توفير التمويل المناسب للجهود الرامية إلى تحقيق النتائج، واكتسبت معارف وخبرات قيّمة في سياق العمل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشملت الإنجازات الرئيسية الأخرى التي تحققت في عام ٢٠١٥ النتائج الإيجابية التي تمخض عنها المؤتمران المعنيان بتمويل التنمية وتغير المناخ، فضلا عن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٣ - بيد أنه برزت تحديات جسام أُلقت بظلالها على أجواء التفاؤل تلك، بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة، وتضاعف أعداد النزاعات المسلحة وحدثها، والعدد غير المسبوق من الأزمات المطولة، وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية، التي يرتبط كثير منها بتغير المناخ، وتفشي التهديد الذي يشكله الإرهاب وتزايدده. وقد أدت هذه المسائل إلى تفاقم أزمة اللاجئين بدرجة خطيرة، إذ يقدر عدد النازحين في مختلف أنحاء العالم بنحو ٦٠ مليون نسمة، نصفهم من الأطفال. ومن شأن هذه التحديات أن تؤدي إلى انتكاس جهود التنمية بعقود وهي تتسم بقاسم مشترك هو: آثارها المدمرة على الأطفال.

٤ - ونوه الرئيس بالعمل الذي يقوم به موظفو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لصالح الأطفال الذين يعيشون في أوضاع خطيرة. وأشار إلى أن أحد الأسباب الكامنة وراء فعالية العمل الإنساني الذي تقوم به اليونيسيف هو أن المنظمة وشركاءها

يعملون مع الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية قبل نشوء الأزمات وخلالها وبعدها، ويسعون إلى إلغاء الحد الفاصل بين البرمجة العادية والبرمجة في حالات الطوارئ. وهذا أمر ضروري في عالم تعصف به النزاعات بصورة متزايدة. وقال إنه يتعين إبراز المسألة في ما يتعلق بالأشخاص المتضررين، لا سيما الشباب والأطفال، وإدراجها بصورة منهجية في نتائج مؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني (٢٣ و٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦).

٥ - وقال إن من المؤسف أن يؤدي تزايد نشاط اليونيسيف في السياقات الإنسانية إلى نضوب موارد المنظمة. فعلى الرغم من المحنة الشديدة التي يعيشها الملايين من الأطفال، ظل العديد من النداءات الإنسانية التي وجهتها اليونيسيف وشركاؤها يعاني نقصا صارخا في التمويل. وهذه اللامبالاة بالمعاناة ينبغي أن تثير السخط باعتبارها موقفا لا أخلاقيا. ويعد استجماع الإرادة وحشد الموارد لدعم العمل الإنساني الحيوي أمرا ملحا.

٦ - واختتم الرئيس بالإعراب عن التزامه ببذل قصارى جهده من أجل الاضطلاع بمهام رئاسة المجلس التنفيذي بروح من الانفتاح والحوار البناء في سبيل خدمة الفئة التي تتصدر أولويات المنظمة وهي: أطفال العالم.

٧ - أما المدير التنفيذي فقد استهل كلمته بتوجيه تحية وداع إلى بعض أعضاء أسرة اليونيسيف، ولا سيما يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، وأشاد بما حققته من إنجازات عدة وبما أبدته من مشاعر الصداقة وبتفانيها في العمل بلا كلل من أجل حقوق أطفال العالم.

٨ - وتحدث المدير التنفيذي عن إنجازين دبلوماسيين هامين تحققا في عام ٢٠١٥ وهما: اعتماد أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) واعتماد اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٩ - واليوم، أصبح التصدي لتغير المناخ مطلباً ضروريا لإعداد مستقبل أكثر استدامة، ويجب ربطه على نحو وثيق بالعمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة والاستجابات الإنسانية. فبدون تعزيز العمل في مجال تغير المناخ، تظل الإنجازات الدبلوماسية التي تحققت عام ٢٠١٥، مهددة باحتمال وقوع كوارث مأساوية. ومسألة تغير المناخ هي إلى حد بعيد مسألة إنصاف، ذلك أن أشد الفئات فقرا وضعفا هي التي تتأثر بصورة أكثر حدة وإجحافا أيضا. وقد ساهمت هذه العوامل في تفاقم دوامة الفقر والاعتلال المتوارثة بين الأجيال والتي وقع في براثنها الملايين. وأدت إلى تباطؤ التقدم في مسيرة التنمية بل إلى تراجعها، وتسببت

في زيادة موجات التشرد، وحدة التنافس، بل ونشوب النزاعات. ويجب كسر هذه الحلقة إذا أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٣٠.

١٠ - ومن أجل المساعدة على التكيف مع تفاقم آثار تغير المناخ، حددت اليونيسيف أربعة مجالات ذات أولوية، هي: الدعوة والمساءلة، والتكيف مع تغير المناخ من خلال تنمية القدرة على مواجهته، والتخفيف من حدة آثار تغير المناخ، و”تخضير” اليونيسيف. وعُرضت أمثلة تبين النهج التي تتبعها المنظمة في العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية والشركاء والأطفال في جميع أنحاء العالم من أجل حشد الدعم والعمل في سبيل تهيئة مستقبل مستدام. وتتوخى اليونيسيف إدراج العنصر المتعلق بتغير المناخ في جميع البرامج القطرية بحلول عام ٢٠٢٠.

١١ - وسيشكل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة لمناقشة أفكار من قبيل تحسين تكامل النداءات من أجل الاستجابة للأزمات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك الكوارث المتصلة بتغير المناخ، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، واستحداث حوافز للمناخين لتشجيعهم على القيام بذلك. وينبغي النظر في إيجاد فرص التمويل المرن، ونظم الإنذار المبكر وتعزيز القدرة على تركيز المساعدة الإنمائية حيثما تُمس الحاجة إليها.

١٢ - واختتم المدير التنفيذي كلمته بدعوة الجميع إلى ضم أصواتهم وتقديم دعمهم إلى الحركات المتنامية للمواطنين والمجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تدعو إلى تغيير حقيقي وتعمل على إحداثه، وإلى إعداد جيل الغد، أي أطفال اليوم، من أجل مواصلة الكفاح في هذه المعركة.

١٣ - وفي البيانات الوطنية التي أدلى بها أثناء افتتاح الدورة، شددت الوفود على أهمية الدورة الحالية باعتبارها الدورة الرسمية الأولى للمجلس التنفيذي منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة وخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إضافة إلى خطة عمل أديس أبابا وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

١٤ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها الشديد إزاء العدد الكبير من الأزمات الإنسانية التي تحدث في جميع أنحاء العالم وأزمة اللاجئين المستمرة. وشددت على الدور الحاسم الذي تؤديه اليونيسيف في مواجهة تلك الأزمات المعقدة، مع الاعتراف أيضا بتأثير جهودها تلك في الوضع المالي للمنظمة. وأشاد متكلمون بالروح القيادية التي أبدتها اليونيسيف في مجالي توفير التعليم والرعاية النفسية - الاجتماعية للأطفال في مناطق النزاع، بما في ذلك من خلال مبادرة ”لا لضحايا أي جيل“. وشددت عدة وفود على ضرورة سد الفجوة بين البرامج

الإثائية والإنسانية وتطلعت إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني باعتباره فرصة لوضع جدول أعمال تطلعي من أجل جميع الجهات الفاعلة الإنسانية.

١٥ - وتوقع بعض الوفود المزيد من التعاون مع اليونيسيف في إعداد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسيتيح الاستعراض فرصة لاستخلاص الدروس من العاملين الأولين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والتفكير في أوجه النجاح والتحديات التي برزت خلالهما، ووضع أولويات جديدة، وبذل الجهود من أجل ضمان اتساق عمل اليونيسيف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما سيسترشد هذا الاستعراض بالدروس المستخلصة من تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

١٦ - وأيدت وفود عديدة تأكيد المدير التنفيذي على آثار تغير المناخ في الأطفال. وأفادت مجموعة من الوفود بأن أفريقيا، ربما أكثر من أي قارة أخرى، معرضة لمخاطر متعددة نتيجة تغير المناخ، وبخاصة الاحترار العالمي والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر وتفاقم ندرة الموارد. وتحدثت وفود أخرى عن الآثار المدمرة لاحتارار المناخ في بلدانهم، بما في ذلك ضعف غلة المحاصيل، وارتفاع درجات الحرارة على نحو خطير، والجفاف والفيضانات، وكلها مخاطر كبيرة تهدد الأطفال.

١٧ - وأعربت عدة وفود عن قلقها من انخفاض مستوى الموارد العادية لليونيسيف، مع التشديد على أهمية هذه الطريقة المفضلة في التمويل لضمان التخطيط واتخاذ القرارات على نحو استراتيجي مكيف يمكن التنبؤ به لتحقيق النتائج المتوخاة. وشجعت اليونيسيف على مواصلة تحسين تعبئة الموارد عن طريق استكشاف الاستراتيجيات المحتملة الجديدة، من قبيل المساهمات العينية، واستكشاف طرائق التمويل التي تدعم تقديم الخدمات وتحقيق النتائج على نحو متكامل، وتحسين استخدام تلك الطرائق، إلى جانب تحقيق التكامل بين التمويل الإنساني والإثائي. ورحب أحد الوفود بالإشارات إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب في استراتيجية تعبئة الموارد، وأكد أن الشراكات بين البلدان النامية واليونيسيف تزداد فعالية عندما تعمل على حشد الموارد والخبرات الفنية من جميع الشركاء.

١٨ - وأبرزت عدة وفود أهمية البيانات، لا سيما في سياق الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. فتوافر البيانات الموثوقة والمصنفة في مجموعة المؤشرات العالمية أمر حيوي للغاية. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيسيف لمساعدة البلدان على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها، بما في ذلك تقديم الدعم إلى أكثر من ١٠٠ حكومة لإجراء الاستقصاءات

العنقودية المتعددة المؤشرات. وقال متكلم آخر إن البحوث وتبادل البيانات شرط حاسم لترجمة الدروس المستفادة إلى أفضل الممارسات، وتعبئة الموارد المالية بكفاءة. وثمة حاجة إلى استراتيجية واضحة بشأن كيفية توظيف مهمة البحوث التي تضطلع بها اليونيسيف وسُبل مراعاة نتائج البحوث في الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية المقبلة.

١٩ - ورحبت وفود عديدة بتركيز المنظمة على الإنصاف، واتفقت على أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون عكس حلقة الظلم المفرغة التي تطوق ملايين الأطفال. واعترف أحد الوفود بالصعوبات التي تنطوي عليها نقطة الانطلاق، بالنظر إلى توافر الأدلة التي تثبت وجود أوجه تفاوت حادة في توزيع الثروة. وأكد وفد آخر من جديد التزامه بالإنصاف والمساواة بين الأجيال، مشيراً إلى أنه ينبغي الاسترشاد بهما في الإجراءات المتخذة في ما يتعلق بتغير المناخ والنمو الاقتصادي.

٢٠ - وحث عدد من المتكلمين على مواصلة إيلاء اهتمام للبلدان المتوسطة الدخل. واقترح أحد المتكلمين أن تكون هذه البلدان مجالا ذا أولوية للجهود المشتركة بين اليونيسيف والدول المعنية، سيما وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تتضمن تركيز خاصا على تلك البلدان. وأفاد متكلم آخر بأنه، عقب تصنيف بلده ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، انخفض التمويل المقدم إليه من الجهات المانحة التقليدية انخفاضاً حاداً، مما أثر في فعالية البرامج القطرية لليونيسيف. وحث المتكلم البلدان المانحة وغيرها من الشركاء في التنمية على مواصلة تمويل أعمال اليونيسيف في البلدان المتوسطة الدخل كي يتسنى للحكومات تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل تنفيذاً تاماً.

٢١ - وأعرب ممثل جمهورية ترازيا المتحدة عن بواحث قلقه إزاء مشاركة اليونيسيف في رعاية فيلم جرى عرضه في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وسعى إلى إبراز حالة الأشخاص المصابين بالمهق في ذلك البلد. وشدد على أن حكومة بلده ملتزمة بحماية الأشخاص المصابين بالمهق، بسُبل منها اتخاذ مبادرات واسعة النطاق لتقيد بمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٢٢ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها
E/ICEF/2016/1/Rev.2

٢٣ - وأعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٣٤ وفدا مراقبا، من بينها منظمة حكومية دولية واحدة و تسع لجان وطنية تابعة لليونيسيف ومنظمة غير حكومية واحدة، قدمت وثائق اعتمادها وفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف للتوصيات والمقررات الصادرة عن اجتماعي المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٤ - عقب الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها مدير شعبة البرامج، عرض التقرير المدير المعاون المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٥ - وأشادت الوفود بالمكاسب الهامة التي تحققت في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأبرزت الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به اليونيسيف بصفتها مشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). غير أن عدة وفود أعربت عن قلقها إزاء التحديات المستمرة، بما في ذلك أوجه الضعف الخاصة التي يعاني منها المراهقون والزيادة في الوفيات المرتبطة بالإيدز في صفوفهم، ولا سيما في أفريقيا.

٢٦ - وشدد بعض الوفود على أهمية الوقاية، ولا سيما في صفوف المراهقين، وقالت إن التعليم وإشراك المراهقين في جهود الوقاية من الأمور الحاسمة. ورحبت عدة وفود بوجود منابر من قبيل مبادرة "كلنا معا من أجل القضاء على الإيدز بين المراهقين" (All In to #endAdolescentAIDS)، التي نجحت بسبب التنسيق الفعال مع الشركاء، بمن فيهم المراهقون. وحث أحد الوفود على إتاحة الحصول على العلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مع القيام أيضا باتخاذ تدابير للجيلولة دون وقوع إصابات جديدة.

٢٧ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء انخفاض التمويل المخصص لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وإمكانية حدوث انتكاسات في النجاحات التي تحققت في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى

الطفل. وقالت مجموعة من الوفود إنه لا يمكن توقع زيادات كبيرة في التمويل، وشددت على أهمية إنجاز المزيد بموارد أقل من خلال تطوير وتعزيز الشراكات وتحسين أساليب العمل.

٢٨ - وسلّمت مجموعة أخرى من الوفود بنجاح اليونسيف في إعطاء الأولوية لاحتياجات الأطفال والمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وشكرت المنظمة على التزامها بتحقيق هدف جيل خال من الإيدز. وشجع المتكلم اليونسيف على العمل بشكل وثيق مع المبادرات القائمة، مثل الالتزام بالتثقيف الجنسي الشامل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأشادت هذه المجموعة أيضا بزيادة تركيز اليونسيف على فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان المتضررين من الأزمات الإنسانية، وبالجهد التي تبذلها لمواصلة الفحص والعلاج في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وسيراليون وملاوي. وقال وفد آخر إنه بالنظر إلى تدفقات اللاجئين وعدد النزاعات العالمية، فإنه لا يزال من المهم جدا أن تعمل اليونسيف على تلبية احتياجات الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والنساء الحوامل المتضررات من حالات الطوارئ.

٢٩ - وأشادت مجموعة من الوفود بعمل اليونسيف المتعلق بتصنيف البيانات وتحليلها، والذي قدم دليلا على زيادة الوفيات المرتبطة بالإيدز بين المراهقين، حتى وإن كان عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية قد انخفض عموما. وأبرزت هذه المجموعة أهمية البيانات المصنفة، ولا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس والعمر، وطلبت إلى اليونسيف أن تجري مزيدا من التحليل والإبلاغ حسب نوع الجنس.

٣٠ - وأشادت المجموعة باستراتيجية المسار السريع التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والتي تتمحور حول أهداف التنمية المستدامة وتضع في مركز الصدارة هدف العلاج "٩٠-٩٠-٩٠"، مع إعطاء الأولوية في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١ لمجموع ٣٥ بلدا حدث فيها، مجتمعة، ما يقرب من ٩٠ في المائة من جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن المهم بوجه خاص أن يركز البرنامج المشترك والجهات المشاركة في رعايته على الأطفال والمراهقين في الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

٣١ - وأفاد ممثل كوبا بأن منظمة الصحة العالمية قد أعلنت بلدَه في عام ٢٠١٥ أول بلد يقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعلى الانتقال الخلقي لداء الزهري. وأثنى مدير شعبة البرامج على كوبا لتحقيقها هذا الإنجاز الهام.

- باء - معلومات مستكملة شفويا عن العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسيف
- ٣٢ - عقب الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، عرض نائب مدير مكتب برامج الطوارئ شفويا معلومات مستكملة عن العمل الإنساني.
- ٣٣ - وفي إطار البيانات العامة التي أدلى بها في افتتاح الدورة وأثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، أثنت عدة وفود على اليونيسيف لما بذلته من جهود إنسانية في عام ٢٠١٥، وأعربت عن تقديرها للعمل الدؤوب الذي قام به موظفو اليونيسيف لصالح الأطفال الذين يعيشون في ظروف سيئة. وشجعت الوفود اليونيسيف على أن تحرص دائما على إدراج القضايا الإنسانية في جدول أعمال دورات المجلس التنفيذي، بغية إطلاع المجلس على التقدم المحرز والتحديات الماثلة على حد سواء.
- ٣٤ - وشكر أحد الوفود المنظمة على المعلومات المستكملة عن حالة صندوق برامج الطوارئ، ولكنه لاحظ أسفا أنه في عام ٢٠١٥، ظل الصندوق، بسبب نقص الموارد العادية، بعيدا كل البعد عن بلوغ حده الأقصى وقدره ٧٥ مليون دولار سنويا. وقد أدى ذلك إلى صرف ما لا يتجاوز ٢٨,٢ مليون دولار إلى ١٥ مكتبا قطريا. وشددت وفود عديدة على أهمية المساهمة في الموارد العادية، ودعم الاستجابة الإنسانية بشكل أكثر تحديدا.
- ٣٥ - وذكر وفد آخر أنه متفائل لما بلغه بشأن سعي اليونيسيف لزيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم جهودها الإنسانية، بما في ذلك قطاعا التكنولوجيا والاتصالات.
- ٣٦ - ورحبت عدة وفود بعمل اليونيسيف على كسر الحواجز العازلة بين العمل الإنساني والإنمائي، وعلقت بالقول إن اليونيسيف تحتل موقعا فريدا يمكنها من المساعدة على رآب هذه الصدوع، واتفقت على أن هذا النهج يمثل أولوية من أولويات مؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني. وسأل أحد الوفود عن أفكار المنظمة بشأن كيفية تحسين إدماج "الجانب الإنمائي" في الاستجابة للمشاكل الطويلة الأجل في حالات الأزمات المطولة، وذلك من أجل تحسين استخدام جميع الموارد المتاحة للاستجابة الإنسانية.
- ٣٧ - وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم للجهود التي تبذلها المنظمة لضمان تعليم الأطفال في حالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال مبادرة "لا لضياع أي جيل". وشدد ممثل لكسمبرغ على الحاجة إلى توفير التمويل للتأكد من أن السكان المشردين يمكنهم الحصول على التعليم، وأعلن، قبيل انعقاد مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة الذي كان مقررا في لندن في اليوم التالي، أن مساهمة لكسمبرغ في اليونيسيف سوف تتضاعف خمس مرات لتصل إلى ٢,٢ مليون يورو على مدى السنوات الأربع المقبلة. وفي البيانات العامة التي أدلى بها في

افتتاح الدورة، أعلنت وفود أخرى أنها ستتعهد بتزويد اليونيسيف بأموال أساسية وبأموال مخصصة لأغراض إنسانية تتسم بمرونة عالية.

٣٨ - وشجعت عدة وفود اليونيسيف على العمل مع الشركاء لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأشار عدة متكلمين إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة، والذي تضمن توصيات تهدف إلى زيادة الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية. وشجعت الوفود اليونيسيف على مواصلة زيادة الشفافية في استخدام الأموال والإبلاغ عن الأسباب الداعية إلى اختيار قنوات تنفيذ بعينها وما يتصل بها من تكاليف.

٣٩ - ووجهت بعض الوفود الانتباه إلى فيروس زيكا الذي ينتشر في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحثت الوفود منظومة الأمم المتحدة على وضع تدابير لتتبع انتشار الفيروس، وتحديد الأطفال ذوي الإعاقات المتصلة به، وتنفيذ تدابير الحد من المخاطر قبل بدء موسم الأمطار المقبل في أمريكا الوسطى. وعرض وفد البرازيل خطط حكومة بلده لإطلاق حملة تعبئة وطنية لمكافحة الفيروس. وستكون هذه الحملة موجهة إلى فئات تشمل العاملين في قطاع الخدمات العامة والشباب وأطفال المدارس. ويحتاج البلد إلى اتخاذ ثلاثة إجراءات ذات أولوية، وهي: الإبلاغ عن حالات الإصابة على النحو الواجب، ومساعدة الأسر المتضررة، والاستثمار في الأبحاث. وقال إن بلده ملتزم بالعمل بشأن هذه المسألة بطريقة شفافة وبالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى المهتمة بدعم الأبحاث المتعلقة بالفيروس.

٤٠ - وأعرب ممثل نيبال عن تقديره للدعم الفوري الذي قدمته اليونيسيف في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٥، حيث شمل ذلك الدعم توفير إمدادات طارئة من الأغذية والأدوية والمياه ومعدات ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية والمساعدة التعليمية والتغذوية في المناطق الأكثر تضررا. ومع أن عدد وفيات الأطفال كان منخفضا نسبيا، فإن العديد من الأطفال تيمموا أو أصبحوا عرضة لخطر الاتجار والاستغلال. وأضاف أن الأطفال المهمشين والأطفال ذوي الإعاقة هم أيضا في حاجة إلى تدابير الحماية الخاصة.

٤١ - وأعرب أحد الوفود عن الصدمة والحزن إزاء نتائج التقرير بشأن عدم اتخاذ منظومة الأمم المتحدة للإجراءات المناسبة بعد ورود تقارير تتعلق بحالات اعتداء جنسي على أطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب المتكلم عن تقديره للإجراءات الحاسمة التي اتخذتها

اليونيسيف لمعالجة هذه المسألة، وقال إنه يتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن الإجراءات الإضافية المتخذة لضمان المساءلة الداخلية ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية.

٤٢ - ورحبت عدة وفود بالعمل الذي تقوم به اليونيسيف في مجال الابتكار. وشجعت اليونيسيف على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل المعقدة التي تطرحها الأزمات الإنسانية. ومن أجل تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين، وهي من الأولويات الرئيسية المنبثقة من المشاورات المعقودة خلال فترة التحضير لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، أعربت الوفود عن التزامها بالعمل مع المنظمة لكي تصبح أكثر ابتكاراً في الاستجابة لحالات الطوارئ من أجل تعزيز آليات تلقي ردود الفعل المجتمعية الموجهة بصورة خاصة إلى النساء والشباب.

٤٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني سيمثل فرصة لتبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن التحديات الإنسانية الملحة في جميع أنحاء العالم، لكن ينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى الأسباب الجذرية لتلك المسائل. وأعرب المتكلم عن قلق حكومته إزاء عدم وجود نقاش حكومي دولي في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

جيم - التعاون البرنامجي لليونيسيف

١(أ) وثائق البرامج القطرية

٤٤ - أبلغ رئيس المجلس التنفيذي المجلس أنه سينظر، وفقاً لقرار المجلس ١/٢٠١٤، في وثائق البرامج القطرية وسيوافق عليها في الدورة الحالية على أساس عدم الاعتراض. وقد نُشرت مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من إثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي خلال الفترة من ٩ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لإتاحة فرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لإبداء تعليقاتهم. وقد أُتيحت التعليقات الواردة لكل من يعنيه الأمر من بلدان ومكاتب إقليمية وحكومات وأُخذت في الاعتبار، عند الاقتضاء، في الصيغ النهائية للوثائق المعروضة حالياً على المجلس التنفيذي. ونُشرت في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لليونيسيف خطة تقييم محددة التكاليف لكل برنامج قطري، كما نُشرت مصفوفات نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء. وتقرر ألا تجرى مناقشات إضافية إلا إذا أبلغ ما لا يقل عن خمسة من أعضاء المجلس الأمانة خطياً برغبتهم في عرض

برنامج من البرامج القطرية على المجلس التنفيذي لمواصلة مناقشته، ولم تتلق الأمانة أي طلب من هذا القبيل.

٤٥ - وخلال العروض المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، وكذلك في البيانات العامة التي أدلى بها في افتتاح الدورة، رحبت عدة وفود بالاتفاق الذي اعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك بالاهتمام الذي أولته اليونيسيف لهذه المسألة، بما في ذلك اعترامها إدراج عنصر بشأن تغير المناخ في جميع البرامج القطرية بحلول عام ٢٠٢٠.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٦ - عرض المدير الإقليمي البرنامجين القطريين للعراق والجمهورية العربية السورية (E/ICEF/2016/P/L.7 و E/ICEF/2016/P/L.6). وقد تعرض البلدان لأزمات طال أمدها، تسببت في عكس عقود من التقدم المحرز وتهدد جيلا من الأطفال بالضيق. وتركز مبادرة "لا لضيق أي جيل" على قطاعين عادة ما يتم إهمالهما في سياق الأزمات الإنسانية، وهما التعليم والحماية، وجمعت أكثر من ٣٠٠ مليون دولار. وفي كلا البلدين، تتولى اليونيسيف قيادة المجموعات المعنية بشؤون المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والتغذية، وكذلك المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل، وتدعم منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالمجموعة المعنية بمسائل الصحة.

٤٧ - وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن ارتياحه إزاء التعاون القائم بين اليونيسيف ووزارات شتى في البلد، وكرر التزام حكومة بلده بمواصلة تقديم الدعم إلى أعمال المنظمة. وشكر اليونيسيف على وضع برنامج التعاون القطري المتعدد السنوات، وأشار إلى أن اليونيسيف قد دعمت برامج استفاد منها حوالي ٥ ملايين من الأطفال المشردين داخليا لم يعودوا يتمتعون بالأمن في منازلهم. وما زال الملايين من الأطفال السوريين يُحرمون أيضا من حقوقهم في مخيمات اللاجئين، ولا يتلقون التعليم الكافي، أو يتعرضون للاتجار أو التجنيد في جماعات مسلحة. وقد أدى نقص التمويل إلى عرقلة الجهود الإنسانية التي تبذلها اليونيسيف والحكومة.

٤٨ - وأعرب ممثل العراق عن تقديره للعمل الذي تضطلع به اليونيسيف التي حققت، على الرغم من التحديات الجسام، العديد من النجاحات في البلد، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين. ورحبت حكومة العراق بالأولويات الواردة في وثيقة البرنامج القطري، بما في ذلك التركيز بوجه خاص على الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم

وحماية الطفل وتنمية قدرات المراهقين، وتعزيز السياسات الاجتماعية والتنسيق في حالات الطوارئ، وسوف تواصل تعاونها مع اليونيسيف من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على الأمهات الحوامل وصحة الطفل، على مدى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٤٩ - عرض المدير الإقليمي البرنامج القطري لأذربيجان (E/ICEF/2016/P/L.1). ويرتكز هذا البرنامج على تعزيز القدرات الوطنية والمحلية، وترسيخ مسؤوليات واضحة عن حقوق الطفل، والممارسات الإدارية الحديثة وتخصيص الموارد بصورة أكثر إنصافاً على المستويات اللامركزية، لا سيما في أوساط الفئات السكانية التي يكون الوصول إليها أشد صعوبة.

٥٠ - وأشار ممثل أذربيجان إلى أمثلة على التعاون الناجح مع اليونيسيف، بما في ذلك إسهامات المنظمة في مجالات الدعوة والتعليم المبكر، مما ساهم في تسخير الموارد الحكومية لكفالة التمويل المستدام للتعليم المبكر، والتعاون الذي جرى في الآونة الأخيرة مع وزارة العمل والحماية الاجتماعية والذي أدى إلى صياغة قانون جديد بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والدعم الذي قدمته اليونيسيف إلى خطة البلد التي أفضت إلى إنشاء خدمات عامة في جميع أنحاء البلد. وأعرب الوفد، في بيان أدلى به في افتتاح الدورة، عن فخر بلده بالتعاون المثمر المستمر منذ عقود مع اليونيسيف، وأفاد بأن الحكومة قد خصصت أكثر من مليوني دولار للأنشطة المشتركة المحددة الأهداف، بما في ذلك البدلات الاجتماعية المقدمة لأضعف الأطفال والمراهقين وأسرهم.

٥١ - وأقر ممثل أرمينيا بالدور العالمي الهام الذي تؤديه اليونيسيف، وأحاط علماً بالحوار المنظم الجاري مع الدول الأعضاء في إطار التحضير للدورة الجديدة من وثائق البرامج القطرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء ما اعتبره لغة سياسية في وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان. وقال الوفد إن اللغة المستخدمة في جميع وثائق برامج الأمم المتحدة ينبغي أن تكون متجانسة ومتسقة، وأن وثائق البرامج القطرية التي تعدها اليونيسيف ينبغي أن تكون متوافقة مع الوثائق التي تعدها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٢ - وبعد مزيد من المداخلات من جانب كلا الوفدين، ذكر الرئيس والمدير التنفيذي الوفد بأن اليونيسيف منظمة تركز على تخفيف معاناة الأطفال وتعزيز رفاههم، وشددوا على الطابع غير السياسي للولاية المنوطة بها.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٥٣ - قدم المدير الإقليمي البرنامجين القطريين لإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة (E/ICEF/2016/P/L.2 و E/ICEF/2016/P/L.3)، وشكر حكومتي البلدين على دعمهما المتواصل وشرائعهما القوية مع اليونيسيف. وسيدعم البرنامجان الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من فقر الأطفال وتحقيق نتائج لصالح الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على المناطق والفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها. وفي كلا البلدين، سيستخدم في تنفيذ البرنامجين مزيج من الاستراتيجيات، بما في ذلك تطوير وتعزيز القدرات الوطنية والدعوة القائمة على الأدلة والمساعدة التقنية، والاتصال والشراكات الاستراتيجية، وتعزيز الروابط بين مختلف القطاعات.

٥٤ - وقال ممثل إثيوبيا إن عملية إعداد وثيقة البرنامج القطري ووضعها في صيغتها النهائية قد جرت في وقت حرج، عندما كانت إثيوبيا بصدد وضع اللامسات الأخيرة على الهدف الخمسي الثاني الجديد في خطتها المتعلقة بالنمو والتحول، والشروع في تنفيذه. وهذه الوثيقة التي نوقشت مناقشة مستفيضة مع أصحاب المصلحة من حيث مجالات التنمية والثغرات في المساعدة الإنسانية والتحديات القائمة والمزايا النسبية لليونيسيف، هي من ثم متوائمة تماما مع الأولويات والاحتياجات الوطنية، وكذلك مع الخطة الوطنية المتوسطة الأجل. وعلى الرغم من أن إثيوبيا قد أحرزت تقدما ملحوظا في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الملايين من الناس، ولا سيما الأطفال والنساء، لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ويحتاجون إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

٥٥ - وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن الحكومة تعتقد أن اعتماد وثيقة البرنامج القطري من شأنه أن يزيد من تعزيز التنسيق، ويعزز دور اليونيسيف الرامي إلى استكمال الجهود الحكومية الرامية إلى النهوض برفاه الطفل. وأحاط علما بالتحديات المتصلة بتعزيز وحماية رفاه الطفل، وكرر تأكيد التزام بلده بتعزيز وحماية نوعية حياة الأطفال ورفاههم.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٦ - عرض المدير الإقليمي البرنامجين القطريين للأرجنتين وأوروغواي (E/ICEF/2016/P/L.4 و E/ICEF/2016/P/L.5). وقد وُضع البرنامجان على أساس الأولويات الوطنية لكل من البلدين، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٥٧ - ورحب ممثل الأرجنتين بالبرنامج القطري، الذي يهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة واستكمالها لضمان تمتع الأطفال الكامل بحقوقهم من خلال تعزيز اندماجهم الاجتماعي، ولا سيما الأطفال الأكثر ضعفا وهميشا. وفي ضوء تغيير الحكومة في الآونة الأخيرة، ستفاوض الأرجنتين في الأشهر المقبلة مع اليونيسيف بشأن خطة عمل محددة للبرنامج القطري تركز على حماية حقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها. وستساهم العناصر الخمسة للبرنامج القطري، وهي الإدماج الاجتماعي للطفل ورصد حقوقه، وتوفير التعليم الجيد والشامل للجميع، وتوفير الحماية والعدالة للأطفال والمراهقين، وصحة الأطفال والمراهقين ورعايتهم، وتعبئة الموارد، في تسهيل زيادة تعزيز النظم والقدرات من أجل تصميم سياسات التمويل المتعلقة بالأطفال وتنسيقها وعرضها. وسيولي هذا البرنامج اهتماما خاصا للمراهقين في مجالات من قبيل التعليم والصحة والمشاركة والتمكين والتوعية بالمسائل الجنسانية.

٥٨ - وأعرب ممثل أوروغواي عن تقديره للعمل الذي تضطلع به اليونيسيف، ولا سيما تركيز البرنامج القطري على التعليم وصحة الطفل، من بين مجالات أخرى. وسيؤدي بحث مجالات من قبيل الطفولة المبكرة والتعليم وحماية الطفل، على النحو المبين في وثيقة البرنامج القطري، إلى مساعدة أوروغواي في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويساور الحكومة القلق بشكل خاص إزاء استمرار مستويات فقر الأطفال وانخفاض معدلات تخرجهم من المدارس، بما في ذلك معدل إكمال التعليم الثانوي الذي لا يتجاوز ٣٨ في المائة. وتعيش أعداد كبيرة من الأطفال في مؤسسات الرعاية، حيث تشغل البلد المرتبة الرابعة في المنطقة من حيث معدل الأطفال المودعين في مؤسسات رعاية. وفي حين أحرز تقدم في العديد من المجالات، يظل هناك العديد من العوامل التي لها أثر سلبي على الأطفال. وتتطلع الحكومة إلى مواصلة العمل مع اليونيسيف من أجل تلبية الاحتياجات الملحة والحقيقية للأطفال بطريقة مستدامة.

٥٩ - ورحب متكلم آخر بالجهود التي تبذلها اليونيسيف من أجل التصدي لتغير المناخ، وكذلك العناصر المضمنة في البرنامجين القطريين المذكورين لتشجيع إدماج الأطفال ذوي الإعاقة. وحث على التعجيل بالجهود الرامية إلى جمع وتحليل ورصد البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز فيما يتصل بالأطفال ذوي الإعاقة في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يكفل عدم إهمال هذه الفئة الضعيفة، ولا سيما الفتيات ذوات الإعاقة.

٦٠ - وهنا أحد الوفود اليونيسيف على اضطلاعها بأعمال ترمي إلى تحليل الأولويات الوطنية للدول التي نفذت فيها برامج التعاون القطرية. وبغية تحسين نتائج التعليم، اقترح الوفد أن تنشئ المنظمة لجنة للتقييم والرصد مؤلفة من ممثلي الحكومات الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. وستوفر اللجنة المتابعة في الوقت المناسب لاستخدام الموارد المخصصة وتجري استقصاءات في أوساط الطلاب. وحث الوفد المجتمع الدولي على معالجة المسائل التي تهم الأطفال في برامج التنمية المستدامة.

٦١ - وأعربت عدة وفود عن امتنانها للمدير الإقليمي المنتهية ولايته، وشكرته على ما بذله من جهوده لصالح الأطفال في بلدانهم وفي المنطقة على نطاق أوسع.

٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية السبعة، على أساس عدم الاعتراض، في القرار ١/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية

٦٣ - أعلن الرئيس أن المجلس التنفيذي قد أُبلغ، وفقاً لقراره ١١/٢٠٠٩، بتمديد البرامج القطرية لغانا وملاوي وعمان سنة واحدة، على النحو المبين في الوثيقة E/ICEF/2016/P/L.8.

٦٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

دال - تقارير التقييم ورد الإدارة

(أ) خطة التقييمات المواضيعية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: استعراض ومعلومات مستكملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٦٥ - قدم مدير شؤون التقييم هذا التقرير الذي أتيح على الموقع الشبكي لليونيسيف، وذلك عقب ملاحظات استهلاكية أدلى بها نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية. وقُدمت الخطة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤، وقد تم تحديثها وتنقيحها لتشمل التقييمات المواضيعية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٦ - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للخطة وللتشاور مع الدول الأعضاء الذي جرى قبل انعقاد الدورة الحالية. وفي ضوء العدد الكبير من حالات الطوارئ من المستوى الثالث التي أدت إلى إدخال تعديلات في الخطة، حثت المجموعة اليونيسيف على مواصلة تأمين الموارد الكافية لإجراء أعمال التقييم. وشدد المتكلم على أهمية التقييمات التي تغطي مجالات النواتج السبعة للخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكذلك المجالات الشاملة لعدة قطاعات.

٦٧ - ورحبت الوفود بالمواضيع الجديدة التي أدرجت في الخطة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا في التنمية؛ ونطاق استجابة اليونيسيف للحالات الإنسانية ونوعية هذه الاستجابة في البيئات المعقدة والبيئات عالية المخاطر؛ وإجراء دراسة تجميعية للنتائج المستقاة من تقييمات العمل الإنساني لليونيسيف في حالات الطوارئ المطوّلة.

٦٨ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء التقييمات التي أُلغيت أو لم تكتمل، واستفسر عن مواضيع التقييم التي حُذفت بسبب "انخفاض الطلب". وأشار متكلم آخر إلى أن بعض التقييمات قد أعيدت برمجتها، وأعرب عن ثقته في اتخاذ خطوات لتجنب حدوث تأخيرات.

٦٩ - وشجعت مجموعة من الوفود على زيادة التعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة وشركائها. وكان من المنتظر تقديم معلومات بشأن البرنامجين المشتركين بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بزواج الأطفال وتشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث. وفي بيان عام أدلى به في بداية الدورة، حث أحد الوفود سائر الوفود على زيادة التمويل لكلا البرنامجين المشتركين، مشيراً إلى أن أوجه القصور الحالية تهدد الطموح المشترك للقضاء على تلك الممارسات المروعة في غضون جيل واحد.

(ب) زيادة فرص الحصول على التعليم والمساواة في مرحلة الطفولة المبكرة في منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ورد الإدارة

٧٠ - عقب ملاحظات استهلاكية أدلى بها نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية، عرض مدير شؤون التقييم التقرير المتاح في الموقع الشبكي لليونيسيف. وعرض المدير الإقليمي لمنطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة رد الإدارة. وأجري التقييم ضمن سلسلة من خمسة تقييمات متعددة الأقطار تولى إدارتها المكتب الإقليمي خلال فترة السنتين الماضيتين.

٧١ - وأقرت مجموعة من الوفود بالنتائج الإيجابية للتقييم، وبخاصة الدور البناء الذي تضطلع به اليونيسيف من خلال استخدام مركزها، ومرونتها وقدرتها التنظيمية، فضلاً عن توفير المساعدة التقنية ذات النوعية الجيدة. وأشادت هذه المجموعة بالعمل الهام الذي تقوم به اليونيسيف وأثنت على المنظمة لقيامها بحشد الموارد لصالح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مما ساهم في زيادة إمكانية الاستفادة منه وتيسير إجراء حوار وطني، وتبادل المعارف ومعالجة الاختناقات في النظام.

٧٢ - ولتحسين تقييم العلاقة بين الأسباب والنتائج، شجعت المجموعة على استخدام منهجيات أكثر تنوعاً وعرض البيانات التي يُستند إليها في استخلاص الاستنتاجات بصورة

أكثر وضوحا. وشجعت أيضا على وضع إطار أكثر فعالية لجمع البيانات، وإقامة الشراكات مع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، وإجراء تحليلات أعمق لحقوق الإنسان وتعزيز النهج الشاملة لعدة قطاعات. وأعربت المجموعة عن ترحيبها بتقييم السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتطلعها إلى النظر في العوامل السياقية بصورة أعم، مثل انتشار إيداع الأطفال في المؤسسات، ونقص التغذية والعنف والإيذاء، وتدني الأولوية المعطاة للمساعدة الاجتماعية والاحتياجات في مجال إلمام الوالدين بأساليب التربية.

٧٣ - وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن كيفية استجابة الإدارة للشواغل التي أثرت خلال التقييم فيما يتعلق بتردي نوعية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على ما يبدو بسبب التوسع السريع في توفير فرص التعليم. وفيما يتعلق بنتيجة أخرى خلص إليها التقييم، اقترح الوفد أن تقوم اليونيسيف بوضع استراتيجيات أكثر وضوحا، مثل تدريب الموظفين، من أجل تعزيز الروابط القطاعية بين برامجها بشأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

هاء - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٧٤ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/70/5/Add.3)، والتقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/70/380) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/338/Add.1).

٧٥ - وعقب ملاحظات تمهيدية أدلى بها نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية، عرض المراقب المالي التقارير.

٧٦ - وأشادت عدة وفود بإصدار مجلس مراجعي الحسابات مرة أخرى رأيا غير مشفوع بتحفظ خلال الفترة قيد الاستعراض. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للنهج الذي يتبعه المجلس التنفيذي في وضع الميزانية واستعداده للتعاون مع اليونيسيف من أجل زيادة تحسين المساءلة والشفافية.

٧٧ - وأشار أحد المتكلمين إلى الجودة العالية لتقرير مجلس مراجعي الحسابات، وأوصى بأن يعرض مراجعو الحسابات نتائج التقرير بأنفسهم في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي، وأن تدرج اليونيسيف بندا يتعلق بمجلس مراجعي الحسابات في جدول أعمال الدورات المقبلة.

٧٨ - ولاحظت مجموعة من الوفود زيادة في الإبلاغ عن حالات الغش والغش المفترض، وهو ما اعتُبر مؤشرا إيجابيا على زيادة الوعي بمخاطر الغش. ومع ذلك، حث متكلم آخر على اتخاذ تدابير لمنع الغش ووضع استراتيجيات لمكافحة الغش أو تعزيز التدابير والاستراتيجيات القائمة، مع مراعاة بيئة المخاطر التي تعمل فيها اليونيسيف.

٧٩ - وأحاط أحد الوفود علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وشجع المجلس التنفيذي على مواصلة تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز. وطلب الوفد أيضا أن يقدم المجلس التنفيذي في دورته التالية تقريراً عن الإنجازات التي تحققت تنفيذاً لما جاء في الوثيقة A/70/380. وأعربت مجموعة من الوفود عن دهشتها لعدم وجود أي قرار يتعلق بهذا البند من بنود جدول الأعمال، نظراً لأهمية الوظيفة الرقابية للمجلس.

٨٠ - ولاحظت عدة وفود وفود بقلق انخفاض معدل تنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات من ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وشجعت اليونيسيف على زيادة التركيز على تنفيذ توصيات المجلس، وأعربت الوفود عن تطلعها إلى الحصول على معلومات إضافية بشأن تلك المسألة. ورد نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية قائلاً إن اليونيسيف تبذل كل جهد ممكن لتنفيذ التوصيات، إلا أن بعض التوصيات تتطلب استثماراً أو وقتاً للمواءمة على نطاق المنظمة، فضلاً عن بناء قدرات الموظفين.

٨١ - وأحاطت الوفود علماً أيضاً بالاستنتاجات المتعلقة بالافتقار إلى سياسة واضحة بشأن اختيار الشركاء المنفذين ورصدهم وتقييمهم، وحثت اليونيسيف على اتخاذ تدابير إضافية في هذا الصدد. واتفقت مجموعة من الوفود مع ما خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالتحويلات النقدية المستحقة وطلبت توضيحاً بشأن الحالة. وأعرب متكلم آخر أيضاً عن تحفظات بشأن رصد التحويلات النقدية. كما حثت مجموعة الوفود اليونيسيف على الاضطلاع بأنشطة الضمان بالإضافة إلى تقييمات المخاطر المتعلقة بالشركاء المنفذين.

٨٢ - ولاحظ نائب المدير التنفيذي للنتائج الميدانية أن التقرير المتعلق بأنشطة عام ٢٠١٤ لا يعكس الأنشطة التي تم الاضطلاع بها منذ ذلك الحين استجابة للنتائج التي خلص إليها التقرير. وبعد إطلاق "مبادرة الإدارة من أجل النتائج" في عام ٢٠١٥ وتخصيص المجلس التنفيذي مبلغ ٢٠ مليون دولار في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لتعزيز إدارة شؤون الشركاء المنفذين وتنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية، تم إصدار سياسات وإجراءات جديدة وتعزيز قدرات المكاتب الإقليمية، وتوفير التدريب واستحداث الأدوات اللازمة لدعم رصد الشركاء المنفذين للمشاريع رصدًا آنياً.

٨٣ - وأيدت عدة وفود التوصية التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإدارة الميزانية بأن يكون أي تمديد للمنحة مشفوعا بسجل يبين الأساس الذي استند إليه في ذلك وكل الخطوات المتخذة لتحقيق أهداف المنحة في حدود الإطار الزمني المحدد. وذكر المراقب المالي أنه تم بالفعل اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة وأن تمديد المنحة أصبح يرد دائما مشفوعا بسجل يبين أساس التمديد. وهذه مسألة تتعلق باكتمال البيانات في نظام تخطيط الموارد في المؤسسة أكثر من تعلقها بالتواصل مع الجهات المانحة.

٨٤ - وحث الوفود اليونيسيف على تحسين تنفيذ ورصد الخطط المتكاملة للرصد والتقييم، التي هي بمثابة الآلية الأساسية التي تقوم من خلالها المكاتب القطرية لليونيسيف وشركاؤها الوطنيون بإدارة مسؤوليات الرصد والتقييم الموكلة إليها وتيسير فعالية الإدارة القائمة على النتائج. وشددت مجموعة من الوفود أيضا على أهمية تعزيز الضوابط الداخلية لكفالة قيام المكاتب الإقليمية برصد المكاتب القطرية التابعة لها وتقييمها على نحو فعال.

٨٥ - وأقر أحد المتكلمين بالتحسينات التي أدخلت في معالجة الشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات سابقا فيما يتعلق بمراقبة اللجان الوطنية لليونيسيف، مع التأكيد على ضرورة قيام اليونيسيف بإرساء سياسات وممارسات تتعلق بالاحتياجات وتتفق مع المبادئ التوجيهية للجان. وأشار نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية إلى التحسينات التي أجريت في هذا الصدد، بما في ذلك اعتبار أن لجنة وطنية واحدة فقط تملك احتياطا من الأصول وتبذل الجهود لخفض ذلك الاحتياطي.

٨٦ - وحث أحد المتكلمين اليونيسيف على اتخاذ التدابير الملائمة من أجل محاسبة كل من الموردين والمديرين عن أي قصور في الاضطلاع بمسؤولياتهم المتعلقة بالمشتريات. وأكد المتكلم أيضا على ضرورة اتخاذ اليونيسيف التدابير اللازمة لمعالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ورد المراقب المالي قائلا إن اليونيسيف تعمل بانتظام على زيادة احتياطياتها المتعلقة بهذا التأمين وأن ثمة جهودا مشتركة قام بها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للاستثمار في احتياطيات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لكفالة إعادة ضخ عائدات الاستثمار المتأتبة من هذا التأمين في الصندوق.

واو - استراتيجية اليونيسيف لحشد الموارد

٨٧ - عقب ملاحظات استهلاكية أدلت بها نائبة المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، قام مدير شعبة الشراكات العامة ومدير شعبة جمع التبرعات في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بعرض استراتيجية اليونيسيف لحشد الموارد (UNICEF/2016/EB/3).

٨٨ - وأثنت عدة وفود على اليونيسيف لتركيزها على جودة الموارد وللجهود التي تبذلها لإضفاء المرونة على برامجها وكفالة إمكانية التنبؤ بالموارد، وتوسيع قاعدة التمويل.

٨٩ - وأشارت مجموعة من الوفود إلى أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب اتباع نهج متكاملة وشاملة ومتعددة الأوجه، مما أسفر عن تزايد أهمية التمويل غير المخصص عالي الجودة. وينبغي للشركاء الذين يخصصون الأموال أن يفعلوا ذلك على أساس مواضيعي لإتاحة المرونة فضلا عن المواءمة مع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مما سيمكّن اليونيسيف من تحسين التخطيط على المدى الطويل، والحد من تكاليف المعاملات، وتحسين فعالية استجاباتها وتحقيق نتائج أفضل في الوصول إلى أكثر الأطفال ضعفا.

٩٠ - وفي البيانات الوطنية التي أدلى بها في بداية الدورة، شدد بعض الوفود على أهمية الموارد العادية، وناشد أحد الوفود البلدان المتقدمة النمو زيادة مساهمتها في الموارد الأساسية، وجعل الموارد غير الأساسية أكثر مرونة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعربت مجموعة من الوفود عن قلقها لاستمرار ورود ثلاثة أرباع التمويل من شركاء في مجال الموارد لا يتجاوز عددهم ٢٠ شريكا.

٩١ - ورحبت مجموعة الوفود نفسها باستراتيجية حشد الموارد، وخاصة "ملفات الحالات المستحقة للدعم" التي أعدها اليونيسيف لكل مجال من مجالات النتائج والمجالات الشاملة لعدة قطاعات المتضمنة في خطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، نظرا لإمكانية استخدام تلك الحالات كأداة لحشد التمويل. وأشارت الوفود إلى أن هذه الوثائق قد تكون أكثر فائدة إذا استُكملَت الإحصاءات على نحو منتظم ونُشرت على موقع بوابة الشفافية التابع لليونيسيف.

٩٢ - ورحبت مجموعة الوفود بالتعاون الفعال بين المنظمة والشركاء الدوليين وسائر وكالات الأمم المتحدة لترشيد العمل وزيادة الاتساق في طرائق التمويل المجمعة، كما رحبت باستكشاف آليات تمويل مبتكرة، بما فيها تلك التي تهدف إلى توفير أموال يمكن التنبؤ بها للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ. وردد هذه التعليقات وفد آخر في بيان أدلى به في

بداية الدورة أشار فيه إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى أن تكون مستعدة لمواصلة استكشاف مصادر تمويل أخرى، مثل التمويل الداخلي ووسائل التمويل المبتكرة.

٩٣ - وأعربت مجموعة الوفود عن تطلعها إلى إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة والاستراتيجية المستقبلية لجمع الأموال، اللتين سيتعين بالضرورة أن تأخذا في الحسبان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج الاستعراض المقبل من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات، والبيئة سريعة التغير التي يجري فيها جمع الأموال.

٩٤ - وطلب أحد الوفود تفسيراً لانخفاض الموارد في عام ٢٠١٦ مقارنةً بعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، خصوصاً في ضوء تكثيف جهود تعبئة الموارد. وشرح مدير شعبة الشراكات العامة أن الأرقام المعروضة بالنسبة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تمثل تقديراً وإسقاطاً، على التوالي. وبينما بذلت اليونيسيف كل ما في وسعها من أجل جمع أقصى قدر من الموارد لصالح الأطفال، فإن الانخفاض المسجل بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ يعزى إلى وقوع عدد كبير من الأزمات المعقدة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما يعزى إلى حد بعيد إلى تقلبات أسعار العملات. وقد أعدت اليونيسيف ميزانيتها لعام ٢٠١٦ على أساس أكثر تحفظاً، بما في ذلك تقديرات أكثر اعتدالاً لاحتياجاتها الإنسانية.

٩٥ - وحث أحد الوفود اليونيسيف على مواصلة دعم البلدان المتوسطة الدخل في برامجها الاجتماعية لصالح النساء والأطفال. وشدد الوفد على رغبته في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي الصحة والتعليم، عن طريق تدريب الموظفين وتوفير المعدات والخبرات. ولاحظ مدير شعبة الشراكات العامة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقع في صميم استراتيجية المنظمة.

٩٦ - وخلال التعليقات التي أدلى بها في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال، أعرب أحد الوفود عن شواغله بشأن ركود المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها المانحون التقليديون وإعادة توجيه تلك المعونة لأغراض التصدي للتحديات الجديدة، وهما الأمران اللذان أثرا على توافر الموارد لليونيسيف.

زاي - جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

٩٧ - عقب الملاحظات التمهيدية التي أدلت بها نائبة المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، عرض مدير شعبة جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه خطة عمل الشعبة وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١٦ (E/ICEF/2016/AB/L.1).

٩٨ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل اللجان الوطنية لليونيسيف. ورحبت مجموعة من الوفود بالزيادة المعتدلة في الميزانية وبتضمين خطة العمل، للمرة الأولى، الأموال المتأتية من الموارد الأخرى للإسهام في تمويل الإدارة وفعالية التنمية وأنشطة الأغراض الخاصة. وأدى هذا الإدراج إلى تحسين الشفافية وتيسير فهم أفضل للدور الذي يؤديه جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه داخل اليونيسيف. غير أن المجموعة طلبت توضيحات بشأن مصدر الأموال المتأتية من الموارد الأخرى وبعض جوانب النفقات المقررة.

٩٩ - ورحب أحد الوفود بتوسيع نطاق أنشطة جمع الأموال لتشمل المكاتب القطرية وأعرب عن تأييده لما جرى مؤخرا من إدراج تكاليف جمع الأموال في القطاع الخاص بالمكاتب القطرية في ميزانية جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه.

١٠٠ - وحثت عدة وفود على التركيز على كفاءة الزيادة المستمرة في الموارد العادية، حيث طلب أحد المتكلمين المزيد من المعلومات بشأن أسباب توقع زيادة في عام ٢٠١٦. ورد مدير شعبة الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بأن اليونيسيف اختارت بترئيت زيادة الاستثمار في أنشطة جمع الأموال في القطاع الخاص التي يُتوقع أن تُدر موارد عادية إضافية، أي تعهدات المانحين بالتبرع والتركات. وثمة إمكانية تحقيق نمو في مجال جمع الأموال من التركات في بلدان غير البلدان القليلة التي تشكل المصادر التقليدية لهذه الأموال. وإضافة إلى ذلك، صُممت الميزانية على أساس افتراض عدم تقلب سعر دولار الولايات المتحدة.

١٠١ - وأشار أحد الوفود إلى الأهمية المتزايدة للشراكات والتمويل المبتكر، حيث تدعم مساهمات الحكومات المساهمات الواردة من المؤسسات المالية والجمعيات والمقاولات وفردى المانحين. وحث وفد آخر اليونيسيف على مواصلة توسيع وتعميق الشراكات مع جهات فاعلة إنمائية أخرى في مجالات غير التركات. واعتُبرت الدعوة نشاطا هاما لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتم التأكيد على ضرورة الرؤية المشتركة من أجل كفاءة اتساق البرامج ومراعاة الأولويات المحددة للدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في البرامج القطرية.

١٠٢ - وشدد أحد الوفود على أهمية اللجان الوطنية لليونيسيف في تنفيذ التوجه الاستراتيجي المحدد في خطة جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحث على تزويدها بما يلزم من التوجيه التقني والأدوات والدعم التشغيلي. فاللجان ليست فقط مصادر بارزة للموارد العادية وجمع الأموال في القطاع الخاص، بما في ذلك فرادى المانحين، وإنما تضطلع أيضا بدور جوهري في تعزيز حقوق الأطفال وشحن الوعي بالتحديات التي تواجههم.

١٠٣- وأفاد رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف عن مساهمات اللجان لليونيسيف بمبلغ غير مسبوق قدره ١,١٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما مثل نحو ٨٥ في المائة من إيرادات المنظمة الآتية من القطاع الخاص. وشدد على تطور عمل اللجان في مجال الدعوة، على نحو يشمل، إضافة إلى العلاقات القوية مع المؤسسات العالمية الشريكة، تطوير الصلات مع الحكومات واستثمار الموارد من أجل الدعوة إلى إحداث تغييرات قانونية وسلوكية تنتصر لكرامة كل طفل. بيد أن أزمة اللاجئين والمهاجرين أثرت على بلدان اللجان بطرق لم يسبق لها مثيل منذ إنشاء اليونيسيف، وهو ما يقتضي إعادة تحديد أنشطة الدعوة اللازمة لحماية الأطفال. وتتطلع اللجان إلى التعاون مع اليونيسيف من أجل تقوية شراكتها وزيادة جهودها في مجال الدعوة وجمع أموال إضافية لكفالة مستقبل أفضل لكل طفل.

١٠٤- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٣/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

حاء - مسائل أخرى

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٦

١٠٥- عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول الأعمال للدورة السنوية لعام ٢٠١٦.

طاء - اعتماد مشاريع المقررات

١٠٦- اتخذ المجلس التنفيذي القرارات ١/٢٠١٦ إلى ٣/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

ياء - البيانان الختاميان لكل من المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف

١٠٧- قالت نائبة المدير التنفيذي لشؤون الشراكات إن عام ٢٠١٥، على نحو ما جرى إبرازه خلال الدورة، كان عاما حاسم الأهمية فيما يخص الاتفاقات العالمية، الأمر الذي يجعل عام ٢٠١٦ حاسم الأهمية بخصوص العمل العالمي الرامي إلى كفالة أن تسفر تلك الاتفاقات بالفعل عن نتائج لصالح الأطفال، وبالأخص أشدهم ضعفاً.

١٠٨- وبرزت خمس مسائل في مداولات الدورة. فعام ٢٠١٦ حاسم الأهمية في تنفيذ الأهداف العالمية وإحراز تقدم حقيقي نحو عمل إنساني أكثر كفاءة وفعالية لصالح الأطفال. ومن الضروري الاعتراف بأوجه الترابط، مثل تلك القائمة بين المناخ والتدخلات الإنسانية والإنمائية. وقد برهنت استجابة اليونيسيف لأزمة اللاجئين والمهاجرين وتفشي فيروس زيكا على أهمية العمل في نطاق واسع من السياقات القطرية، كما ذكرت بالولاية العالمية للمنظمة

وبالطابع العالمي لخطوة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعرب عن التقدير للاعتراف بأهمية الموارد العادية في الوصول إلى أشد الأطفال ضعفا، وعن الأمل في استمرار التفاعل مع المجلس التنفيذي من أجل تأمين أموال تتيح بعض المرونة. وأعربت اليونيسيف عن تطلعها إلى تعزيز اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة إزاء التنمية المستدامة، وعن توقعها أن يوفر الاستعراض الشامل الجديد للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إطارا استراتيجيا وتوجها للجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من شأنهما دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠٩- وحيث أن هذه هي آخر دورة للمجلس التنفيذي تحضرها نائبة المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، فقد أعربت عن شكرها للمجلس التنفيذي وللمكتب على ما قدمه من دعم، وهو دعم كانت وستظل له أهمية حاسمة لليونيسيف في عملها الرامي إلى تحقيق نتائج لصالح الأطفال.

١١٠- ولاحظ الرئيس أن بوسع اليونيسيف، وهي تحتفل في عام ٢٠١٦ بذكرى مرور سبعين عاما على إنشائها، أن تستحضر بفخر عملها على مدى سبعة عقود في مجال حماية وإنقاذ أرواح أشد الفئات ضعفا في عالم متزايد التعقيد. وذكر أن الدورة كانت ناجحة جدا واتسمت بروح من التعاون والتوافق أدت إلى اعتماد المجلس التنفيذي لثلاثة مشاريع قرارات. وأسهمت المشاركة الواسعة للوفود من مختلف المجموعات الإقليمية في إجراء مناقشة مثمرة ومثيرة.

١١١- وإذ يجتمع أعضاء المجلس التنفيذي في إحاطات ومشاورات غير رسمية تحضيراً للدورتين العاديتين السنوية والثانية، ينبغي لهم الاسترشاد بثبات بالرؤية وبالغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيكون من شأن ذلك كفالة إسهام عمل اليونيسيف خلال السنتين الأخيرتين من الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في تمهيد الطريق لوضع خطة جديدة تحقق التكامل بين الالتزامات العالمية المقطوعة، من خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بالقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠١٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف (البند ١)

١١٢- استهل الرئيس الكلام منوهاً بقيادة أنطوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، ونواب المديرين التنفيذيين، ورُحِّب بجاستين فورسايت، نائب المدير التنفيذي الجديد لشؤون الشراكات.

١١٣- وأشار إلى أن المجلس التنفيذي شارك خلال السنة الماضية في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، وسلط الضوء على مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وعلى الحوار الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة التي تسبق الاستعراض المقبل الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١١٤- وأوضح أن هذه الدورة السنوية تكتسب أهمية لأن المجلس سينظر في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك التقدم المحرز خلال العامين الأولين، والأهداف التي لم تتحقق بعد والأهداف الجديدة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، للاسترشاد به في الدورة المتبقية من الخطة الاستراتيجية الحالية وإعداد الدورة المقبلة.

١١٥- وأضاف أن الدورة السنوية تأتي في فترة محفوفة بالصعاب، على خلفية أزمة اللاجئين والمهاجرين. ومن المهم أن تجمع اليونيسيف على نحو متزايد بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير التعليم للأطفال المشردين، وأشار إلى إنشاء الصندوق الجديد الذي يحمل اسم "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

١١٦- وتوجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء على استخدام نفوذها من أجل وضع الأطفال في صلب النقاش الدائر خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وشجّعها على مواصلة هذه الجهود، ولا سيما أثناء الحوار بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل ضمن سياق خطة عام ٢٠٣٠ والاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين.

١١٧- وشدد على أن اليونيسيف يجب أن تمكّن الأطفال والشباب للمساعدة في حلّ المشاكل وأشار إلى الاستراتيجيات الواعدة، بما في ذلك الاتصال لأغراض التنمية والتكنولوجيا الرقمية المتيسرة من قبيل أداة التواصل الاجتماعي باستخدام الرسائل النصية القصيرة (U-Report).

١١٨- وقال الرئيس إن الزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما المجلس التنفيذي إلى كوت ديفوار والأرجنتين أظهرتا فوائد عمل اليونيسيف للأطفال والجمعيات المحلية، وأثبتت الزيارة إلى الأرجنتين أهمية هذا العمل في البلدان المرتفعة الدخل.

١١٩- ونوّه بموظفي اليونيسيف الذين يعملون في ظروف صعبة وخطرة وأشاد بتصميمهم على إقامة عالم أفضل للأطفال.

١٢٠- واستهلّ المدير التنفيذي الكلام بالإعراب عن تقديره لغيتا راو غوبتا التي تحضر للمرة الأخيرة دورة المجلس بصفتها نائبة المدير التنفيذي لشؤون البرامج. وأشار إلى أن عمر العبدى، نائب المدير التنفيذي للنتائج الميدانية، سيحلّ محلها في نهاية العام، وستحلّ شانيل هال التي تشغل حاليا منصب مديرة شعبة الإمدادات محل السيد العبدى عندئذ؛ وإلى أن المديرية السابقة لمكتب الرئيس التنفيذي والمديرية الإقليمية لليونيسيف ماريا كاليغيس ستتولى مهام نائبة المدير التنفيذي لشؤون البرامج بصفة مؤقتة، حتى نهاية السنة. ورحب أيضا بالسيد فورسايت وبالمديرتين الإقليميتين الجديدتين وهما ماريتا بيرسيفال وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجين غوف لجنوب آسيا.

١٢١- وأشار إلى هذه الفترة التي يواجه فيها ملايين الأطفال خطرا دائما، مع استمرار دورات الغبن المتوارثة عبر الأجيال وتعرّض اللاجئين والمهاجرين للمخاطر، وانتشار النزاعات والكوارث الطبيعية، والخلافات المدمّرة فيما بين الدول وداخلها، وانتهاك حقوق الطفل. ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ والنمو السكاني في المناطق المعرضة للمخاطر إلى تعاضم هذه التحديات.

١٢٢- وأضاف أن أهداف التنمية المستدامة تمثل السبيل نحو الاستفادة مما أحرز حتى الآن من تقدم لصالح الأطفال، بما في ذلك انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة والتحسينات في مجالات التغذية والتحصين والتعليم. ولكن آن الأوان الآن للعمل على تحقيق الوعود النبيلة والوصول إلى الأطفال المهملين، أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع، ويعانون من الإعاقة أو الفقر. وليس بوسع اليونيسيف أن تجعل العالم مكانا أفضل للأطفال إذا أخفقت في أن تتحوّل إلى مكان يطيب فيه العمل؛ وهذا يعني تعزيز الاستثمار في البشر والشراقات.

١٢٣- وقال إن الاستثمار في الإصلاحات في مجال الموارد البشرية سيتمحور حول تحسين التوظيف، وإدارة المواهب على نحو أفضل، وزيادة فعالية تقييم الأداء وإدارته. وستعود ترتيبات الدوام المرنة بالفائدة على الموظفين المعيّنين محليا في مراكز العمل الشاق، في حين أن سياسة

التناوب والتنقل الجديدة ستساعد في معالجة مشكلة الموظفين الدوليين الذين يعملون بصورة متكررة في حالات الطوارئ. وسيظل بناء ثقافة قائمة على الحوار المفتوح من الأولويات.

١٢٤- وتوجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك اللجان الوطنية، على مساهماتها السخية، وجدّد الدعوة إلى الشركاء الحكوميين لتقديم المزيد من الموارد العادية. ودعا إلى اعتماد تمويل مرن ويمكن التنبؤ به لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية بطرق تدعم التنمية في الأجل الطويل، وإلى دعم الجهود الإنمائية التي تركز على القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث.

١٢٥- واختتم المدير التنفيذي بالتأكيد على أهمية شراكات الأمم المتحدة والعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين الأفراد، بمن فيهم الأطفال. وقال إن إقامة عالم أفضل للأطفال يمثل القوة الدافعة وراء كل ما تقوم به اليونيسيف، وإنه قد تعين على اليونيسيف وشركائها مجابهة أي شعور باليأس على الصعيد العالمي من خلال إبراز النتائج الملموسة التي تحققت بالنسبة للأطفال.

باء - إقرار جدول الأعمال (البند ٢)

١٢٦- أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال للدورة (E/ICEF/2016/5/Rev.1).

١٢٧- ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٢٧ وفدا مراقبا، ومنظمة حكومية دولية واحدة، ومنظمتين غير حكوميتين، وأربع لجان وطنية تابعة لليونيسيف، وكيانا واحدا آخر قدّمت وثائق اعتمادها.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٥: الأداء والنتائج، بما في ذلك تقرير عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (البند ٣)

تقرير اليونيسيف عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (البند ٣)

١٢٨- قدّم الرئيس استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، الذي يتضمن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٥، مشفوعا بإطار النتائج المنقّح للخطة الاستراتيجية

اليونيسيف (E/ICEF/2016/6/Add.2)؛ والتقارير عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات والإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخططة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/6/Add.1)؛ ومستند البيانات المصاحبة وسجل قياس النتائج؛ وورقة معنونة "الدروس المستفادة من تنفيذ الخططة الاستراتيجية لليونيسيف". وينبغي أن ينظر في التقرير بالاقتران مع التقرير عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/AB/L.2/Rev.1). وكان معروضا على المجلس التنفيذي أيضا تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة يوجز استجابة اليونيسيف للتوصيات التي تهمها (E/ICEF/2016/8).

١٢٩- وبعد أن أدلى نائب المدير التنفيذي لشؤون الشراكات بملاحظات استهلاكية، عرض مدير شعبة المعلومات والأبحاث والسياسات التقارير.

١٣٠- وأثنت الوفود على ما حققته اليونيسيف من إنجازات في العديد من مجالات النتائج وهي: وفيات الأطفال، وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والحصول على مياه الشرب والتعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأم والطفل. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لأن هذه النتائج تحققت بطريقة شاملة لعدة قطاعات، حتى في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقال أحد الوفود إن خطة عام ٢٠٣٠ تتيح نهجا أكثر شمولاً لإزاء التنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والأمنية.

١٣١- ودعت الوفود إلى إحراز مزيد من التقدم في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة تعليم المراهقين، وإيلاء مزيد من الاهتمام لزواج الأطفال، لأنه يساهم في العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، ولحمل المراهقات الذي يعيق كذلك تعليم الفتيات. وقال المدير التنفيذي إن اليونيسيف تعمل بشكل وثيق مع الأوساط العلمية بشأن علم تطور دماغ المراهقين الذي يشكل فسحة ثانية من التحديات والفرص السانحة.

١٣٢- وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتركيز اليونيسيف على تعزيز الأهمية الحورية لتحقيق الإنصاف للأطفال في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأشارت عدة وفود إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة هم الأشدّ حرماناً، لا سيما في الأزمات الإنسانية. وقال المدير التنفيذي إن اليونيسيف ستواصل العمل على هذه المسألة لأن بوسع هؤلاء الأطفال المساهمة بالكثير عندما يتم إدماجهم.

١٣٣- وأثنت الوفود على اليونيسيف لتركيزها على المساواة بين الجنسين وتعميمها مراعاة المنظور الجنساني، ودعت إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الإنصاف بالنسبة للفتيات،

ولا سيما في التعليم الثانوي، ولاحظ أحد الوفود أن هناك مجتمعات بأكملها تستفيد من إتاحة فرص متكافئة للفتيات في التعليم. وأشارت الوفود إلى أن المياه النقية وخدمات الصرف الصحي من المسائل الجنسانية الهامة. وحثت الوفود على إيلاء الاهتمام لمنع العنف ضد الأطفال، سواء في المدرسة أو في المنزل وفي الحالات الإنسانية.

١٣٤- ودعت الوفود إلى مواصلة الخطة الاستراتيجية المقبلة مع أهداف التنمية المستدامة. واقترح أحد الوفود أن تأخذ اليونيسيف في الحسبان، لدى صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة، الحروب الأهلية التي طال أمدها، والأعداد غير المسبوقة من اللاجئين، وبطء الانتعاش الاقتصادي في البلدان المانحة التقليدية، والصعوبات المتعلقة بالميزانية التي تؤدي إلى تخفيض المعونة وزيادة التحول من المساهمات الأساسية إلى المساهمات غير الأساسية.

١٣٥- وأعربت الوفود عن قلقها بشأن الأطفال اللاجئين، وحثت على تحسين الروابط بين المعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية في الحالات المشقة حتى لا يتعرض الأطفال المشردون بسبب النزاع لمزيد من الإهمال. وشكرت الوفود اليونيسيف على ما اضطلعت به من دور محوري في إنشاء صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

١٣٦- ولاحظت عدة وفود أن اليونيسيف جهة فاعلة هامة بوصفها مدافعة عن حقوق الطفل وعنصرا فاعلا في العمل الإنساني على حد سواء. ولاحظ أحد الوفود أن اليونيسيف قد حققت جزئيا أهدافها المتمثلة في زيادة القدرات القطرية وتقديم الخدمات للأطفال في السياقات الإنسانية عبر جميع مجالات النتائج، وطلب إلى اليونيسيف أن تركز بوجه خاص على هذا الناتج وتقدم تقريراً عن هذه المسألة في الدورة السنوية المقبلة.

١٣٧- ووافق المدير التنفيذي على أن الأزمة الحادة والواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين هي أزمة تتعلق بالأطفال. والمفجع في الأمر أن الكثير من الأطفال غير مصحوبين بذويهم ويتعرضون للاتجار وسوء المعاملة.

١٣٨- وأشارت الوفود إلى مسألة الهشاشة في سياق البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل. ولا بد من أن تتاح لجميع الأطفال فرصة لنماء شامل وكامل من أجل التمتع بطفولة كريمة بغض النظر عن موقعهم الجغرافي ومستوى دخل بلدهم. وقال أحد الوفود إن من المهم أن تواصل اليونيسيف دعم البلدان المتوسطة الدخل، مشيرة إلى أن البلدان التي تتمتع بناتج محلي إجمالي مرتفع قد تظل تشهد ظاهرة فقر الأطفال إلى حد كبير. وقال وفد آخر إن مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة، بصرف النظر عن تصنيفها، لا بد من أن تؤخذ في الحسبان.

١٣٩- وأعربت الوفود عن قلقها إزاء تناقص الموارد الأساسية التي توفر المرونة اللازمة للاستجابة للآزمات وتخطيط البرامج وتنفيذها بفعالية، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى تمويل المشاريع في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

١٤٠- وأشار أحد الوفود إلى تنفيذ الطريقة المنقحة لاسترداد التكاليف واقترح، بما أن معدل استرداد التكاليف المبلغ عنه أقل مما كان متوقعا، أن يكون استرداد التكاليف جزءا من جدول أعمال الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر. وأشار الوفد أيضا إلى أن استرداد التكاليف بالكامل يمكن أن يحفز التمويل الأساسي.

١٤١- وأثنى الوفد على الامتثال شبه الكامل لليونيسيف بحلول نهاية عام ٢٠١٥ لشروط النهج المنسق للتحويلات النقدية.

١٤٢- ودعت عدة وفود إلى مزيد من الشفافية في الإبلاغ المالي الذي يعد، إلى جانب إدارة المخاطر المالية، أمرا بالغ الأهمية لتقديم الضمانة بأن الاستثمار يصل إلى من يتوجّه إليهم. وهنأ الوفد اليونيسيف على ترتيبها في مؤشر شفافية المعونة، بينما أعرب وفد آخر عن تطلّعه إلى أن تواصل اليونيسيف تحسين ترتيبها.

١٤٣- وقالت الوفود إن تغير المناخ يهدّد بزيادة تمهيش الفئات الضعيفة، ولا بد من أخذه في الاعتبار إلى جانب التهديدات الوبائية والتحضّر والتحوّل الديمغرافي. ووافق المدير التنفيذي على أن تغير المناخ من قضايا الأطفال، لأن الأطفال هم أضعف الفئات.

١٤٤- وفي حين شدّدت الوفود على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أشار أحد الوفود إلى أن هذا التعاون ينبغي أن يعتبر مكمّلا للتعاون بين الشمال والجنوب، الذي شهد تراجعا، لا أن يكون بديلا عنه.

١٤٥- وأشارت الوفود إلى أهمية "توحيد الأداء" لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطفل. وأضافت أن اليونيسيف ينبغي أن تعمل مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وأن تقيم المزيد من الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأوصى أحد الوفود بأن تعمل اليونيسيف في إطار أفرقة سياسية مشتركة، تشترك في إعداد البرامج وتنفيذها، وذلك باستخدام إجراءات التشغيل الموحدة وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدّدين مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتسخير الخبرات والقدرات والتكنولوجيات والموارد لصالح الفعالية والكفاءة. ولاحظ أحد الوفود أن اليونيسيف ما فتئت تضاعف شراكاتها وتُعزّزها مع الجهات الرئيسية الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي المجال الإنمائي ميدانيا، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

١٤٦- ووافق المدير التنفيذي على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحسّن آليات التنسيق والتخطيط المشترك وتقييم الاحتياجات، ولكنه أوضح أن المنظومة تستفيد بالفعل من الأساس الذي يُوفّره الاستعراض الحالي للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأشار إلى أن المكاتب القطرية شاركت عام ٢٠١٥ في ٧٥٠ فريقا معنيا بتحقيق النتائج ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع تولي اليونيسيف قيادة ثلث كامل من الأفرقة المعنية بالنتائج.

١٤٧- وشجّعت الوفود اليونيسيف على مواصلة زيادة تركيزها على التقييم والبيانات. ولاحظ أحد الوفود أن التقييم يدعم التعلّم والمساءلة في المنظمة وتقييم الأداء وأوصى أحد الوفود بأن يُستند إلى البيانات والتحليلات في وضع نهج جديدة لتقديم المساعدة إلى البلدان. وأشادت الوفود بالجهود التي تبذلها اليونيسيف في مجال ابتكار البيانات، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا الرقمية المتيسّرة.

١٤٨- وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء انخفاض عدد ردود الإدارة على التقييمات، وشجّع الإدارة على متابعة توصيات التقييمات واستجابات الإدارة بشكل أكثر منهجية. وشكر أحد الوفود اليونيسيف على دورها القيادي في اثنين من التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة اللذين يجري وضعهما في صيغتهما النهائية وما وفّرتة لهما من دعم مالي، وأشار إلى أن بعض التقييمات الإلزامية قد يصبح متقادما بوجود هذه التقييمات على نطاق المنظومة، مما سيؤدي إلى تحرير الموارد المالية الشحيحة.

١٤٩- وقال أحد الوفود إن التقرير التقييمي بشأن حماية الأطفال من العنف يقدم نواتج ونتائج فورية بصفة أساسية، مثل تدريب المعلمين، عوضا عن إنجازات، من قبيل ما إذا كان التدريب قد أدى، في الواقع، إلى زيادة ما يتعلّمه الأطفال.

١٥٠- وأعرب المدير التنفيذي عن تقديره لكون العديد من المتكلّمين قد ذكروا أهمية البيانات، لا سيما البيانات المصنفة، وهو أمر أساسي بالنسبة لقدرة اليونيسيف على مواصلة تنفيذ خططها الرامية إلى تحقيق الإنصاف. واقترح التعاون مع الشركاء المهتمين بشأن جمع البيانات بطرق مبتكرة، في ضوء ثورة تكنولوجيا المعلومات.

١٥١- وقال مدير شعبة المعلومات والأبحاث والسياسات إن اليونيسيف تهتمّ اهتماما متزايدا بالتأكد من وجود طلب على البيانات المجمّعة ومن استخدامها. ولقد دأبت اليونيسيف على تصنيف البيانات حسب نوع الجنس منذ فترة طويلة، ولكن الاهتمام حاليا ينصبّ على ما يخضع للقياس، مثل مساهمة المرأة في العمل المنتج والعمل المنزلي. وأشار أيضا إلى التقدم الحرز في قياس القدرة والإعاقة. وأبرز دور اليونيسيف على الصعيد العالمي في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، مع قيام الدول الأعضاء بتحديد اليونيسيف بوصفها الجهة الوصية الوحيدة على ثلاثة مؤشرات والجهة الوصية المشتركة على ستة مؤشرات أخرى، وكونها تؤدي دوراً داعماً فيما يتعلق بخمسة مؤشرات أخرى. وسيكون دور اليونيسيف في تحقيق الغايات الـ ٢١ الرئيسية المتصلة بالطفل إسهاماً هاماً في المساءلة والدعوة على نطاق العالم.

١٥٢- وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأن عدداً متزايداً من مكاتب اليونيسيف ينفذ حالياً نهجاً منسّقاً في مجال المشتريات وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الإدارة المالية منذ عام ٢٠١٣، ورحّب بما طرأ من تحسينات في الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، بما في ذلك التحويلات النقدية. ولاحظ المدير التنفيذي الدعوة إلى مزيد من التنوع الجغرافي، فضلاً عن التنوع الجنساني لدى موظفي اليونيسيف، ودعا الوفود إلى إرسال مرشحين للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

١٥٣- وقال ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية إن أكثر من ٦,٥ ملايين شخص قدّموا تبرعات لليونيسيف في عام ٢٠١٥، أي نحو ثلاثة أمثال عددهم قبل أربع سنوات. وقال إن هناك ١٠ لجان وطنية من بين أهم الجهات العشرين المساهمة في الموارد العادية لليونيسيف عام ٢٠١٥. وأكثر ما تتجلى فعالية اللجان الوطنية في الدعوة على صعيد السياسات مع الحكومات والقطاع الخاص.

١٥٤- ولاحظ ممثل لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف التركيز على الحلول الأطول أجلاً واقترح أن ينظر إلى حماية الطفل باعتبارها نظاماً متكاملًا. واعتبر أن المنظمات غير الحكومية بوسعها أن تكون جهات شريكة عظيمة لنقل منظور الأطفال بحكم عملها الوثيق مع المجتمعات المحلية وقدراتها في مجال التوعية.

١٥٥- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٥/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

باء - تقرير عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (البند ١٠)

استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٥٦- عرض المراقب المالي التقرير عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2016/AB/L.2/Rev.1)، عقب الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة. وينبغي أن يُنظر في التقرير بالاقتران مع

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٥. ونُظر أيضا في استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/2016/AB/L.5).

١٥٧- وأبدى أحد الوفود ملاحظة بشأن الزيادة المتوقعة في مجموع الإيرادات بنسبة ١٥ في المائة، وهي نتيجة مثيرة للإعجاب واعتراف من الشركاء من القطاعين العام والخاص بقيمة عمل اليونيسيف. ورحّب الوفد بإدراج استرداد التكاليف على جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وطُلب الحصول على مزيد من المعلومات المحددة والتفاصيل المالية بشأن احتساب المعدل كما طُلب إجراء تقييم خارجي مبكر مستقل ومفصّل.

١٥٨- وتوجهت مجموعة من الوفود بالشكر لليونيسيف على ما قدمته من معلومات بشأن استرداد التكاليف وطلبت أن تُزوّد الجهات المانحة بمعلومات إضافية عن العقبات التي تحول دون جمع المعدل الكامل المأذون به وقائمة بالإعفاءات للجهات المانحة بالقياس إلى المعدل المقرر رسميا. ورحّبت المجموعة بالتقدم الذي أحرزته اليونيسيف بشأن الإدارة القائمة على تحقيق النتائج وتحسين المواءمة بين الموارد والخطة الاستراتيجية، ونوّهت باستخدام الميزنة القائمة على النتائج. واعتبرت أنه كان من المستحسن تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن النسبة المئوية للزيادة في الميزانية المقترحة لخطة الموارد المتكاملة المنقحة وخبرات اليونيسيف في استخدام النهج المتكامل.

١٥٩- ورحّب أحد الوفود بالالتزام المستمر بتعزيز الميزنة القائمة على النتائج، ولكنه شدّد على أن التحسين لا يزال ضروريا، لا سيما من أجل تعزيز إطار النتائج وتحسين الإبلاغ القائم على النتائج، بما في ذلك لتوضيح الفروق بين التقديرات والنفقات.

١٦٠- وأثنت عدة وفود على اليونيسيف لما تبذله من جهود من أجل تحقيق المستوى الأمثل للميزانية وتوسيع مستوى تعبئة الموارد.

١٦١- وشدّدت الوفود على الحاجة إلى تمويل أساسي بالقدر الكافي لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأعربت الوفود عن القلق إزاء الاختلال الحاصل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية والانخفاض المستمر في الموارد الأساسية التي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى اليونيسيف لضمان تمويل استراتيجي سريع الاستجابة ويمكن التنبؤ به من أجل تحقيق نتائج لصالح الأطفال.

١٦٢- وحثت مجموعة من الوفود المساهمين الماليين على إعطاء الأولوية للتمويل العادي والمواضيعي لإتاحة المرونة اللازمة لليونيسيف.

١٦٣- ودعا أحد الوفود البلدان المرتفعة الدخل إلى زيادة التبرعات للموارد الأساسية وإضفاء المزيد من المرونة على استخدام الموارد غير الأساسية؛ والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال؛ وتقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وتحسين أحوال الأطفال عن طريق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وحث الوفد اليونيسيف على مواصلة تحسين إدارتها الداخلية، وزيادة الكفاءة المؤسسية، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتعزيز المساءلة.

١٦٤- ولاحظ أحد الوفود بقلق استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وذكر بالأخص المساعدة الموجهة نحو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحث الوفد الشركاء من البلدان المرتفعة الدخل على التعهد مجدداً بالاتفاق على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتشجيع تقديم مخصصات من الموارد على وجه التحديد لهذه المنطقة عن طريق وكالات الأمم المتحدة الإنمائية.

١٦٥- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٩/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

جيم - تقارير التقييم ومنظور الإدارة وردها (البند ٧)

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ عن وظيفة التقييم في اليونيسيف، ومنظور الإدارة
حماية الأطفال من العنف: تقييم شامل لأداء استراتيجيات وبرامج اليونيسيف،
وردود الإدارة

١٦٦- عقب الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها الرئيس، قام مدير التقييم بعرض التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ عن وظيفة التقييم في اليونيسيف (E/ICEF/2016/11)، وتلاه نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة الذي عرض منظور الإدارة بشأن التقرير السنوي (UNICEF/2016/EB/5). ثم تولى مدير التقييم عرض تقرير التقييم المعنون "حماية الأطفال من العنف: تقييم شامل لأداء استراتيجيات وبرامج اليونيسيف" المتاح في الموقع الشبكي لمكتب التقييم، وردود الإدارة.

١٦٧- وقالت مجموعة من الوفود إنه لا بد من إيلاء مزيد من الأولوية لتحسين قدرة الحكومات على التقييم وسألت عما تعتبره اليونيسيف ميزتها النسبية في هذا المجال. وذكر المدير تعاون اليونيسيف مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومع المكاتب القطرية، التي

لطالما قدّمت الدعم في مجال التقييم للشركاء الوطنيين، والأفرقة التي تعمل على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع أداء اليونيسيف في أغلب الأحيان الدور الرائد على مستوى الرصد والتقييم.

١٦٨- وسألت مجموعة من الوفود عما إذا كانت أنشطة اليونيسيف في الشبكات والمجالات المواضيعية فيما يتعلق بالتقييم تعيق قدرتها في وظيفتها الأساسية التي تتمثل في دعم تقييماها الخاصة بها وتنفيذها. وردّ المدير بأن من المهم أن تؤدي اليونيسيف وظيفة تقييم قوية وأن يكون لديها مكتب تقييم مستقل في المقر، ولكنه أوضح أن الزملاء على الصعيد الميداني يحتاجون أيضا إلى الدعم من خلال المكاتب الإقليمية وعلى الصعيد القطري.

١٦٩- وأشارت مجموعتان من الوفود إلى أن عدد التقييمات أقلّ مما كان مقررا في عام ٢٠١٥، مع أن نسبة ميزانية التقييم من الميزانية الإجمالية شهدت زيادة من ٠,٥ في المائة إلى ٠,٦٥ في المائة، مما يثير تساؤلات، نظرا إلى انخفاض عدد التقييمات التي أجريت على الرغم من زيادة مخصصات الميزانية.

١٧٠- ودعت مجموعتان من الوفود إلى إدخال تحسينات في تنفيذ ردود الإدارة.

١٧١- وشجّعت مجموعة من الوفود اليونيسيف على إجراء استعراض الأقران لوظيفة التقييم وذلك لضمان حفاظها على معاييرها العالية وأعربت المجموعة عن تطلّعها إلى المزيد من التحسينات.

١٧٢- وأثنت مجموعة أخرى من الوفود على مكتب التقييم للزيادة المتواصلة في جودة التقييمات، ولكنها لاحظت أن العمل الإنساني يخضع للتقييم بوتيرة أقلّ من المجالات الأخرى، واقترحت إعداد استعراض عام جغرافي وموضوعي لتغطية التقييم مقارنة بالإنفاق الإجمالي بحسب المنطقة والبرنامج. ورحّبت بإدراج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والإنصاف في التقييمات وشجّعت اليونيسيف على مواصلة هذا العمل بصورة منهجية.

١٧٣- وقال أحد الوفود إن بعض النتائج في التقرير التقييمي تدعو للقلق، لأن ما من بلد حقق تغييرا كبيرا في التصدي للأعراف والممارسات التقليدية الضارة، مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية.

١٧٤- وذكر الوفد أيضا أن هناك اهتماما محدودا بقياس فعالية وأثر النهج المتبعة لتغيير السلوك على الرغم من زيادة الوعي بالعنف ضد الأطفال في البلدان الخاضعة للتقييم. وأيدت الوفود التوصيات الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بوضع نظرية تغيير رئيسية من أجل معالجة العنف ضد الأطفال وتحديد التركيز على التصدي للأعراف الاجتماعية الضارة باعتبار ذلك السبيل إلى الوقاية.

١٧٥- وقال أحد الوفود إنه من الضروري، لضمان فعالية البرامج، أن تكون سياسات اليونيسيف وبرامجها مدعومة بالبحوث المستندة إلى الأدلة والتقييم والبيانات التي من شأنها التمكين من معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات والمسائل المتداخلة. وأشارت مجموعة من الوفود إلى عدم التنسيق والاتساق في تخطيط البرامج بين مختلف المستويات والقطاعات وأيدت التوصية بأن يصبح العنف ضد الأطفال أولوية متعددة القطاعات على نطاق المنظمة.

١٧٦- وقال هذا الوفد أيضا إن مفاهيم الإنصاف وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ينبغي أن تُحدّد بوضوح في التقييمات المقبلة واستفسر عن الداعي للتوصية الواردة في التقييم على وجه التحديد بزيادة التركيز على معالجة العنف بين الفتيان والأطفال ذوي الإعاقة، في حين جرى كذلك تحديد فئات ضعيفة أخرى. وردّ نائب مدير شعبة البرامج أنه لا بد من تصحيح الصيغة لأن القصد من التقييم ليس التركيز حصرا على هاتين الفئتين الضعيفتين.

١٧٧- وشجّع أحد الوفود اليونيسيف على إدراج معلومات عن أعمال البرمجة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في السياقات الإنسانية في التقييمات الإنسانية المقبلة.

١٧٨- وأشار المدير التنفيذي إلى أن العنف ضد الأطفال يمثل أولوية بالنسبة لليونيسيف ووافق على أن المنظمة ينبغي أن تبني قدراتها في هذا المجال، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري. وهذا يتطلب المزيد من التمويل، لأن هذه المشكلة تتعاظم مع الهجرة وأزمة اللاجئين وحالات الطوارئ الأخرى.

١٧٩- وقال المدير إن التقييم، وهو الأول الذي تجريه اليونيسيف بشأن العنف ضد الأطفال، يوفرّ خط أساس لتتبع كيفية تصدي المنظمة وشركائها له. وقال إنه يوافق على أنه لا بد من تعزيز مسائل حقوق الإنسان والإنصاف في هذا المجال وفي الكثير من أعمال التقييم.

١٨٠- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٦/٧ (انظر المرفق الأول).

دال - التقرير السنوي المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لليونيسيف إلى المجلس التنفيذي عن عام ٢٠١٥ وردود الإدارة (البند ٨)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١٥

١٨١- عرض مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لليونيسيف التقرير السنوي المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي عن عام ٢٠١٥ (E/ICEF/2016/AB/L.3). وعرض نائب المدير التنفيذي لشؤون

الإدارة ردّ الإدارة (E/ICEF/2016/AB/L.4). ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥ في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

١٨٢- وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسيف على التقارير السنوية وردّ الإدارة، وعلى إدراج رأي تطميني عام بخصوص مدى فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط. ولقي النهج الاستراتيجي للمكتب إزاء التخطيط على أساس المخاطر الترحيب، وكذلك إدراج بيان في التقرير السنوي يوجز مدى كفاية الموارد.

١٨٣- وأثنت المجموعة على التحسينات في النسبة المئوية لدرجات التقييم المرضية التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات، وانخفاض نسبة الإجراءات ذات الأولوية العالية إلى مجموع الإجراءات، للسنة الثالثة على التوالي. بيد أن التصنيف "مراجعة مع تحفظات شديدة" في ١١ من أصل ٣٨ عملية مراجعة للحسابات يشير إلى أن عمليات مراجعة الحسابات كشفت عن مواطن ضعف شديدة. وشجّعت اليونيسيف على ترتيب أهمّ مجالات المخاطر بحسب الأولوية وتحسينها وهي: الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج، والحوكمة والمساءلة، والإمداد واللوجستيات.

١٨٤- ورغم إحراز تقدم في خفض عدد الإجراءات المعلقة التي تعود إلى أكثر من ١٨ شهراً، ما زالت المتابعة في هذا المجال بحاجة إلى الاهتمام عن كثب، بالنظر إلى عدد التوصيات المعلقة المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١٨٥- وأعربت المجموعة عن القلق بشأن الطريقة التي ستضمن بها اليونيسيف الكفاءة اللازمة في مجالات إدارة الشؤون المالية والإدارة والمشتريات في المكاتب القطرية، ولا سيما في السياقات المحفوفة بالصعاب. وأشيد باليونيسيف لجهودها في مجال التعلّم على نطاق المنظمة، ولكنها شجّعت على مواصلة التدريب وتنمية القدرات. كما شجّعت اليونيسيف على استكشاف سبل تحسين الامتثال ما بعد التدريب، بسبل منها تعزيز التعاون والقدرات المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيدين القطري والإقليمي، وتعزيز تدابير الرقابة الداخلية. ورحّبت المجموعة بتنقيح السياسة المالية/الإدارية المتعلقة بالضوابط الداخلية.

١٨٦- وأشارت المجموعة إلى قيام اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣ بتحديد إدارة التحويلات النقدية للشركاء المنفّذين بوصفها المصدر الأكبر الوحيد للمخاطر المالية. وأقرّت المجموعة بالتقدم المحرز في تنفيذ النهج المنسّق للتحويلات النقدية، وحثّت اليونيسيف على مواصلة الارتقاء بجودة تنفيذه.

١٨٧- ورَحِّبَتِ المجموعة بالإصلاحات التي قامت بها اليونيسيف رداً على ادعاءات الاعتداء والاستغلال الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وستواصل متابعة هذه المسألة، ويُتوقع أن تولي اليونيسيف الأولوية لتنفيذ هذه الإصلاحات.

١٨٨- وهنأت المجموعة المكتب لتحسُّن معدل تسوية المخالفات والتحقيق في التقارير المتعلقة بها، وأثنت على جهوده لضمان وجود الموظفين المناسبين في المواقع المناسبة من أجل تنفيذ ولايته.

١٨٩- ويُشكِّلُ الاحتيال وإساءة استخدام أموال البرامج من قِبَل أطراف ثالثة أكثر مواضيع التحقيقات شيوعاً، على غرار عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ونظراً لاستمرار حالات الاحتيال التي تنطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة وزيادة نسبتها المئوية، من المهم أن تعزِّز اليونيسيف قدرتها على إدارة الشركاء المنفذين وتنمية قدرتهم على التقيد بمعايير المنظمة وإجراءاتها.

١٩٠- وشجَّع المكتب على إجراء تدريب متخصص وموجَّه في المناطق التي تشهد معدلات سوء سلوك مرتفعة. وفي الحالات التي يحدث فيها سوء سلوك، ستكون إتاحة التقارير والمعلومات بشأن التدابير التأديبية المتخذة للجمهور موضع تقدير.

١٩١- ولقد خلصت وحدة التفتيش المشتركة في تقرير لها صدر مؤخراً إلى أنه يلزم القيام بالمزيد لمكافحة الاحتيال في منظومة الأمم المتحدة. وحثَّت مجموعة الوفود اليونيسيف على مواصلة جهودها وتكثيفها في هذا المجال على سبيل الأولوية.

١٩٢- ولاحظت المجموعة استرداد اليونيسيف لمبلغ ٢٣ ٩٠٠ دولار من خسارة أُفيد أن قيمتها ٧٩٠ ٠٠٠ دولار. ورَحِّبَتِ الوفود بالمعلومات الإضافية عن الجهود المبذولة لاسترداد الخسائر، وشجَّعت على اتخاذ مزيد من الإجراءات لاسترداد الخسائر من جانب المنظمة. وشجَّعت اليونيسيف أيضاً على متابعة المزيد من عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات لضمان قدر أكبر من التعاون بين منظمات الأمم المتحدة، تمشياً مع القرار ١٤/٢٠١٣.

١٩٣- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

هاء - التعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٦)

(أ) الموافقة على وثائق البرامج القطرية

١٩٤- أبلغ رئيس المجلس التنفيذي المجلس أنه سيُنظر، وفقا للقرار ١/٢٠١٤، في وثائق البرامج القطرية وسيوافق عليها في الدورة الحالية على أساس عدم الاعتراض. وقد نُشر مشروعا وثيقتي البرنامجين القطريين لبنغلاديش وجنوب السودان في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي في الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ لإعطاء أعضاء المجلس التنفيذي الفرصة لإبداء تعليقاتهم عليهما. وأُتيحت التعليقات الواردة لكل من يعنيه الأمر من مكاتب قطرية وإقليمية وحكومات وأُخذت في الاعتبار، عند الاقتضاء، في الصيغة النهائية للوثيقتين المعروضتين حاليا على المجلس التنفيذي. ولقد نشرت خطة تقييم محددة التكاليف لكل برنامج قطري في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي، حسب مقتضى الحال. ومن المقرر ألا تُجرى مناقشة إضافية إلا إذا ما أبلغ ما لا يقل عن خمسة من أعضاء المجلس الأمانة خطيا برغبتهم في عرض برنامج قطري معين على المجلس التنفيذي لمواصلة مناقشته، ولم تتلق الأمانة أي طلب من هذا القبيل.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

١٩٥- عرض المدير الإقليمي البرنامج القطري لجنوب السودان (E/ICEF/2016/P/L.9).

١٩٦- وأعرب ممثل جنوب السودان عن الدعم القوي الذي يحظى به البرنامج القطري لليونيسيف من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وقدم تأكيدات بمواصلة الالتزام من أجل تنفيذ البرنامج بنجاح، في سياق يسوده التقشف وتضاؤل الصناديق الإنمائية. ودعا الممثل الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم الدعم للبرامج التي تركز على صحة ورفاه النساء والمراهقين والشباب، لا سيما أشد الفئات ضعفا والفئات الموجودة في السياق الإنساني.

١٩٧- وأعرب المدير الإقليمي عن امتنانه للدعم الذي قدمه كل من الجهات المانحة والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي للفريق القطري في السنوات الخمس الماضية.

جنوب آسيا

١٩٨- عرض المدير الإقليمي البرنامج القطري لبنغلاديش (E/ICEF/2016/P/L.10).

١٩٩- وأعرب ممثل بنغلاديش عن تقديره لوثيقة البرنامج القطري، الأمر الذي من شأنه مواصلة تعزيز الشراكة بين بنغلاديش واليونيسيف. وقال إن الوثيقة تستجيب للاحتياجات على أرض الواقع ولرؤية حكومة بنغلاديش بأن تصبح بنغلاديش بلدا متوسط الدخل بحلول

عام ٢٠٢١، وللأولويات المحددة في الخطة الخمسية السابعة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٢٠٠- وطلب الممثل رفع مستوى البرنامج من أجل المليون طفل الذين يعيشون في شوارع المدن الكبرى وأحيائها الفقيرة، والتركيز بقدر أكبر على الحد من زواج الأطفال الذي وصفه بالمشكلة الاجتماعية الأساسية.

٢٠١- وقال إن البرنامج القطري لا يمكن أن ينجح إلا إذا واصل المكتب القطري العمل على نحو وثيق مع السلطات الوطنية المعنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في إطار عملية تشاورية متينة، وإذا ما اعتبرت حكومة بنغلاديش أنشطة البرمجة لليونيسيف ذات أولوية عالية واسترشدت تماما بروح الملكية الوطنية والشراكة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٢٠٢- واعتمد المجلس التنفيذي وثيقتي البرنامجين القطريين، على أساس عدم الاعتراض، في القرار ٤/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية

٢٠٣- قال الرئيس إن المجلس التنفيذي أُبلغ، وفقا لقراره ١١/٢٠٠٩، بالتمديد الأول لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من أوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغابون، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وموريتانيا. وطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على التمديد الثاني لفترة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لبوركينا فاسو واليمن، وعلى التمديد لفترة سنتين للبرنامجين القطريين للفلبين والسنغال. ويرد عرض لهذه المقترحات في الوثيقة (E/ICEF/2016/P/L.11).

٢٠٤- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٦/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

واو - تقرير مكتب الأخلاقيات باليونيسيف لعام ٢٠١٥ (البند ٩)

٢٠٥- عرضت المستشارة الرئيسية في مكتب الأخلاقيات تقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسيف لعام ٢٠١٥ (E/ICEF/2016/10)، فشكرت أولا المستشارة الرئيسية السابقة، سوومي ساكاي، التي كان لها دور أساسي في إعداد التقرير.

٢٠٦- وتوجهت مجموعة من الوفود بالشكر إلى مكتب الأخلاقيات لإسهاماته الحيوية في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في اليونيسيف، ورحبت ترحيبا حارا بالمستشارة الجديدة للشؤون الأخلاقية. وقالت الوفود إن ثقافة يشعر فيها الموظفون بالارتياح لدى الإبلاغ عن المخالفات أمر بالغ الأهمية من أجل صحة أي منظمة وشكرت المدير التنفيذي

لتحديد الاتجاه الصحيح على مستوى القيادة العليا. وشجعت الإدارة على أن تواصل استباقيا ضمان أن يكون جميع الموظفين على بينة من السياسات والإجراءات التي تحمي حقهم في الإعراب عن رأيهم دون خوف من العقاب.

٢٠٧- ورأت الوفود أن زيادة عدد طلبات الحصول على خدمات المكتب عام ٢٠١٥ تعكس تزايد الوعي بوجوده والثقة به وأن زيادة عدد الطلبات المتعلقة بالحماية من الانتقام تُبين أن دورة التعلم الإلكتروني الجديدة عن الأخلاقيات والنزاهة والدورات التدريبية الأخرى لها أثرٌ إيجابي على وعي الموظفين بشأن سياسات مكتب الأخلاقيات وخدماته.

٢٠٨- وفيما يتعلق بنتائج الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين، أعربت المجموعة عن تقديرها لاستعداد الإدارة لمواجهة البيانات القاسية المحتملة ومعالجتها بانفتاح وشفافية. ولاحظت أن نسبة ٥١ في المائة فقط من الموظفين في عام ٢٠١٥ قالوا إنهم يشعرون بأنهم يعملون في بيئة تؤيد ثقافة المحاهرة بالرأي؛ وطلبت الوفود معلومات مستكملة من الإدارة بشأن التقدم المحرز والخطوات المتخذة في العام الماضي للوصول إلى النسبة المستهدفة وهي ٨٠ في المائة.

٢٠٩- وأعربت الوفود أيضا عن قلقها من أن الموظفين يبلغون عن عدم الثقة في الآليات القائمة للتصدي للتحرش الجنسي ووافقت على اقتراح مكتب الأخلاقيات بأن تتضمن الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين القادمة أسئلة محددة بشأن التحرش الجنسي، وبأن تضع المنظمة خطة عمل لمنع حالات التحرش من هذا القبيل والتصدي لها.

٢١٠- ومع أن الوفود لاحظت مع التقدير العمل الذي تقوم به اليونيسيف لمعالجة ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد لاحظت مع القلق أن اليونيسيف لديها حالة من حالات الانتقام المؤكد من المبلغ عن المخالفات. وبينما أعربت الوفود عن سرورها بأن المستشارة قدّمت توصيات إلى المدير التنفيذي لتصحيح الوضع، رأت أن التقرير يفتقر إلى تفاصيل بشأن النتيجة بالنسبة للمدعي أو ما إذا ما اتخذت إجراءات تأديبية ضد الجاني. ورُحِّب بالحصول على معلومات إضافية وطلبت أن تتضمن التقارير المقبلة هذه التفاصيل.

٢١١- وقالت المجموعة إن اليونيسيف يجب أن تسترشد في كل ما تفعله بمهمتها الأساسية التي تتمثل في حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم وأيدت بشدة توصية مكتب الأخلاقيات بأن تبادر اليونيسيف بوضع سياسة داخلية بشأن حماية الأطفال.

٢١٢- وتوجّهت المستشارة الرئيسية لشؤون الأخلاقيات بالشكر إلى مجموعة الوفود على دعمها وترحيبها. وفيما يتعلق بالحالة المبلغ عنها من الانتقام من المبلّغ عن المخالفات، أشارت إلى أن حالة مثبتة واحدة ليست في حد ذاتها تطورا غير صحي وأن استجابة الإدارة بشأن هذه الحالة كان مرضيا في رأيها. وأحاطت علما بطلب الحصول على مزيد المعلومات المفصلة وأشارت إلى أنه سيُنظر فيه بعناية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المتعلقة بالخصوصية، على نحو ما أكّده المدير التنفيذي.

زاي - إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل الإنساني لليونيسيف (البند ٥)

٢١٣- قام نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج بتقديم إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل الإنساني الذي تولى مدير برامج الطوارئ عرضه.

٢١٤- وأكدت الوفود أهمية الحفاظ على الزخم الذي تولّد عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والصفقة الكبرى لتوسيع قاعدة الموارد للعمل الإنساني وتحسين كفاءة المنظومة الإنسانية وفعاليتها.

٢١٥- وأشارت الوفود إلى الولاية المزدوجة المنوطة باليونيسيف في مجالي التنمية والعمل الإنساني، وطلبت إليها أن تقود الجهود الرامية إلى تعزيز التآزر فيما بينهما من خلال تقييم الاحتياجات والتحليل والتخطيط بصورة مشتركة. واقترح أحد الوفود أن تؤدي اليونيسيف دورا رياديا في إبراز مساهمة التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢١٦- وقال أحد الوفود إن العمل الإنساني يقدّم المعونة ويحدّ من الاحتياجات على السواء، وإنه ينبغي ألا يكون بمعزل عن جداول أعمال السلام والتنمية وحقوق الإنسان وتغير المناخ.

٢١٧- وحثّت الوفود على تحقيق الاتساق مع العمليات القائمة، وطلبت أن تتضمن خطة عمل اليونيسيف أهدافا ومؤشرات واضحة وكذلك خططا لتحسين استخدام البيانات والإفادة المتبادلة من التعقيبات لضمان الاستماع إلى أصوات المستفيدين.

٢١٨- وأشارت الوفود إلى التزامات الصفقة الكبرى التي تهدف إلى تعزيز الفعالية والكفاءة، وشددت على أهمية التمويل المرن المتعدّد السنوات الذي يمكن التنبؤ به فضلا عن آلية الرصد الدقيق. وشجّع أحد الوفود اليونيسيف على التواصل مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وسائر الجهات لضمان مزيد من التأييد لهذه الالتزامات.

٢١٩- وأشارت الوفود إلى أن احترام القانون الإنساني ومبادئ الحياد والاستقلالية والنزاهة والعالمية أمرٌ بالغ الأهمية.

٢٢٠- ورحّب أحد الوفود بابتكارات اليونيسيف، بما في ذلك أداة التواصل الاجتماعي باستخدام الرسائل النصية القصيرة (U-Report)، وشجّع على زيادة تعزيز آليات التعقيب المجتمعية التي تتوجّه إلى المراهقات والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة بغرض تعزيز المساواة أمام السكان المتضرّرين.

٢٢١- وشدد أحد الوفود على ضرورة ضمان الاتساق بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي فيما يتعلق بتمكين الفتيات والنساء والعنف الجنساني، وتوجّه بالشكر إلى اليونيسيف على إقرار الميثاق بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني.

٢٢٢- وأثنى أحد الوفود على ما تبذله اليونيسيف من جهود لضمان التعليم لجميع الأطفال في حالات الطوارئ، ونهوضها بمسائل التعليم والحماية في مؤتمر القمة ومشاركتها في إنشاء صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

٢٢٣- وقالت الوفود إنه من المهم معالجة الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وإن بناء القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية.

٢٢٤- ولاحظ أحد الوفود أن الالتزام الأساسي الأول الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة، وهو منع نشوب النزاعات وإثاؤها، يمثل كذلك المسؤولية الأساسية الأولى التي وقّعها الأمين العام في خطة العمل من أجل الإنسانية، وأن الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية سياسية أيضا.

حاء - التقرير السنوي عن تنفيذ خطة عمل اليونيسيف المتعلقة بالمسائل الجنسانية، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (البند ٤)

٢٢٥- عرض المستشار الرئيسي للشؤون الجنسانية والحقوق والتنمية التقرير (E/ICEF/2016/9)، عقب ملاحظات استهلاكية أدلت بها نائبة المدير التنفيذي لشؤون البرامج.

٢٢٦- وأعربت الوفود عن دعمها للخطة، وأشاد الكثيرون باليونيسيف لدورها القيادي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أمر يكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢٧- وسلّط أحد الوفود الضوء على استمرار الحاجة إلى بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس والإعاقة لتيسير فهم الأثر الجنساني للعنف والفقر والنزاعات على الأطفال.

- ٢٢٨- ورُحِّبَت وفود عديدة بإيلاء الأولوية للمراهقين، وطلبت وفود الحصول على معلومات عن الخطط الرامية إلى إشراك المراهقين دعماً للمساواة بين الجنسين. وشجّع أحد الوفود اليونيسيف على مواصلة إظهار الحس القيادي في تعزيز إمكانات المراهقات.
- ٢٢٩- وأقرّت الوفود بالمكاسب التي تحقّقت في مجال الحدّ من زواج الأطفال، وذكر أحدها أن من الأهمية بمكان تبادل الدروس المستفادة مع بلدان أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.
- ٢٣٠- وأعربت الوفود عن القلق بشأن عدم إحراز تقدم في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع ظهور أكثر من ٦٠ في المائة من الإصابات الجديدة لدى المراهقات.
- ٢٣١- وشدد أحد الوفود على أهمية المساعدة القائمة على النقدية ولاحظ أن تقديم هذه المساعدة للمرأة يؤدي إلى تحسين النتائج فيما يتعلق بتغذية أطفالها وصحتهم وإلى حلول أنجع للعنف المنزلي.
- ٢٣٢- وشددت الوفود على أهمية تعزيز الخبرات الجنسانية داخل اليونيسيف ورُحِّبَت بالمبادرات الجارية، منوّهة بالتعاون المفيد مع المؤسسات الأكاديمية.
- ٢٣٣- وسأل أحد الوفود عن السبل التي ستكفل بها اليونيسيف تعزيز المساواة بين الجنسين في برامجها من حيث بنود الميزانية المخصّصة للمساواة بين الجنسين في البرامج وبناء القدرات، ومجالات التركيز ذات الأولوية للشؤون الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتساءل الوفد عن أثر تحقيق نتائج أقوى في مجالات التركيز ذات الأولوية عوضاً عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الأعمال المقبلة؛ والطريقة التي ستتعامل بها اليونيسيف مع النساء والفتيات بوصفهن عوامل تغيير؛ والسبل الكفيلة بمعالجة التحدي المتمثل في الصحة الجنسية والإنجابية.
- ٢٣٤- -وقدّمت مجموعة من الوفود اقتراحات لتقديم التقارير في المستقبل تتمثل في ما يلي: تحديث مصفوفة النتائج؛ الاتساق بين مصفوفة نتائج خطة العمل للمساواة الجنسانية ومستند البيانات المصاحبة للخطة الاستراتيجية؛ وتفسيرات انحراف المراحل الأساسية عن خطوط الأساس أو الأهداف الرئيسية؛ وتنظيم الإبلاغ القائم على النتائج حول الإنجازات؛ وإجراء تحليل إضافي للتقدم المحرز على مستوى الأهداف والمؤشرات.

طاء - تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (البند ١٢)

تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء من مكتب المجلس التنفيذي إلى الأرجنتين، خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

٢٣٥- عرض صاحب السعادة السيد سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي، تقرير الزيارة الميدانية إلى الأرجنتين (UNICEF/2016/EB/7). فقال إن الأرجنتين قد أحرزت تقدماً في أعمال حقوق الأطفال، ولكن لا تزال هناك أوجه تفاوت شديدة وثغرات قائمة في مجال الإنصاف، ولا سيما بين شمال البلد وجنوبه.

٢٣٦- واطلع الوفد على التحديات التي تؤثر على رفاه الأطفال، ومن بينها: السمعة؛ وانتحار المراهقين؛ والحمل المبكر ووفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس؛ والفوارق بين المناطق الجغرافية في الحصول على التعليم؛ وجودة التعليم؛ والتسرب المدرسي؛ والوصول إلى التعليم الثانوي.

٢٣٧- وشهد الوفد أمثلة على البرامج المبتكرة، بما في ذلك مدرسة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة نائية توفر فرصة أولى لتلقي التعليم الثانوي؛ ومدرسة ثانوية عامة تتوافر فيها مرافق رعاية نهارية تتيح للمراهقات مواصلة تعليمهن.

٢٣٨- وأعجب الوفد بأهمية عمل اليونيسيف بشأن حقوق الطفل في الأرجنتين، وأشار إلى التأزر بين عملها البرنامجي ونجاحها في جهود جمع الأموال. وتشكل الأرجنتين خير مثال على الطريقة التي يمكن بها لليونيسيف أن تعمل على نحو فعال في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل.

٢٣٩- وأعقب ذلك عرض شريط فيديو.

٢٤٠- وأشاد ممثل البرازيل باليونيسيف وحكومة الأرجنتين على ما أنجزته، وعلق على ذلك بقوله إن شريط الفيديو قد أظهر التحديات المشتركة التي يواجهها البلدان. وفي معرض الإشارة إلى التقدم المحرز في زيادة الدخل ومكافحة الفقر، أشار الممثل أيضاً إلى ما تبقى من تحديات. ورأى أن الدخل يجب أن يكون أحد المتغيرات فقط الذي يتعين أن تنظر فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدى تقديم الدعم. وفي مرحلة لاحقة، من المهم مناقشة الوسائل الكفيلة بتقديم الدعم المتواصل للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

تقرير الزيارة الميدانية إلى كوت ديفوار التي جرت في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦

٢٤١- عرضت السيدة سيوا لامسال أديكاري، الوزيرة المفوضة ونائبة الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، تقرير الزيارة الميدانية إلى كوت ديفوار (UNICEF/2016/EB/6).

٢٤٢- ولاحظ الوفد أن كوت ديفوار تحتاج إلى زيادة عدد سكانها من الطبقة الوسطى بقدر كبير إذا أريد لهذا البلد أن يصبح اقتصادا ناشئا، وفقا لتطلّعات الحكومة.

٢٤٣- وأثنى الوفد على اليونيسيف في المراحل الأولى والنهائية على حد سواء من تنفيذها للبرامج وأوصى بأن تواصل اليونيسيف تركيزها على أنشطة الدعوة وإذكاء الوعي العام، بالاشتراك مع الحكومة والشركاء الآخرين، في إطار جهودها الرامية إلى وضع الأطفال على جدول أعمال جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٢٤٤- وقال الوفد إن التحديات الكبرى بالنسبة لكوت ديفوار تتمثل في التوصل إلى توطيد دعائم السلام وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال المصالحة. ويجب أن يكون فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك اليونيسيف، مستعدا للاضطلاع بموقعه القيادي باعتباره واجهة منظومة الأمم المتحدة بعد رحيل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٤٥- وأعقبت العرض مشاهدة شريط فيديو.

٢٤٦- توجّه ممثل كوت ديفوار بالشكر إلى المجلس التنفيذي على الزيارة وقال إنه يدرك تماما حجم التحديات التي تواجهها أقلّ البلدان نموا فيما يتعلق بحماية الأطفال.

٢٤٧- وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إن الحالة في بلده مماثلة لتلك التي يعرضها شريط الفيديو، بما في ذلك ضرورة التوعية بمكملات فيتامين ألف، وإنما كذلك ضرورة تغيير الممارسات التي تُحرّم على الأطفال والنساء تناول أغذية معينة. وقال إن من المهم زيادة التعاون مع برنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى لتغيير هذه الأفكار المسبقة.

ياء - كلمة رئيسة الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف (البند ١١)

٢٤٨- قالت رئيسة الرابطة العالمية للموظفين إنها تمثل أكثر من ١٢ ٠٠٠ موظف.

٢٤٩- وعوضا عن إجراء دراسة استقصائية عالمية أخرى للموظفين في عام ٢٠١٦، أوضحت أن الرابطة اتفقت مع الإدارة على بذل المزيد من الجهود لمعالجة المسائل التي تم تحديدها بالفعل.

٢٥٠- وأشارت إلى أن المركز العالمي للخدمات المشتركة في بودابست قد أنشئ وهو يعمل، وأنه قد استقدم نحو ٨٠ في المائة من موظفيه، وعددت الجهود المبذولة لحماية استخدام الموظفين الحاليين.

٢٥١- وأشارت إلى هشاشة أوضاع الموظفين في البيئات الشديدة المخاطر، وذكرت في هذا الصدد إحياء ذكرى مقتل أربعة من موظفي اليونيسيف في الصومال، وأشارت إلى التأكيدات التي قدّمها الأمين العام والمدير التنفيذي لليونيسيف بشأن الجهود الأمنية، بما في ذلك استثمارات أمنية بمبلغ ٥,٣٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٦.

٢٥٢- وأثنت رئيسة الرابطة على استخدام ترتيبات الدوام المرنة في إطار الإجازة التعويضية الخاصة في حالات الطوارئ للموظفين الذين يعملون في مراكز العمل في حالات الطوارئ، ولكنها قالت إنه يمكن بذل المزيد، لا سيما من أجل الموظفين الوطنيين غير المشمولين بمجموعة عناصر الأجر، وأوصت بتطبيق الراحة والاستجمام وموامة بدل الخطر. ومن شأن السياسة الجديدة لتناوب الموظفين وتنقلهم أن تخفف على الزملاء الذين يعملون لفترات طويلة في مراكز العمل الشاق وذلك بتيسير جمع شملهم مع أسرهم في مراكز عمل يُسمح فيها باصطحاب الأسرة.

٢٥٣- ولا تزال الرعاية الصحية الملائمة في مراكز العمل الشاق من التحديات المطروحة. ولم يُحدّد بعد الإطار الزمني لاستعراض النظم الصحية المقرّر أن تجريه الدائرة الطبية المشتركة للأمم المتحدة.

٢٥٤- ولقد أدى انتقال البلدان إلى وضع بلدان متوسطة ومرتفعة الدخل إلى حدوث تغييرات في الأولويات البرنامجية وطلبت الرابطة إتاحة فرص تدريب للموظفين لتمكينهم من التنافس على شغل الوظائف الجديدة.

٢٥٥- ولقد أجرت لجنة الخدمة المدنية الدولية استعراضا لمجموعة عناصر الأجر لموظفي الفئة الفنية الدوليين، مما أسفر عن تخفيضات هائلة في الاستحقاقات، ولا سيما لموظفي هذه الفئة في مراكز العمل في حالات الطوارئ؛ وأعربت الرابطة عن قلقها بشأن ما يخلفه ذلك من أثر على اجتذاب الموظفين واستبقائهم.

٢٥٦- وتقوم لجنة الخدمة المدنية الدولية حاليا باستعراض مجموعة عناصر الأجر للموظفين الوطنيين، وبالنظر إلى أن الاستحقاق الوحيد هو المرتب، فقد أعربت الرابطة عن أملها في أن تمنحهم بعض الاستحقاقات مثل منحة التعليم ومنحة الانتقال وبدل الإجازة. وحثّ المجلس التنفيذي على الوقوف إلى جانب الموظفين الوطنيين.

٢٥٧- وأشارت إلى أن ٧٥ في المائة من الموظفين في الفئة العمرية من ٥٢ إلى ٦٢ عاما يفضلون تحديد موعد أقرب لتنفيذ سن التقاعد الإلزامي البالغة ٦٥ عاما بالنسبة للموظفين المعيّنين قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٥٨- وقالت إن حالات التأخر في سداد المعاشات التقاعدية للموظفين السابقين لمدة تسعة أشهر وأكثر تشكل عبئا ماليا. ولقد تعهد الرئيس التنفيذي لصندوق المعاشات التقاعدية بإنجاز العمل المتراكم بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٦، ولكن لم ينجز سوى ٤٠ في المائة من الرقم المستهدف، وتأتي أعداد المتقاعدين الجدد باستمرار لتزيد تراكم الأعمال غير المنجزة. وهذا الوضع غير مقبول ولقد طالبت الرابطة، مع اتحادات ورابطات الموظفين الأخرى، بتغيير الإدارة في صندوق المعاشات التقاعدية.

كاف - مسائل أخرى (البند ١٣)

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

٢٥٩- عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦.

لام - اعتماد مشاريع القرارات (البند ١٤)

٢٦٠- اتخذ المجلس التنفيذي القرارات من ٤/٢٠١٦ إلى ٩/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

ميم - جوائز موظفي اليونيسيف وبيانان ختاميان من المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف (البند ١٥)

٢٦١- أعلن المدير التنفيذي أسماء الفائزين بجوائز موظفي اليونيسيف لعام ٢٠١٥ التي تعترف بما يبذله موظفو اليونيسيف من جهود في جميع أنحاء العالم:

(أ) جرى التنويه بالمكتب القطري في الجمهورية العربية السورية لما يبذله من جهود بارزة من أجل الأطفال وسط الأزمة الإنسانية الاستثنائية والقاسية. ولقد واجه الموظفون حالات حصار متكررة، ونقصا في السلع الأساسية، وعمليات تفتيش أمنية مستمرة ونيران القنصاة ومدافع الهاون. وتعرض الكثيرون منهم للتشريد مرات عديدة. غير أن التزامهم بمهمة اليونيسيف ومستقبل البلد ظل قويا. وبفضل عملهم وعمل شركاء اليونيسيف، جرى تحصين ٣ ملايين طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال؛ وتلقى مليون طفل مواد تعليمية؛ وحصل ما يقرب من ٨ ملايين شخص على مياه محسنة؛

(ب) وجرى التنويه بأفرقة جمع الأموال في القطاع الخاص وأفرقة الاتصالات من المكتب القطري في تايلند لما قامت به من حملة توعية وجمع أموال في إطار الاستجابة إثر الزلزال المدمر الذي تعرّضت له نيبال عام ٢٠١٥. وأطلق الفريق القطري نداء عاما مبتكرا للحصول على الدعم والمساهمات المالية، وعمل مع البرامج الإخبارية، والشركات الشريكة، والمشاهير، ووسائل التواصل الاجتماعي. وبفضل مبلغ ٢,٢ مليون دولار الذي تم جمعه، وهو أكبر مبلغ على الإطلاق يجمعه نداء لجمع التبرعات في المكاتب القطرية لحالة طوارئ واحدة فيما وراء البحار، تسنى دعم الاستجابة في نيبال وأدى ذلك إلى حصول أكثر من ١,٣ مليون شخص على المياه المأمونة وإلى تأمين ١ ٨٠٠ من أماكن التعليم المؤقتة لإيواء ١٨٠ ٠٠٠ طفل. وشكّل نجاح الفريق نموذجاً لليونيسيف وللبلدان المتوسطة والمتقدمة الدخل في سعيها لإيجاد طرق مبتكرة لجمع الموارد لحالات الطوارئ والبرامج الأخرى؛

(ج) أما موظفو المكتب القطري لليمن فقد "بقوا وأنجزوا" لصالح الأطفال، على الرغم من وطأة المعاناة أثناء الأزمة التي شهدتها البلد، بعد أن خلّفت الغارات الجوية العديد من المدن في حالة من الدمار. وطوال ثلاثة أشهر، أقام موظف وطني من موظفي اليونيسيف، وهو الموظف الوحيد الذي بقي في مدينة تعز، في مكتب اليونيسيف واشتغل فيه لدعم أولئك الذين يواجهون الجوع والموت. وساعدت الجهود التي بذلها الموظفون العائدون إلى المكتب على مدار الساعة في استعادة إمدادات المياه في المدينة وفي توفير الأدوية المنقذة لحياة النساء والأطفال. وبفضل التزام هذا الفريق ومثابرته وشجاعته، ساعدت اليونيسيف على تزويد ٤ ملايين طفل بالمغذيات الدقيقة، وتخصيص أكثر من ٤,٦ ملايين طفل ضد شلل الأطفال وإتاحة حصول أكثر من ٣,٧ ملايين شخص على مياه الشرب المأمونة.

٢٦٢- وأعرب المدير التنفيذي عن وجهة نظره بشأن الموضوع الرئيسي للدورة وهو: السبل الكفيلة بتحسين اليونيسيف من خلال جهود التعاون. وقال إن العالم لا يتطلّع إلى أن تكون لدى الأمم المتحدة نظم أفضل فحسب، بل إلى أن تحقّق النتائج لصالح الناس في عالم تتزايد فيه الاحتياجات بشدة. ونوقشت الشراكات والابتكارات والتحسينات في الموارد البشرية في اليونيسيف، فضلاً عن الأهمية القصوى للتمويل المرن والطويل الأجل، لا سيما الموارد الأساسية (العادية). وأثنى على روح المشاركة وعدم الإقصاء والتعاون التي استرشدت بها المناقشات.

٢٦٣- وعلّق الرئيس على نجاح الدورة، مع اعتماد المجلس التنفيذي ستة قرارات. وقال إنه يتبين من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية أن اليونيسيف منظمة استباقية، قادرة على الإنجاز، تمنع التفكير في البيانات والأدلة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة

وتسترشد بها بقوة. وأعرب الرئيس عن ثقته في أن اليونيسيف ستواصل، بدعم من المجلس التنفيذي، بلورة برامجها ونُهجها على مدى السنتين المقبلتين للتعبير عن السياق العالمي المتغير وتعزيز المكاسب ومعالجة الثغرات المتبقية.

٢٦٤- وشكر الرئيس السيدة راو غويتا، نائبة المدير التنفيذي لشؤون البرامج المنتهية ولايتها، على عملها الممتاز وتعاونها الوثيق مع المجلس التنفيذي ومكتبه، ورحَّب بالسيد فورسايت.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف (البند ١)

٢٦٥- أشار الرئيس إلى أن اليونيسيف تعمل على وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والتي ستشكلها أهداف التنمية المستدامة، واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والقضايا الناشئة مثل تغير المناخ، واللاجئين، وأزمة المهاجرين، وطول مدد حالات الطوارئ الإنسانية، والتحضر المتزايد، وعدم الإنصاف. وأضاف قائلاً إن المدخلات المقدمة من مختلف الجهات الفاعلة مهمة، ولا سيما في ما يتعلق بالأطفال، وكذلك التحلي بالشجاعة لمحاولة إيجاد حلول مبتكرة. وتُعد المناقشات حول الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، مهمة، في حين تحت منظمة اليونيسيف على زيادة الكفاءة والشفافية فضلاً عن الاتساق بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني لدعم التنمية القادرة على التكيف.

٢٦٦- وتعد تلبية احتياجات الأطفال العالقين في أزمة اللاجئين والمهاجرين أمراً ملحاً، وطلب الرئيس إلى الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى لزيادة الوعي العالمي، الذي ستستضيفه إستونيا، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الولايات المتحدة لليونيسيف، في ١٨ أيلول/سبتمبر.

٢٦٧- وهناك الملايين من الأطفال الآخرين المحاصرين في مناطق تمزقها النزاعات، وهم عُرضة للعنف، والإيذاء الجنسي، والاتجار، والخطف، والاستغلال والتجنيد في الجماعات المسلحة، بل ويجبرون على القيام بمجمعات انتحارية. وتتعرض المستشفيات والمدارس للقصف، ويصاب الأطفال بالصددمات، وينقطع تعليمهم. وهؤلاء الأطفال هم من بين أكثر الفئات حرماناً.

٢٦٨- وما انفك مفهوم "المحرومين" وما إذا كان على اليونيسيف أن تراعي السياقات الهشة أكثر من مراعاتها للبلدان الهشة موضع الكثير من المناقشات طوال السنة الماضية. وأبرز استعراض تجربة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان التي تنتقل من وضع البلدان المتوسط الدخل إلى وضع البلدان المرتفعة الدخل فوائد وجود اليونيسيف في تلك البلدان، بما في ذلك القدرة على جمع أموال تجاوزت تكاليف البرامج في تلك البلدان لصالح بلدان أخرى مشمولة بالبرامج. وينبغي ألا تميز اليونيسيف بين طفل جائع في أوروبا وطفل جائع في

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بل عليها أن تفي بولايتها بالوصول إلى جميع الأطفال المحرومين.

٢٦٩- ومن المتوقع أن تزيد في عام ٢٠١٦ الموارد العادية، التي تُعد أساسية لاستجابة اليونيسيف بصورة فعالة ومرنة للاحتياجات الناشئة، بعد انخفاضها في عام ٢٠١٥، واستهدفت المناقشات المشتركة بشأن استرداد التكاليف ضمان توافر تلك الأموال.

٢٧٠- وتُعد هذه الدورة الأخيرة للرئيس، من حيث القيام بهذا الدور، وأعرب عن شكره للمدير التنفيذي، ونواب المديرين التنفيذيين، وأعضاء المكتب والمجلس التنفيذي. وأشار إلى إهداء الجائزة مؤخرًا إلى شعبة الابتكارات وأعرب عن إعجابه العميق بموظفي اليونيسيف، الذين عرضوا أرواحهم للمخاطر من أجل مساعدة الأطفال. وقال إنه سيتنحى مع شعوره بكثير من الأمل والثقة في أن اليونيسيف ستواصل حماية حقوق الأطفال في كل مكان، ولا سيما أكثرهم حرمانًا، وستساعد على إقامة عالم أفضل لجميع الشعوب.

٢٧١- وتكلم المدير التنفيذي بشأن الحقوق والنتائج. وقال إن ولاية اليونيسيف تتمثل في تعزيز حقوق الطفل، لكن بدون تحقيق نتائج، يكون تعبير التفاني بشأن هذه الحقوق مجرد كلمات رنانة. وقد يؤدي هذا الإخفاق إلى فقدان الثقة في المؤسسات التي أنشئت لتعبر عن حقوق الإنسان بل وفي الحقوق ذاتها. وأفضل ما يفيد تلك الحقوق هو تحقيق النتائج على أرض الواقع في أقل البلدان نموًا وفي البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل على حد سواء، لأن الحقوق عالمية.

٢٧٢- وتقع على الأمم التي تعتبر نفسها أشد مناصري حقوق الإنسان مسؤولية إضافية تتمثل في الحد من أوجه الظلم واللامساواة في مجتمعاتها ذاتها. وعندما تفشل في ذلك - عندما تفقد أعداد كبيرة من مواطنيها الأمل في مستقبل أفضل لأبنائهم - يتحولون بسهولة أكبر إلى سياسات الغضب والانقسام.

٢٧٣- ويتسم العالم بمزيد من الفوضى والوحشية أكثر من أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية حيث تؤدي النزاعات، وأوجه عدم الإنصاف، وتدهور المناخ، وانتهاكات الحقوق الأساسية وحالات الطوارئ، إلى الدفع بالملايين هربًا من ديارهم، ويتكبد الأطفال أمدح تكلفة. ويُعد الأمر أكثر من مجرد مأساة فردية، فكل إخفاق في حماية حقوق طفل، يمثل فقدانًا للثقة في الحكومات وفي القيادة السياسية وفي المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الأمم المتحدة ذاتها.

٢٧٤- ويتمثل المسار المستدام الوحيد لاستعادة الثقة في المؤسسات والقيم العالمية، التي شكلتها في التركيز دون كلل على النتائج العملية سعياً لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ويجب استثمار الموارد وتوجيهها بمزيد من الكفاءة والاستراتيجية. وقد وفر الاستعراض الجديد الذي يجري كل أربع سنوات الفرصة لإثبات أن العمل بشأن العمليات يتمحور حول تحقيق تقدم عملي وقياس النجاح حسب النتائج. وستشمل العمليات المحسنة نُظُم العمليات الآنية المشتركة بين جميع وكالات الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، لدمج الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل للمجتمعات المحلية والتي يدعمها تحليل مشترك ومرن للحالة يستهدف التنمية القادرة على التكيف؛ وبيانات أفضل وأكثر تصنيفاً مستمدة من سائر منظومة الأمم المتحدة وتتجاوز ما هو أبعد من العوامل الاقتصادية البحتة، التي يمكن أن تُخفي أوجه الضعف؛ وإضفاء طابع مؤسسي على الفريق المعني بنتائج أهداف التنمية المستدامة؛ وتوفير مزيد من الأموال المجمعة لأغراض الاستثمار البرنامجي الاستراتيجي من أجل تحقيق آثار أسرع ومباشرة بشكل أكبر؛ واستخدام الأموال المرنة عبر الأنشطة الإنمائية والإنسانية، مثل التحويلات النقدية في العمل الإنساني، ووضع حوافز للجهات المانحة، وفقاً للصفقة الكبرى المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؛ وزيادة اتساق التنسيق بين التنمية والشؤون الإنسانية على أرض الواقع.

٢٧٥- وشدد على أن مثل تلك الجهود التعاونية يجب ألا تنال من المزايا النسبية التي جعلت من كل وكالة قيمة فريدة للحكومات والمجتمعات المحلية. وقال إن العمل بشأن غرضنا المشترك ينبغي ألا يعني تطابقاً متكرراً، أو طبقات بيروقراطية جديدة أو شعاراً وحيداً للأمم المتحدة ينتقص من قوة أصواتنا وعلامتنا التجارية الفردية، أو من التمويل والقدرة ككل.

٢٧٦- وتواجه الأمم المتحدة تحدياً يتمثل في الدمار الذي حل بالعالم، ويوفر توافق الآراء بشأن أهداف التنمية المستدامة أفضل فرصة منذ عقود لإنجاز نتائج وإحراز تقدم حقيقيين بالنسبة للأطفال، ولا سيما أكثرهم حرماناً وتهميشاً. وفي خضم ذلك، ستبدأ استعادة الثقة في التعاون الدولي. ونوه المدير التنفيذي بالأبطال الصامتين الموجودين حولنا: كموظفي اليونيسيف الرائعين، الذين مكثوا في أماكنهم وحققوا إنجازات في غمار النزاع؛ ومثل ربان السفينة الإيطالية فرانسيسكو إيفازو، الذي أنقذ ٥٦٢ لاجئاً؛ ومثل الفتاة السورية التي فقدت يديها ولم تفقد أملها، وتنتظر أطرافاً صناعية لمساعدتها على إعادة بناء حياتها. فلاجلها ولأجل تلك القيم، يجب ألا نساعدتها فقط في الحصول على يدين جديدين، بل وأن نمد أيدينا لها ولجميع الأطفال.

٢٧٧- وأعرب الرئيس عن شكره للمدير التنفيذي وأشار إلى أن باب الإدلاء بالكلمات سيُفتح للإدلاء ببيانات عامة بعد عرض البند ٦ من جدول الأعمال.

باء - إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال (البند ٢)

٢٧٨- عرض أمين المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح، والجدول الزمني وتنظيم الأعمال. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت الدول الأعضاء ستُمنح الفرصة للرد على وثائق البرامج القطرية. ورد الأمين بأنها ستحظى بتلك الفرصة عقب عرض المديرين الإقليميين لكل وثيقة من وثائق البرامج القطرية. وردا على الخطة التي مؤداها أن تعقب البيانات العامة عرض البند ٦ من جدول الأعمال، أشار وفدان إلى أن الدول الأعضاء تُدلي عادة ببيانات عامة عقب عرض البند ١ أو البند ٢ من جدول الأعمال، وطلب أحد الوفود الفرصة للإدلاء ببيانات منفصلة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال.

٢٧٩- ورد الأمين بأنه نظرا لأن الجلسة ممتلئة جدا، فقد تشاور مكتبه مع المكتب لتحديد جدول زمني معقول، بيد أنه مكتبه يسترشد بالدول الأعضاء لإدخال أي تعديلات. وقال الرئيس إنه يوافق على أن المكتب خلص إلى أن الجدول الزمني يعكس أجدى إدارة للوقت.

٢٨٠- أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال، والجدول الزمني، وتنظيم الأعمال (E/ICEF/2016/13/Rev.2).

٢٨١- ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي عن تسلّم وثائق تفويض ٣٨ وفدا مراقبا، بما في ذلك منظمة حكومية دولية واحدة، وثلاث منظمات غير حكومية، وعشر لجان وطنية لليونيسيف.

جيم - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ (البند ٣)

٣٠٠- عرض أمين المجلس التنفيذي برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ (E/ICEF/2016/14/Rev.2).

٢٨٢- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل الإنساني لليونيسيف (البند ٤)

٢٨٤- قدم النائب المؤقت للمدير التنفيذي، لشؤون البرامج المستجدات في مجال العمل الإنساني وتولى مدير مكتب برامج الطوارئ عرضها.

٢٨٥- وأبرزت وفود تزايد عدد وشدة التحديات الإنسانية وأثرها على الأطفال، فضلا عن نقص تمويل النداء الإنساني.

٢٨٦- ولاحظت عدة وفود أن الصفقة الكبرى بشأن التمويل الإنساني، تمثل تحديا وفرصة للعمل بطريقة مختلفة، ورحبت بجهود اليونيسيف، داخليا ومع الجهات المعنية من أجل جعل النظام الإنساني أكثر كفاءة وفعالية. وطلبت مجموعة من الوفود من اليونيسيف إطلاع المجلس التنفيذي على خطة تنفيذ عشر مسارات عمل الصفقة الكبرى بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وعرضت تقديم المساعدة لليونيسيف من أجل إشراك أطراف موقّعة أخرى للتأكد من أن خطط التنفيذ لديها تتناول احتياجات الأطفال.

٢٨٧- وقالت المجموعة إنها تطلب من جميع وكالات الأمم المتحدة التي تعالج الاحتياجات الإنسانية سد الفجوات الاستراتيجية المتعلقة بتقييم الاحتياجات؛ ووضع استراتيجيات استجابة شاملة ومحددة الأولويات لمواجهة طابع الإلحاح والشمول؛ وتحسين تنسيق العمليات المحددة السياق وإدارة المعلومات؛ وإنشاء هياكل قيادة مسؤولة بصورة متبادلة. وطلبت المجموعة من اليونيسيف الاستثمار في تنمية قدرة الجهات الفاعلة المحلية والمستجيبين الأوائل. ورد المدير بأن اليونيسيف تتطلع إلى بناء توافق في الآراء مع مختلف الجهات المعنية والشركاء، وأن بناء القدرات والتعاون مع المستجيبين المحليين ومستجبي الخطوط الأمامية سيكون محور عمل اليونيسيف في المستقبل.

٢٨٨- ورحبت المجموعة بإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، المتوقع اعتماده في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، الذي سيعقد في ١٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك، بيد أن المجموعة أشارت إلى ضرورة معالجة مسألة الأشخاص المشردين داخليا. ويجب أن تواصل اليونيسيف وشركاؤها الدعوة إلى إدراج اللاجئين والمهاجرين في القوانين والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية.

٢٨٩- وشددت المجموعة على أهمية التنسيق المجدي مع الجهات الفاعلة في مجالي الأعمال الإنسانية والإنمائية، حيث تكون قيادة اليونيسيف باللغة الأهمية لضمان إيلاء أهمية محورية للأطفال.

٢٩٠- وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الإنساني لليونيسيف في نيبال، وأشار أنه يمكن لليونيسيف أن تقوم بدور قيادي في تقييم المدى الذي يمكن أن يسهم به التأهب والاستجابة في إحراز تقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يلزم توفير بيئة تمكينية ومزيد من الحماية للأطفال والنساء الذين يتعرضون لخطر الاتجار والإيذاء، فضلا عن تدابير من أجل الأطفال المهمشين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

باء - التعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٥)

(أ) وثائق البرامج القطرية

٢٩١- أبلغ رئيس المجلس التنفيذي المجلس أنه سيُنظر، وفقا لقرار المجلس ١/٢٠١٤ في وثائق البرامج القطرية ويُوافق عليها في جلسة واحدة على أساس عدم الاعتراض. ودُعيت الوفود إلى تبادل التعليقات بشأن الوثائق القطرية ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار، في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتبودلت التعليقات الواردة مع البلدان المعنية والمكاتب القطرية والحكومات، وأُخذت في الاعتبار حسب الاقتضاء. وأُتيحت وثائق البرامج القطرية ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

٢٩٢- ولا تدعو الإجراءات المتبعة حاليا إلى إجراء مزيد من المناقشة إلا إذا قام خمسة أعضاء على الأقل بالمجلس بإبلاغ الأمانة خطيا برغبتهم في إحالة برنامج قطري معين إلى المجلس التنفيذي لمزيد من المناقشة. ولما كانت الأمانة لم تتلق أي طلب من هذا القبيل، فلقد ووفق على وثائق البرامج القطرية ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار على أساس عدم الاعتراض.

وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٢٩٣- عرض المدير الإقليمي وثائق البرامج القطرية لألبانيا وكرواتيا والجبل الأسود (E/ICEF/2016/P/L.12 إلى E/ICEF/2016/P/L.14).

٢٩٤- وأشار ممثل كرواتيا إلى أن البلد قد انتقل من وضع البلدان المتوسطة الدخل إلى وضع البلدان المرتفعة الدخل، وأنشأ مكتبا قطريا بتمويل ذاتي لليونيسيف حتى أن المساعدة الإنمائية

المقدمة من اليونيسيف هي الآن شراكة وتحالف واسع النطاق من أجل الأطفال، يشرك المواطنين، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والحكومة. وتعكس وثيقة البرنامج القطري الأولويات الوطنية للبلد.

٢٩٥- ولاحظ ممثل ألبانيا أن الحكومة واليونيسيف حددتا أولويتين لوثيقة البرنامج القطري هما: تعزيز الإدارة من أجل تحقيق الإنصاف، والإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ والوصول إلى العدالة للأطفال، بهدف إنهاء احتجاز الأحداث.

٢٩٦- ورحب ممثل الجبل الأسود بالدعم المقدم من اليونيسيف بشأن المبادرات المشتركة المتعلقة بحماية الطفل، والعنف المتربلي، وقضاء الأحداث، والتعليم، والرامية إلى زيادة تغطية المحرومين اقتصاديا واجتماعيا والمهمشين والمهملين من الأطفال، بمن فيهم أطفال الروما والأشخاص ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

٢٩٧- عرض المدير الإقليمي وثائق البرامج القطرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، وتايلند، وفييت نام (E/ICEF/2016/P/L.15) إلى (E/ICEF/2016/P/L.19).

٢٩٨- وأفاد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الحكومة، بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، حافظت على ارتفاع مستويات التحصين وحقت نجاحات في مجال الصحة العامة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم. وتبذل الحكومة جهودا رامية إلى تحسين صحة الأطفال ورفاههم، واستحدثت مبادرات من قبيل تمديد إجازة الأمومة من خمسة شهور إلى ثمانية أشهر، وجعل مدة التعليم الإلزامي ١٢ عاما على الصعيد الوطني. وأعرب الممثل عن تقديره للدعم المقدم من اليونيسيف والبلدان المانحة طوال ٣٠ عاما.

٢٩٩- وأكد ممثل تايلند دعم الحكومة لوثيقة البرنامج القطري، التي تتسق مع اتفاقية حقوق الطفل، وأهداف التنمية المستدامة وخطط البلد الوطنية الاثنتي عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٠٠- وأشار ممثل منغوليا إلى التحسينات الأخيرة في السياسات والبرامج الموجهة للأطفال والشباب والنساء والأسر. وقال إن وثيقة البرنامج القطري من شأنها أن تسهم في تحسين حماية الطفل ونمائه، وتدعم تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالطفل في رؤية البلد للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

٣٠١- وأكد ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اتساق وثيقة البرنامج القطري مع الأولويات الوطنية، ومع خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومع إطار الشراكة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبين الأمم المتحدة ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٠٢- وذكر ممثل فييت نام أن وثيقة البرنامج القطري استرشدت بالدورة البرنامجية السابقة، وبالمشاورات بين الحكومة واليونسيف وبتقييمات الأداء الاجتماعي الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وبالتنقل إلى وضع الدخل المتوسط الأدنى. واضطلعت الأمم المتحدة، واليونسيف على وجه الخصوص، بدورين جديدين كشريكين في التنمية.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٣٠٣- عرض المدير الإقليمي وثيقة البرنامج القطري لكل من إريتريا وموزامبيق (E/ICEF/2016/P/L.20 إلى E/ICEF/2016/P/L.21).

٣٠٤- وقال ممثل موزامبيق إن وثيقة البرنامج القطري وُضعت ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، الذي يتسق مع برنامج الحكومة الخمس سنوات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. ويتم شأن التعاون مع اليونسيف الذي يركز على الحصول على الرعاية الصحية والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم الابتدائي، وحقوق الطفل، أن يكمل الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من فقر الأطفال.

٣٠٥- وأشار ممثل إريتريا إلى أن وثيقة البرنامج القطري وُضعت بالتشاور مع الوزارات المعنية وأصحاب المصلحة الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة. وناشد الوفد تعزيز الشراكات لدعم موارد اليونسيف لكي يستمر الأطفال في الحصول على الخدمات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٠٦- وعرض المدير الإقليمي وثائق البرنامج القطرية لكل من بليز والبرازيل وهندوراس وجامايكا وبيرو ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي وغيانا وسورينام (E/ICEF/2016/P/L.22 إلى E/ICEF/2016/P/L.28).

٣٠٧- وأدلى ممثل أنتيغوا وبربودا ببيان باسم الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأربع عشرة، يؤيد اعتماد البرامج المتعددة الأقطار لمنطقة شرق الكاريبي وغيانا وسورينام، والبرنامجين القطريين لكل من بليز وسورينام والتمديد لمدة شهرين للبرنامج القطري الجاري لهائتي.

٣٠٨- وسلّمت المجموعة بالعمل الهام الذي تضطلع به اليونيسيف في المنطقة تماشيا مع التزاماتها بضمان الشمول والإنصاف والرخاء والأمان والعدالة لمنطقة الكاريبي وإقامة منطقة مستدامة. وقال إن البرنامج القطري متوائم مع أولويات وأهداف التنمية الإقليمية ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومبادرات إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وقد شجعت المجموعة المشاورات المستفيضة بين اليونيسيف وحكوماتها المعنية وأشارت المجموعة إلى أن البرامج شملت مجالات عمل مهمة للمنطقة، بما في ذلك جودة الخدمات، وتقديم الدعم للأطفال من أجل التعلّم مدى الحياة، وحماية الطفل، وتوفير الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود.

٣٠٩- وقال إن التحدي المهم يتمثل في التصنيف غير المنصف للبلدان المستفيدة من البرامج كبلدان متوسطة الدخل. فتلك البلدان مثقلة بالديون للغاية وهي من بين أشد البلدان ضعفا إزاء الصدمات الداخلية والخارجية ومن بين أكثر بلدان العالم عُرضة للمخاطر. ويتمثل التحدي الجديد في فيروس زيكا الذي يمكن أن يسبب دمارا كبيرا للأسر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في ما يتعلق بصناعة السياحة البالغة الأهمية. كما أن تخفيف المخاطر يعرض تنمية المنطقة للخطر.

٣١٠- وأعربت المجموعة عن تقديرها للتعاون مع اليونيسيف كما أعربت عن الأمل في أن تواصل المنظمة المشاركة البناءة مع حكوماتها.

٣١١- وأشار ممثل البرازيل، إلى أنه من خلال البرنامج القطري الجديد، ستدعم اليونيسيف الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز السياسات الرامية إلى حماية الأطفال والمراهقين؛ ومنع العنف والتصدي له؛ والمشاركة المدنية للشباب في عملية اتخاذ القرارات مع مراعاة ضرورة مكافحة التمييز ضد الفتيات، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين. وسيعزز البرنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية لتبادل المعارف.

٣١٢- ورحب ممثل بليز بالموافقة على البرنامج القطري وأشار إلى أن عوامل أدت إلى تفاقم التحدي الذي تواجهه تنميتها المستدامة، من قبيل تغير المناخ، وتقلب الاقتصاد العالمي.

٣١٣- وقال ممثل جامايكا إنه يؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الجماعة الكاريبية، وأشار إلى أن مجالات تركيز البرنامج القطري لجامايكا تتماشى مع أولوياتها لتحسين رفاه الأطفال ومع النتائج الإنمائية. وقد وقّعت جامايكا على الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال وتتوأكب التزاماتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع الالتزامات الإنمائية الأوسع نطاقا للبلد والتزاماته القانونية.

٣١٤- وآيد ممثل بيرو البرنامج القطري الذي ركز على مسائل العنف والاستغلال والإهمال الأسري؛ والفرص المتاحة للمراهقين؛ والمساواة للفتيات والفتيان؛ وحقوق الطفل. وقال إن بيرو أكدت مجددا التزامها باتفاقية حقوق الطفل وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، مما أتاح لها إعادة التفكير في المسائل من منظور أكثر دينامية وشمولا.

٣١٥- وأعرب ممثل هندوراس عن دعمه للبرنامج القطري، الذي يركز على تنمية الطفولة المبكرة؛ وتوفير التعليم الجيّد؛ وحماية الأطفال من العنف؛ والإدماج الاجتماعي. وقال إن هندوراس بلد متوسط الدخل بيد أنه يواجه تحديات خارجية تحد من قدرته على تحقيق التنمية الكاملة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣١٦- عرض السيد غيرت كايلايري وثائق البرامج القطرية لجمهورية إيران الإسلامية، ولبنان، والمغرب، وعمّان (E/ICEF/2016/P/L.29 إلى E/ICEF/2016/P/L.32).

٣١٧- وقال ممثل لبنان إنه بينما أفادت إنجازات الحكومة أكثر من مليون من الأطفال المحرومين منذ عام ٢٠١١، فإن أهم التحديات الباقية بالنسبة للبنانيين والأطفال اللاجئين هي فقر الأطفال، وسوء التغذية، والتعليم، والحصول على المياه النظيفة، والنظافة الصحية، والتحصين، والعنف المنزلي. ورحب الممثل بالبرنامج القطري الشامل وبتركيزه على بقاء الطفل ونمائه وحمايته، وتنمية الشباب والإدماج الاجتماعي، وأكد مجددا أهمية تحويل جوانب من المساعدة الإنسانية كي تلي احتياجات التنمية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

٣١٨- وقال ممثل المغرب إن تركيز البرنامج القطري على أكثر فئتي العمر ضعفا وهما الأطفال الصغار والمراهقين، ستؤدي إلى تحسين إدماج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في مجالات الصحة والتعليم والحماية وستُسهم في الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الوصول إلى المراهقين والشباب الذين يشكلون ١٨ في المائة من السكان.

٣١٩- وقال إن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمر بالغ الأهمية، وفي هذا الصدد نظم المغرب، مؤتمراً عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وركز على الأطفال الصغار. وقد ألزم الإعلان الذي اعتمد في المؤتمر البلدان المشاركة بتصميم سياسات متكاملة للطفولة المبكرة.

غرب ووسط أفريقيا

٣٢٠- عرض المدير الإقليمي وثائق البرامج القطرية لتشاد وكوت ديفوار وغامبيا وساو تومي وبرينسيبي (E/ICEF/2016/P/L.33 إلى E/ICEF/2016/P/L.36).

٣٢١- وأشار ممثل كوت ديفوار إلى أن البرنامج القطري جرى إعداده بالتعاون مع المؤسسات الإفوارية المعنية وهو يتسق مع برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي يعكس أهداف التنمية المستدامة.

٣٢٢- ووصف ممثل غامبيا وثيقة البرنامج القطري بأنها تحليل شامل للظروف القائمة، وتتسق مع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، وبها مقترحات لتحسين بقاء الطفل ونمائه. وتدعم الحكومة تركيز البرنامج على تعميم التعليم وصحة الطفل والصرف الصحي. وأشار الممثل إلى نواحي الضعف في مواجهة الأخطار البيئية على البنية الأساسية الصحية والتعليمية في البلد.

٣٢٣- وقد ووفق على وثائق البرامج القطرية لألبانيا وبليز والبرازيل وتشاد وكوت ديفوار وكرواتيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإريتريا، وغامبيا، وهندوراس، وجمهورية إيران الإسلامية، وجامايكا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولبنان، ومنغوليا، والجبل الأسود والمغرب، وموزامبيق، وعمان، وبيرو، وساو تومي وبرينسيبي، وتايلند، وفييت نام، ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي (أنغويلا، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وجزر فرجن البريطانية، ودومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وسان كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين، وترينداد وتوباغو، وجزر تركس وكايكوس) وغيانا، وسورينام.

(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية

٣٢٤- قال الرئيس أن المجلس التنفيذي قد أُبلغ وفقاً لقراره ١١/٢٠٠٩ بتمديد البرنامج القطري لهائتي لمدة شهرين؛ وبالتحديد الأول لمدة سنة واحدة لبرنامج المنطقة للأطفال والنساء الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين؛ وبالتحديد

الأول للبرنامج القطري لمدة سنة واحدة للسودان. وطلب إلى المجلس أن يوافق على التمديد لمدة شهرين للبرنامج القطري لبوتسوانا؛ والتمديد الثاني على التوالي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لملاوي والصومال؛ والتمديد الثاني على التوالي لمدة سنتين للبرنامج القطري لبوروندي؛ والتمديد الثالث على التوالي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبيا. وقد عُرضت هذه المقترحات في الوثيقة [E/ICEF/2016/P/L.37](#).

٣٢٥- وشكر ممثل هايتي اليونيسيف لتمديد البرنامج القطري، ودعمها لمبادرات وزارة الصحة وعلى التدريب المهني الذي وفرته وساعد على كفاءة جودة التعليم وإمكانية الحصول عليه. وأضاف قائلاً إن ثمة تدابير اتخذتها الحكومة لتحسين حالة الأطفال في هايتي ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

٣٢٦- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٦/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

جيم - استعراض تجربة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل وفي البلدان المنخفضة الدخل وضع بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إلى وضع بلدان الدخل المرتفع (البند ٦)

٣٢٧- عقب الملاحظات الاستهلاكية التي أدلت بها نائب المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، عرض مدير شعبة البيانات والبحوث والسياسات التقرير ([E/ICEF/2016/P/L.39](#)). وعرضت الدول الأعضاء بعد ذلك بيانات عامة وبيانات الرد على البند ٦.

بيانات عامة

٣٢٨- أعربت الوفود عن شكرها للمدير التنفيذي على بيانه الافتتاحي الملهم والرصين، وعلى قيادته القديرة لليونيسيف والتزامه العملي بتحقيق النتائج. ووجهت الوفود التهئة للرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على قيادتهم خلال عام ٢٠١٦. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لموظفي اليونيسيف لمهنتهم وإخلاصهم في مساعدة الأطفال على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

٣٢٩- وأشارت عدة وفود إلى ذكرى مرور سنة على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال أحد الوفود إن ولاية اليونيسيف لتفعيل الالتزامات المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل تضع المنظمة في صميم جدول الأعمال.

٣٣٠- وقالت عدة وفود إنه ينبغي أن تتواءم الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع الاستعراض المقبل الذي يجري كل ٤ سنوات ومع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

وينبغي أن تربط الموارد بالنتائج، مع تحديد خط أساسي لغايات ومؤشرات واضحة متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة وتركز على قياس النتائج. ومن المهم التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقال أحد الوفود إن اليونيسيف بوصفها إحدى أكبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأكثرها نجاحاً، وبفضل ما تتمتع به من ولاية فريدة تجمع بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، ينبغي أن تكون المحرك الدافع للإصلاحات اللازمة لتحقيق هذا الترابط.

٣٣١- وأشارت عدة وفود إلى الأزمة الإنسانية الراهنة التي يقلب فيها التزاع حياة الملايين من الأطفال رأساً على عقب ويؤدي إلى هجرهم الجماعية، دون رفقة أحد في أغلب الأحيان. وأشارت وفود عديدة إلى أنه في خضم الدمار الذي يسببه التزاع، والإرهاب، وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، يعاني الأطفال بصورة غير متناسبة. واعترف أحد الوفود بالعمل الحيوي الذي تقوم به اليونيسيف استجابة للآزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، لكنه شدد على الحاجة إلى المزيد من الجهد الجماعي. بما في ذلك المساعدة النقدية، وتقييم الاحتياجات المشتركة وتحسين المشاركة في المجالين الإنساني والإنمائي.

٣٣٢- وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى تدابير طويلة الأجل من قبيل توفير إمكانية حصول الأطفال على الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الأخرى، بينما أشارت عدة وفود إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتزاع المسلح. وحث أحد الوفود اليونيسيف على مواصلة الدعوة إلى إدراج ٤٠ مليوناً من المشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الأطفال في إعداد القوانين والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية. وشكر المدير التنفيذي الوفد لتشديده على الأشخاص المشردين داخلياً في كثير من البلدان، وهو ما أطلق عليه أزمة الأطفال، ووجه الانتباه إلى تقرير اليونيسيف المعنون ”المشردون: الأزمة المتزايدة للأطفال اللاجئين والمهاجرين“.

٣٣٣- وأشارت عدة وفود إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين الذي سيعقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في نيويورك، ورحبت بالاعتماد المتوقع لإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين.

٣٣٤- والتمس أحد الوفود تفاصيل عن خطط اليونيسيف لوضع التزامات الصفقة الكبرى. وأثنى على المنظمة لدورها القيادي في إنشاء صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، وجهودها الرامية إلى ضمان حماية الأطفال المشردين من الاستغلال، وحصولهم على الخدمات الأساسية، والحفاظ على حقوقهم القانونية، وإمكان أن شملهم مع أسرهم وإتاحة مسارات قانونية وآمنة ومستدامة لهم من أجل الهجرة.

٣٣٥- وأشار أحد الوفود إلى أهمية الإنصاف في برامج نماء الطفولة المبكرة. ورد المدير التنفيذي بأن الأساس العلمي لنماء الطفولة المبكرة لا يزال يتمثل في إثراء عمل اليونيسيف.

٣٣٦- وأبرزت عدة وفود الانخفاض الأخير في الموارد العادية، وشددت على أهمية كفالة المستوى الكافي من هذه الموارد. ورحب أحد الوفود بجهود اليونيسيف الرامية إلى وضع نموذج للتمويل المستدام يواكب الاتجاهات الحالية في المساعدة الإنمائية الرسمية، وأعرب عن الأمل في أن يمكن هذا المنظمة من التغلب على احتلال التوازن بين الموارد العادية والموارد المخصصة.

٣٣٧- وشددت عدة وفود على ضرورة أن تكون الأولوية مكفولة لأقل البلدان نموا ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، عند تخصيص الموارد وينبغي أن تؤدي تلك الاستثمارات أيضا إلى تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب، والابتكار وتبادل النتائج الإنمائية. ودعت مجموعة من الوفود إلى تعزيز الجهود التعاونية الدولية لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٣٨- ودعا أحد الوفود اليونيسيف إلى العمل على مواصلة وزيادة نوعية وكمية الموارد من المانحين الرئيسيين، وزيادة مرونة الموارد غير الأساسية وتعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج من أجل تعظيم استخدام الموارد. وقد شجع التقدم الذي أحرزته اليونيسيف في التعامل مع القطاع الخاص عدة وفود، في حين أعرب أحد الوفود عن تقديره لادعاء اليونيسيف بأن التنمية والمساعدة الإنسانية يمكنهما أن يساعدوا على دعم نمو القطاع الخاص في كل من البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء.

٣٣٩- وأشارت عدة وفود إلى أن اليونيسيف كانت في طليعة الابتكارات، بينما نبّه أحد الوفود إلى أن الابتكار لا ينبغي أن يقتصر على التكنولوجيا، بل ينبغي أن يشمل أيضا تطوير الأفكار الجريئة التي تترجم إلى إجراءات ملموسة. وذكر أحد الوفود صناديق الاستثمارات والتركات باعتبارها أمثلة للتمويل المبتكر. وأثنى أحد الوفود على اليونيسيف لاعتمادها نهجا تعاونيا ونماذج الأعمال التجارية المتنوعة، مما أدى إلى تعزيز رفاه الأطفال وحماية حقوقهم، مع زيادة مواردها. وأشار أحد الوفود إلى أن اليونيسيف كانت إحدى أكبر المستفيدين من التمويل المشترك من خلال الصناديق المجمعّة وقامت بدور قيادي في تنسيق استراتيجيات التمويل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٤٠- وأشارت وفود إلى أهمية احترام سيادة كل بلد وملكيته للمبادرات. ولما كان لكل بلد احتياجاته وفرصه الخاصة به في ما يتعلق بحقوق الطفل، ينبغي لليونيسيف ألا تقترح تدخلات تتمثل في "نهج واحد مناسب للجميع" بل عليها أن تكيّف الأطر المعيارية لكي تتواءم مع أولويات كل بلد، ومع الخطط الوطنية والقطاعية، ومع النظم الوطنية.

٣٤١- وأشارت عدة وفود إلى ظاهرة التحضر السريع والمؤثر المقبل بشأن المستوطنات البشرية، الذي سيُعقد في تشرين الأول/أكتوبر في كيتو، وأعربت عن الأمل في إعداد خطة حضرية تدرج الظروف الملائمة للأطفال. ودعت تلك الوفود اليونيسيف إلى إعطاء أولوية لمسألة التحضر.

٣٤٢- وأعرب أحد الوفود عن تطلعه إلى رد واضح وعملي المنحى من اليونيسيف على التقرير الأخير لوحدة التفتيش المشتركة بشأن منع الغش والكشف عنه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/4).

٣٤٣- وأعلن وفد السويد أن البلد قد تعهد بتقديم مبلغ إضافي قدره ٥٩ مليون دولار إلى الموارد الأساسية مما يرفع مبلغ الدعم المقدم من بلده إلى اليونيسيف إلى ١٢١ مليون دولار لعام ٢٠١٦. وشكر المدير التنفيذي السويد وأعرب عن أمله في أن تشجع تلك القيادة الآخرين على إعطاء الأولوية للموارد الأساسية.

٣٤٤- وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن تواصل اليونيسيف تلخيص الدروس المستفادة من البلدان المختلفة وتحديد الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة بغية تيسير التعلم وتبادل الآراء.

بيانات للرد على البند ٦

٣٤٥- وأعربت عدة وفود عن دعمها لليونيسيف لما تقوم به من عمل في البلدان التي تنتقل من مركز الداخل المتوسط واستمرار مشاركتها البرنامجية في البلدان المرتفعة الدخل. وأشارت عدة وفود إلى الاعتراف المشترك بالولاية العالمية لليونيسيف للوصول إلى أكثر الأطفال حرماناً أينما كانوا يعيشون.

٣٤٦- وشددت وفود عديدة على أن البلدان ذات الدخل المنخفض ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ينبغي أن تظل تحظى بالأولوية من حيث مخصصات الصندوق. وقالت مجموعة من الوفود أن البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال تعاني من التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة،

ولاحظت مع القلق الانخفاض الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٤٧- وسلط أحد الوفود الضوء على مساهمة اليونيسيف في تعزيز وتحسين قدرة البلدان المتوسطة الدخل في ما يتعلق بحقوق الطفل، وذكر أن مواصلة تقديم المنظمة للدعم التقني والمشورة أمر ضروري.

٣٤٨- ودعت وفود عديدة إلى وضع نُهج مصممة خصيصا في البلدان المتقلبة حديثا، والبلدان المرتفعة الدخل، توجه حسب سياق قطري محدد ومستوى التنمية.

٣٤٩- وأشارت بعض الوفود إلى فوائد استمرار مشاركة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل لكل من الأطفال والأنشطة العالمية للمنظمة. ووافقت على نتائج الاستعراض التي مؤداها أن تلك المشاركة ساعدت على توليد أموال تجاوزت تكاليف برمجة ودعوة اليونيسيف في البلد، ووفرت دروسا مفيدة للعمل في بلدان ذات تحديات مماثلة.

٣٥٠- وأشارت بعض الوفود إلى أن الخبرة المكتسبة في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل مهمة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وينبغي اعتماد نهج متسق على نطاق المنظومة بأكملها، ودعا بعض الوفود إلى مواءمته مع الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل ٤ سنوات. وحثت بعض الوفود على قياس عناصر التنمية المستدامة بما يتخطى العناصر الاقتصادية البحتة، مثل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

٣٥١- وأعرب ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف أن الدعوة في البلدان المرتفعة الدخل ساعدت الفريق على جمع الأموال لصالح الأطفال في السياقات الأقل نموا وقد قوبلت إلى حد كبير المبالغ المتواضعة نسبيا المستثمرة في أعمال البرامج والسياسات في البلدان المرتفعة الدخل بالتبرعات وبالأثر الذي ولّده تلك الاستثمارات في حياة الأطفال على الصعيد العالمي.

٣٥٢- وأكد المدير التنفيذي أن عمل اليونيسيف في أقل البلدان نموا لا تزال له الأولوية. وقال إنه واثق من أن النهج المتخذ تجاه المشاركة والذي وافق عليه المجلس من شأنه زيادة الموارد التي تُجمع في البلدان المرتفعة الدخل، والتي ستُسخر لفائدة أقل البلدان نموا.

٣٥٣- اتخذ المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

دال - خريطة الطريق إلى الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١ (البند ٧)

٣٥٤- وعقب العرض الذي قدمه نائب المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، عرض مدير شُعبة البيانات والبحوث والسياسات، خريطة الطريق.

٣٥٥- ورحب أحد الوفود بالجدول الزمني الذي شمل فرصا، بما في ذلك حلقات عمل غير رسمية، للدول الأعضاء كي توفر مدخلات مبكرة. بيد أن حلقات العمل ينبغي أن تعرض أكثر من مقترح واحد، نظرا لأن تمكين الدول الأعضاء من فهم مختلف السياقات، سيتيح لها إعداد نهج ذي طابع استراتيجي أكبر. ووافق المدير على أن عرض السيناريوهات المختلفة والفرص المتعددة للمناقشة سيكون مفيدا.

٣٥٦- واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج الأخرى سيكون لها نفس هيكل خطة اليونيسيف، وعن كيفية ضمان التكامل وتجنُّب العمليات الموازية، بروح من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال المدير إن اليونيسيف ما انفكت تجتمع مع الصناديق والبرامج الأخرى في نيويورك لتحديد الطريقة التي يمكن بها العمل معا بصورة منتظمة وموضوعية، من أجل تحقيق نتائج فعالة، ولكنه لا يتوقع نفس الهيكل تماما، لأن للمنظمات نماذج عمل وقضايا مختلفة.

٣٥٧- ودعت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف إلى النظر بشكل كامل في العديد من المجالات في الخطة المقبلة مثل: الأطفال المهاجرين واللاجئين غير المصحوبين بذويهم؛ وتوفير الحماية من جميع أشكال العنف؛ والإنصاف والشمول؛ وجمع البيانات المصنَّفة لتتبع التقدم بالنسبة لأشد الأطفال حرمانا. ووافق نائب المدير التنفيذي على أن جمع هذه البيانات أمر بالغ الأهمية.

٣٥٨- وطلبت اللجنة تفاصيل عن مشاركة المجتمع المدني في العملية التشاورية للخطة وحثت على إدراج منظورات الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر والإقصاء. وقال نائب المدير التنفيذي إن الأمانة بدأت العمل مع مجموعات الأطفال، وأنها ستُشرك أيضا المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

هاء - الحوار المنظم بشأن نتائج تمويل الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (البند ٨)

٣٥٩- قدم نائب المدير التنفيذي لشؤون الشراكات التقرير (UNICEF/2016/EB/9)، وقام بعرضه بالاشتراك مع مدير شعبة الشراكات العامة، ومدير شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة.

٣٦٠- وذكرت مجموعة من الوفود أنه ينبغي أن تعقد اليونيسيف وشركاؤها مناقشة استراتيجية بشأن الاستثمارات في التمويل العالي الجودة. وذكرت المجموعة الدول الأعضاء بالتزامها المشترك بفعالية المعونة، الذي عرقله ربط الموارد باختيار المشاريع على الصعيد القطري.

٣٦١- وكانت المشاورات غير الرسمية الأخيرة مشجعة لليونيسيف، بيد أن اليونيسيف طلبت مناقشات رسمية بشأن التمويل وخطة اليونيسيف لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المعلومات عن الثغرات في التمويل وتحليل المخاطر المتعلقة بالاحتياجات المالية غير الملّاة. ويمكن تحقيق أقصى قدر من التأثير من خلال تعبئة الموارد والجمع بين قدرات سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٦٢- وأعربت المجموعة عن قلقها بشأن فرادى البرامج التي أدى عدم تمكنها من تغطية نفقاتها المباشرة وغير المباشرة إلى حدوث دعم تناقلي. وحثت المجموعة على التعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى الموجودة في نيويورك لوضع استراتيجية لاسترداد التكاليف تسترشد بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ٤ سنوات.

٣٦٣- وتتفق المجموعة مع توصية الأمين العام في استعراضه الذي يجري كل ٤ سنوات بتعزيز الحوار المنظم، وطلبت أن يكون ذلك بندا معياريا في جدول الأعمال لدورات المجلس التنفيذي المقبلة. وقالت المجموعة إنه إذا جرى حوار حقيقي قريبا بشأن التمويل ونظرت دول أعضاء وجهات أخرى فاعلة في القطاع الخاص في زيادة الدعم الأساسي و/أو المواضيعي المقدم إلى اليونيسيف، ستحاول المجموعة مواءمة دعمها البرنامجي الكبير واستكشاف سبل أخرى لزيادة القدرة على التنبؤ بالميزانية.

٣٦٤- وقال أحد الوفود إنه على الرغم من أن إيرادات الموارد الأخرى التي تلقتها اليونيسيف في عام ٢٠١٥ تبلغ ثلاثة أضعاف الموارد العادية، جرى تخصيص معظم هذه الأموال، مما أدى إلى التجزؤ، وارتفاع تكاليف المعاملات، وقُلص أثرها وقلل قيمتها مقابل المال. ودعا الوفد إلى زيادة التمويل المرن، مثل التمويل الجماعي، بيد أنه اعتبر التركيز على

شركاء منظومة الأمم المتحدة من أجل هذا التمويل، والبرمجة المشتركة من أوجه القصور. وحث الوفد على إدراج الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، وأشار إلى مثال برنامج اليونيسيف للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، الذي يضم شركاء ثنائيين عديدين.

واو - تقرير التقييم ورد الإدارة (البند ٩)

الإنصاف والمرونة والاستدامة في برامج اليونيسيف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: أدلة مستقاة من تقييمات اليونيسيف للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، ورد الإدارة

٣٦٥- عرض مدير شؤون التقييم التقرير، وتلاه مدير شعبة البرامج الذي عرض رد الإدارة. ٣٦٦- وأشادت عدة وفود باليونيسيف لزيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة لأربعين مليون شخص وتحسين المرافق الصحية لصالح ١٨ ملايين شخص. وتطلع المجموعة إلى تسليط الضوء على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الخطة الاستراتيجية المقبلة، وفقا لأهداف التنمية المستدامة. وقال أحد الوفود إنه سيرحب بإجراء تقييم مماثل للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ.

٣٦٧- وفي ما يتعلق بالإنصاف بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، طلبت وفود معلومات عن الصلات بين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، وبين تعليم الفتيات. ورد مدير شعبة البرامج أن اليونيسيف تدعم إدارة شؤون النظافة الصحية في حالات الطمث، وهي ملتزمة بتعزيز قاعدة الأدلة للصلة بين المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس وبين حضور الفتيات واستبقائهن.

٣٦٨- واقترح أحد الوفود أن تنظر اليونيسيف في النهج المناسبة في ضوء العدد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يحتاجون إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لا سيما بالنظر إلى حق الإنسان في الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي والهدف ٦ الطموح من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعميم الوصول الآمن. ورد مدير شعبة التقييم بأن جهودا تُبذل لإعداد تقييم مماثل بشأن العمل الإنساني وستكون المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية محالا مهما فيه.

٣٦٩- ودعت وفود عديدة إلى جعل برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مستدامة لا سيما في ما يتعلق بالتمويل، بينما حث وفد على أن تلك التدابير تعد نُهجاً ابتكارية لنُظَم التعريفات وخيارات الدفع للقراء. وقالت مجموعة من الوفود إنه ينبغي

اليونيسيف أن تستخدم تمويل المنح بشكل استراتيجي وأن تمزج بين التمويل الحكومي المحلي وبين التمويل من المانحين والضمانات، والقروض السيادية، من المؤسسات المالية الدولية وتمويل السندات من أسواق رأس المال المحلية. وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن اليونيسيف تدعم بالفعل الاستدامة المالية في سياقات مختلفة، بما في ذلك الصندوق الأزرق في غرب أفريقيا.

٣٧٠- وتحدّثت المجموعة اليونيسيف أن تغير قواعد اللعبة بأن تعلن أنها بالاشتراك مع الشركاء المحليين، ستضع عمليات قوية وفعالة لضمان وظيفة واستدامة الهيكل الأساسي للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على المدى الطويل وطلبت المجموعة إلى اليونيسيف أن تقدم تقريراً سنوياً عن هذه المسألة. وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن اتفاقات اليونيسيف المتعلقة بالاستدامة، والتي بمقتضاها تلتزم الحكومات بتلك المهمة كجزء من استثمار اليونيسيف المباشر، قيد التنفيذ في تسعة بلدان في غرب أفريقيا ووسطها.

٣٧١- وأعربت المجموعة عن دعمها للاستثمار في وضع المخططات ونُظُم الرصد الوطنية لتوجيه الأولويات والخطط والميزانيات الوطنية.

٣٧٢- وبالرغم من التقييم الإيجابي لتدخلات حملة الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع أعرب أحد الوفود عن الأمل في أن لا يفتقد هذا النجاح من التركيز على إمدادات المياه في المناطق الريفية وعلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس. وأجاب مدير شعبة البرامج أنه لا يمكن استمرار حملة الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع دون بذل جهود متواصلة لتحسين كل من إمدادات المياه الريفية والحضرية على حد سواء وكذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس.

٣٧٣- وقال أحد الوفود إن النتائج المتعلقة بسُلم الصرف الصحي تثير القلق لأن هذا النهج للرصد مبدأً أساسياً لكل من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

٣٧٤- وقال الوفد إنه يؤيد التوصية الثالثة الواردة في التقرير وهي: تحسين تصميم البرامج وإطار النتائج للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي ضوء تركيز أهداف التنمية المستدامة على نهج شامل للمياه والصرف الصحي يشجع الوفد اليونيسيف على أن تأخذ في الاعتبار، في تصميم برامجها حماية مصادر المياه، وإعادة استخدام المياه المستعملة، ومعالجة النفايات البرازية على طول سلسلة المرافق الصحية.

٣٧٥- وعرضت نائبة المدير التنفيذي للشؤون الإدارية الرد الوارد من الأمانة على الطلب المقدم في القرار ١٦/٢٠٧ بالتعجيل بإحراز تقدم لتحقيق هدف لا يقل عن نسبة ١ في المائة

من إجمالي النفقات المبرمجة المخصصة للتقييم. وأفادت بأن النفقات قد ارتفعت من ٠,٥ في المائة من الإنفاق البرنامجي إلى ٠,٦٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي زيادة بنسبة ٣٠ في المائة. ثم عرضت عناصر خطة عمل لزيادة الإنفاق على التقييم.

زاي - جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (البند ١٠)

٣٧٦- عقب الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها نائبة المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، عرض مدير شعبة جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، التقرير (E/ICEF/2016/AB/L.7).

٣٧٧- وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للنتائج المالية الإيجابية لعام ٢٠١٥، التي تعكس الأداء القوي للجان الوطنية، ومكاتب اليونيسيف الميدانية و جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه.

٣٧٨- وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء انخفاض الإيرادات من الموارد العادية، وطلبت إلى اليونيسيف أن تعرض على المجلس السُّبل التي يمكن بها للمنظمة معالجة تحدي تقلُّب أسعار الصرف.

٣٧٩- ومع ترحيب المجموعة بتوسيع نطاق أنشطة جمع الأموال بواسطة المكاتب الميدانية، طلبت إلى اليونيسيف أن تقوم اللجان الوطنية ومكاتب اليونيسيف الميدانية بتصنيف الإيرادات والنفقات في تقاريرها في المستقبل.

٣٨٠- وأشادت المجموعة بجمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، بشأن نتائج تدابير الأسواق المستهدفة لأموال الاستثمار وطلبت إعداد تقرير بشأن تخصيص تلك الأموال لتيسير تحليل أثرها في كل بلد. ورحبت المجموعة أيضا بمشاركة القطاع الخاص غير المالي، وحثت على التنسيق بين جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، وحثت شعبة البرامج في اليونيسيف والوحدات الأخرى على تحسين الدعم المقدم للجان الوطنية والمكاتب العاملة الأخرى في البلدان المرتفعة الدخل.

٣٨١- وأشار ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف إلى أن أعضائه جمعوا ٨٥ في المائة من مبلغ ١,٣ بليون دولار من الإيرادات الصافية للقطاع الخاص لليونيسيف وهو يزيد بمقدار ٨٣ مليون دولار عن الميزانية المعتمدة. كما جمعت اللجان أيضا ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار للمشاريع الإنسانية. وقامت أيضا إلى جانب جمع الأموال في القطاع

الخاص وإقامة الشراكات معه بتوسيع نطاق وتجديد أكثر من ٢٠ من الشراكات المتعددة البلدان، تمثل إيرادات مجمعة تبلغ ١٠٠ مليون دولار، وهي تعمل على تطوير شراكات إضافية من القطاع الخاص.

٣٨٢- وقد أدت أزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا إلى تحويل العمل الدعوي للجان، مما أدى إلى وضع سُبل جديدة للتعاون مع الزملاء في اليونيسيف.

٣٨٣- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها للجان الوطنية، التي تمثل مئات الآلاف من السكان في شتى أنحاء العالم، الذين يساهمون بمواردهم المالية وبوقتهم وبجهودهم الدعوية، باسم الأطفال.

حاء - الخطة الاستراتيجية لليونيسيف: التقديرات المالية المستكملة، ٢٠١٦ - ٢٠١٩ (البند ١١)

٣٨٤- عقب العرض الذي قدمته نائبة المدير التنفيذي لشؤون الإدارة، عرض المراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية الإدارية التقديرات المالية (E/ICEF/2016/AB/L.6).

٣٨٥- ورحبت مجموعة من الوفود بالتقديرات المقدمة باعتبارها أساسا جيدا للإدارة القائمة على النتائج، بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء بعض الأرقام، لا سيما الانخفاض الذي يبلغ ١٥ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠١٥. وأعربت عن أملها في أن تزيد الموارد المالية في عام ٢٠١٦، على نحو ما تتوقعه اليونيسيف، وكذلك في المستقبل. ورحبت بالتخفيض التدريجي لرصيد الموارد، طالما كان متسقا مع سياسات الأمم المتحدة، وأعربت عن الأمل في أن تؤدي زيادة الإحكام فيما يتعلق بالاحتياطي إلى تحفيز اليونيسيف على إعطاء الأولوية لفعالية التكلفة. وقالت المجموعة إن اليونيسيف أقل تعرضا للضغط المالي من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وعزت المجموعة تلك الميزة جزئيا إلى الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة ولا سيما في القطاع الخاص، وقبول التمويل المواضيعي، وإن تساءلت عما إذا كان توسيع قاعدة المانحين قد زاد من تكاليف المعاملات. وشجعت المجموعة اليونيسيف على أن تواكب أفضل الممارسات في التصدي لآثار تقلب العملات وأن تقدم تقريرا إلى المجلس عن تلك الجهود. وحثت اليونيسيف على مواصلة إشراك الدول الأعضاء والجهات الأخرى لضمان التمويل الكافي في المستقبل. وأكد المراقب المالي والمدير أن اليونيسيف تتناول قضايا تقلب العملات بجدية، بما في ذلك التعاون مع مستشارين خارجيين مستقلين بشأن أفضل الممارسات وإدارة المخاطر التي تتعرض لها والاستثمارات.

٣٨٦- وشكر المدير التنفيذي مجموعة الوفود على تعليقاتها المفيدة والمشجعة وقال إن اليونيسيف ستواصل العمل بطريقة شفافة مع المجلس. وشكر المدير التنفيذي أيضا السويد لتبرعها السخي. وقال إن أولوية اليونيسيف تتمثل في زيادة قاعدة الجهات المانحة مع الحكومات والقطاع الخاص وفرادى الجهات المانحة. وستواصل المنظمة تعظيم المخصصات من الموارد والنفقات على البرامج، مع إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لأقل البلدان نموا. وذكر موظفي اليونيسيف من ناحية ثانية بأن الكفاءة لا تزال في غاية الأهمية، نظرا لأن احتياجات الأطفال تنمو بسرعة. وستتيح هذه الكفاءة الاستثمار في مستقبل اليونيسيف وزيادة ثقة الجهات المانحة.

٣٨٧- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

طاء - تقرير عن التقييم المستقل لتنفيذ منهجية استرداد التكاليف (الورقة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) (البند ١٢)

٣٨٨- قدم الخبير الاستشاري المستقل السيد ريتشارد نيجارد التقرير (DP/FPA-ICEF-UNW/2016/CRP.1).

٣٨٩- وأوجز المراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، الجهود التي تبذلها اليونيسيف من أجل تنفيذ قرار المجلس التنفيذي بشأن استرداد التكاليف (٥/٢٠١٣)، والذي يطلب إلى الصناديق والبرامج الأربعة أن تقدم في عام ٢٠١٦ استعراضا لتنفيذ المعدل المتناسق العام لاسترداد التكاليف بنسبة ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية. وقال إنه تبادل المعلومات الداعمة لحساب معدلات استرداد التكاليف بصورة فعالة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والمعروضة في التقرير.

٣٩٠- وأشارت مجموعة من الوفود إلى أنه تم تقديم معلومات جزئية فقط مع أن مجالس الصناديق والبرامج ينبغي أن تكون قد تلقت معلومات تفصيلية بشأن تنفيذ مبدأ استرداد التكاليف بالكامل، كما أنه لا يوجد تحليل سليم لما إذا كانت المنهجية الحالية متوافقة مع المبدأ. وأكدت المجموعة رغبتها في كفاءة عدم وجود دعم تناقلي من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية.

٣٩١- وأكدت المجموعة أن معدلات استرداد التكاليف الفعلية المعروضة في التقرير بحاجة إلى إثبات، وأن المعلومات الأساسية غير موجودة، أي الاتجاهات المتعلقة بالدعم التناقلي على مدى السنتين السابقتين والأحجام المالية المرتبطة بمختلف معدلات استرداد التكاليف

ومصادرها، بما في ذلك القائمة الكاملة للاستثناءات والإعفاءات. وطلبت المجموعة طائفة من التعاريف المتفق عليها بصورة متبادلة للتكاليف المباشرة وغير المباشرة التي ينبغي أن تستخدمها الصناديق والبرامج لتحقيق مزيد من الاتساق والشفافية وأن تقدّم تلك المعلومات في الوقت المناسب لإجراء مشاورات بشأن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ خلال الدورة الأولى والدورات السنوية في عام ٢٠١٧. واقترحت المجموعة، وكذلك مجلسا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يُدرج مجلس اليونيسيف تلك العناصر في القرار الوارد في إطار البند ١١ من جدول الأعمال.

ياء - تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى جمهورية قيرغيزستان في الفترة من ٢ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٦ (البند ١٣)

٣٩٢- عرض الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف سعادة السيد والتون ألفونسو وبسون التقرير (-DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2016/CRP.1). واستهدفت الزيارة تعزيز فهم الدول الأعضاء للسبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم قيرغيزستان في تنفيذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وكان التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة موضع تركيز خاص للزيارة.

٣٩٣- واجتمع الوفد مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، وشركاء التنمية، ومؤسسات وأعضاء المجتمع المدني، وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري وقيادة الأمم المتحدة في البلد. واطلع الوفد على المشاريع التي ترأسها كل من الوكالات المشاركة في تلك الزيارة. ومما استحق الملاحظة البرامج التي تحظى بدعم اليونيسيف لتحسين فرص الحصول على التعليم قبل المدرسي، وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة على مستوى رياض الأطفال المجتمعية، فضلا عن مركز طب الأسرة الذي يحظى بدعم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٩٤- وقد زادت مؤخرًا الميزانية السنوية لمكتب الأمم المتحدة بما يزيد قليلا عن ٦٧ مليون دولار، من حوالي ٥٠ مليون دولار على مدى العقد الماضي، غير أن المساعدة المقدمة من

المانحين إلى بعض البرامج انخفضت قليلا. وفي عام ٢٠١٦، كانت هناك ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة تقيم في قيرغيزستان، من أصل ٢٧ من وكالات الأمم المتحدة الممثلة هناك.

٣٩٥- وتعمل كل وكالة على نحو مستقل، لكنها تتعاون تعاوننا وثيقا مع بعضها البعض ومع البرامج الوطنية، وشاركت في الهيئة التنسيقية الوطنية. ويُعد التعاون بين الوكالات ناجحا في تخطيط الأنشطة الإنمائية الاستراتيجية والبرامج الوطنية المشتركة بما في ذلك بناء السلام.

كاف - مسائل أخرى (البند ١٤)

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧

٣٩٦- عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة على أعضاء المجلس للعلم.

لام - اعتماد مشاريع القرارات (البند ١٥)

٣٩٧- اتخذ المجلس التنفيذي القرارات من ١٠/٢٠١٦ إلى ١٤/٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

ميم - البيانان الختاميان للمدير التنفيذي لليونيسيف ورئيس المجلس التنفيذي (البند ١٦)

٣٩٨- أكد المدير التنفيذي مجددا أهمية تحقيق النتائج، لأهميتها وللقيم التي تلتف حولها منظمات الأمم المتحدة منذ ٧٠ عاما، وتدفع أعمالها الجارية.

٣٩٩- وقال إن المناقشات المتعلقة بتحسين اليونيسيف وفرت إرشادات وأفكارا مفيدة بما في ذلك السُّبُل التي يمكن لليونيسيف بها العمل بشكل أوثق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويحظى اعتماد مشروع القرار بشأن أعمال اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل بالتقدير، وكذلك الموافقة على وثائق البرامج القطرية.

٤٠٠- وتكلم باسم الرئيس، نائب الرئيس سعادة السيد هيروشي مينامي، نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة فأعرب عن التقدير لأن القرارات التي اعتمدت في الدورة تعكس المناقشات الثرية خلال المشاورات والاتفاقات التي تم التوصل إليها. وتناول إنجازات المجلس خلال دوراته في عام ٢٠١٦، بما في ذلك اعتماد ١٤ قرارا والموافقة على ٣٢ من وثائق البرامج القطرية، واثنين من وثائق البرنامج المتعددة البلدان تغطي ٤٦ بلدا وإقليما؛ واستعراض مشاركة المنظمة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل؛ والزيارات الميدانية إلى الأرجنتين وكوت ديفوار وقيرغيزستان.

٤٠١- وحث نائب الرئيس الدول الأعضاء على مساعدة اليونيسيف لمواصلة عملها الممتاز باسم الأطفال عن طريق الدعوة إلى زيادة المساهمات في مواردها العادية، التي انخفضت بنسبة ١١ في المائة عام ٢٠١٥. وفي حين أن توقعات النمو متفائلة، يلزم التحلي باليقظة لكي تحقق اليونيسيف اتجاهها إيجابيا لهذه الأموال المرنة غير المخصصة، وتحافظ عليه. وشجّع الدول الأعضاء على النظر في مقترحات اليونيسيف بشأن التمويل في تقريرها بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات المقبل الذي يجري كل ٤ سنوات، بما في ذلك إنشاء صناديق التمويل الجماعي واستخدام التمويل المرن عبر الأنشطة الإنمائية والإنسانية فضلا عن آليات التمويل المبتكرة، وفي الوقت نفسه ضمان الحفاظ على الميزة النسبية لكل وكالة.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦

الدورة العادية الأولى

١/٢٠١٦

وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بأن وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، لإثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق (E/ICEF/2016/P/L.1-L.7)، قد أتيحت للدول الأعضاء كي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم إسهاماتها بشأنها في الفترة من ٩ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وذلك وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - يوافق، على أساس عدم الاعتراض، ووفقاً للقرار ١/٢٠١٤، على وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، لإثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق (E/ICEF/2016/P/L.1-L.7).

الدورة العادية الأولى

٢ شباط/فبراير ٢٠١٦

٢/٢٠١٦

تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بتمديد البرنامج القطري لكل من عمان وغانا وملاوي لمدة سنة واحدة، بعد موافقة المدير التنفيذي على ذلك التمديد، على النحو المبين في الجدول الوارد في الوثيقة E/ICEF/2016/P/L.8.

الدورة العادية الأولى

٣ شباط/فبراير ٢٠١٦

٣/٢٠١٦

جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠١٦ في ما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (لأغراض خاصة)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق بالنسبة إلى السنة المالية ٢٠١٦ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر) على النفقات المدرجة في الميزانية لأغراض خاصة والبالغ قدرها ١٤٩ مليون دولار، على النحو المفصّل في الجدول أدناه.

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٦٠	تكاليف الصناديق الاستثمارية الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة
٤٦	التكاليف الأخرى لجمع الأموال في القطاع الخاص الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة
١٠٦	مجموع نفقات جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة
٤٣	تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه الممولة من الموارد الأخرى لأغراض خاصة
١٤٩	مجموع النفقات المرصودة لأغراض خاصة

٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بما يلي:

(أ) تحمّل النفقات على النحو الموجز في العمود الثاني من الجدول ٢ في الوثيقة E/ICEF/2016/AB/L.1 وإنقاص أو زيادة النفقات حتى المستويات المبينة في العمودين الأول والثالث من نفس الجدول، إذا اتضح أن الإيرادات المتأتية من جمع الأموال قد نقصت أو زادت إلى المستويات المبينة في العمودين الأول والثالث؛

(ب) إعادة توزيع الموارد بين بنود الميزانية المختلفة (على النحو المفصّل في الفقرة ١ أعلاه) إلى حد أقصى نسبته ١٠ في المائة من المبالغ المعتمدة؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، في حدود القدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠١٦.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بأنه، في ما يتعلق بالفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أدرجت في الميزانية إيرادات لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بمبلغ ١,٤٤ بليون دولار، على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٢ في الوثيقة E/ICEF/2016/AB/L.1.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على تخصيص اعتمادات لصناديق الاستثمار قدرها ٦٠ مليون دولار لعام ٢٠١٦؛

٢ - يوافق على مخصصات مؤقتة لمدة شهر واحد لكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ قدرها ١٠,٦ ملايين دولار (أو ما نسبته ١٠ في المائة من المبلغ المخصص لأغراض خاصة من الموارد العادية) يُستوعب في الميزانية السنوية لجمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٧؛

٣ - يؤكد أن جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لمصلحة اليونيسيف سيتواصل في إطار الامتثال الصارم للمكرّس من المبادئ التوجيهية وقواعد اليونيسيف وأنظمتها؛

٤ - يشير إلى أن الأموال المتأتية من جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه تخصص وفقاً للأولويات الإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ووثائق البرامج القطرية؛

٥ - يؤكد ضرورة مواصلة اليونيسيف تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، تنفيذاً كاملاً وفي المواعيد المحددة، وبخاصة التوصيات المتعلقة بأنشطة جمع الأموال وإدارة اللجان الوطنية لليونيسيف؛

٦ - يطلب إلى اليونيسيف أن تدرج في تقريرها المالي عن جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، الذي يعرض سنويا في الدورة العادية الثانية، معلومات مفصلة عن أنشطتها ذات الصلة بتعاونها مع قطاع الأعمال وما أحرز من نتائج في المجالات الثلاثة التالية: جمع الأموال؛ وحقوق الطفل والأعمال التجارية؛ والتعاون ذو الصبغة غير المالية.

الدورة العادية الأولى

٣ شباط/فبراير ٢٠١٦

الدورة السنوية

٤/٢٠١٦

وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بأن وثيقتي البرنامجين القطريين، بما في ذلك الميزانيتان الإرشاديتان الإجماليتان، لبنغلاديش وجنوب السودان (E/ICEF/2016/P/L.9 و E/ICEF/2016/P/L.10)، قد أتيح الاطلاع عليهما للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتهما عليهما وتقدم مساهماتهما فيهما في الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وذلك وفقا لقرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - يوافق، على أساس عدم الاعتراض، ووفقا للقرار ١/٢٠١٤، على وثيقتي البرنامجين القطريين، بما في ذلك الميزانيتان الإرشاديتان الإجماليتان، لبنغلاديش وجنوب السودان (E/ICEF/2016/P/L.9 و E/ICEF/2016/P/L.10).

الدورة السنوية

١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٥/٢٠١٦

تقرير عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤
والتقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٥: الأداء والنتائج، بما في ذلك
تقرير عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية
للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ والتقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٥: الأداء والنتائج،
بما في ذلك تقرير عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات
(E/ICEF/2016/6 و Add.1 و 2)؛

٢ - يوافق على إطار النتائج المنقح للخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة
٢٠١٧-٢٠١٤ (E/ICEF/2016/6/Add.2)؛

٣ - ينوّه بأهمية العمل الإنساني الذي اضطلعت به اليونيسيف في عام ٢٠١٥
وبنتائجه في سياق الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، ويحيط علماً بعقد القمة
العالمية للعمل الإنساني وتطور سياق الاستجابة الإنسانية؛

٤ - يطلب إلى اليونيسيف مواصلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة
٢٠١٧-٢٠١٤، مع مراعاة الدروس المستفادة والتوصيات المقدمة في التقرير المتعلق
باستعراض منتصف المدة في مواجهة أهداف التنمية المستدامة؛

٥ - يقرّر إحالة التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً
بموجز التعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في هذه الدورة؛

٦ - يطلب إلى اليونيسيف أن تبدأ في وقت مبكر الأعمال التحضيرية للخطة
الاستراتيجية المقبلة، بالتشاور الكامل مع المجلس التنفيذي، مع مراعاة التامة لخطة التنمية
المستدامة لعام ٢٠٣٠، وغيرها من النتائج الحكومية الدولية المتفق عليها، ونتائج الاستعراض
الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة
الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، ونتائج استعراض منتصف المدة والدروس
المستفادة منه، ويطلب كذلك إلى اليونيسيف أن تقدم خارطة طريق في الدورة العادية الثانية
للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦ بشأن المشاورات المقررة لإعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة؛

٧ - يطلب إلى اليونسيف أن تقدّم في الدورة السنوية المقبلة مزيداً من التحليلات بشأن العلاقة بين الموارد المالية المقرّرة والنفقات الفعلية والنتائج المحقّقة.

الدورة السنوية

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٦/٢٠١٦

تمديد البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتمديد فترة البرامج القطرية لأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغابون وقيرغيزستان وكابو فيردي وموريتانيا لمدة سنة واحدة، بموافقة المدير التنفيذي، على النحو المبين في الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/2016/P/L.11.

٢ - يوافق على التمديد مرة ثانية لمدة سنة واحدة للبرنامج القطريين لبوركينا فاسو واليمن، ولمدة سنتين للبرنامج القطريين للفلبين والسنغال، على النحو المبين في الجدول ٢ من الوثيقة E/ICEF/2016/P/L.11.

الدورة السنوية

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٧/٢٠١٦

تقارير التقييم ومنظور الإدارة وردودها

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٥ المتعلق بوظيفة التقييم في اليونسيف (E/ICEF/2016/11)؛

٢ - يطلب إلى اليونسيف إدراج لحة جغرافية ومواضيعية عن نطاق تغطية التقييمات في تقريرها السنوي المقبل؛

٣ - يحثّ اليونسيف على الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقلّ عن واحد في المائة من مجمل مصروفاتها البرنامجية للتقييم، وفقاً لسياسة

التقييم المنقّحة لليونيسيف (E/ICEF/2013/14)، مع إحاطته علماً بالتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، ويطلب إلى اليونيسيف أن تقدّم، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦، خطة لبلوغ هذا الهدف؛

٤ - يلاحظ مع القلق انخفاض النسبة المئوية عما كان مقرراً لتقييمات اليونيسيف المشفوعة برّدٍ رسمي من الإدارة، ويحثّ اليونيسيف على إعطاء الأولوية لتقديم ردود الإدارة في مواعييدها وتحسين معدّل تنفيذ توصيات التقييم المتفق عليها، ويطلب إلى اليونيسيف تقديم تقرير عن ذلك في الدورة السنوية المقبلة؛

٥ - يطلب إلى اليونيسيف، بالتعاون مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تقدّم الدعم، عند الطلب، لتطوير القدرات الوطنية اللازمة للتقييم، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٩.

الدورة السنوية

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٨/٢٠١٦

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي المقدّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي عن عام ٢٠١٥ (E/ICEF/2016/AB/L.3)؛

٢ - يرحّب بإدراج رأي محدود لمراجعي الحسابات بشأن مدى كفاية وفعالية إطار اليونيسيف للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ويلاحظ مع التقدير التصنيفات المُرضية عامة فيما يتعلق بأداء الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط؛

٣ - يحيط علماً مع التقدير بزيادة الشفافية التنظيمية المتولّدة عن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف، وفقاً للقرار ١٣/٢٠١٢ الصادر عن المجلس التنفيذي؛

٤ - يرحّب بالبيانات الواردة في التقرير بشأن الإجراءات التأديبية و/أو الإجراءات الإدارية المتخذة ضد مرتكبي سوء السلوك، ويشجع الإدارة على ضمان المساءلة عن أي مخالفات؛

٥ - يلاحظ وجود عدة مواطن ضعف متكررة، بما في ذلك الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج، والحوكمة والمساءلة، والإمداد واللوجستيات، ويقدر المعلومات التي قدمتها الإدارة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى معالجة مكامن الضعف تلك، ويحث الإدارة على مواصلة وتكثيف الجهود الكفيلة بمعالجة تلك المسائل وتقديم معلومات في التقارير المقبلة عن أثر التدابير التي اتخذتها؛

٦ - يلاحظ بقلق الحجم المتدني لما يُبلّغ عن استرداده من الأموال التي كانت عرضة للاحتيال، ويحث الإدارة على معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية، بما في ذلك تحديد العقوبات التي تحول دون استرداد الأموال التي كانت عرضة للاحتيال في حينها؛

٧ - يلاحظ أيضاً مع القلق أن الاحتيال وإساءة استخدام أموال البرامج من جانب أطراف ثالثة لا يزالان مسألتين يتكرر وقوعهما شهدتا تزايداً في عام ٢٠١٥، ويحث اليونيسيف على معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية، بسبل منها زيادة القدرات الداخلية لإدارة الشركاء المنفذين.

الدورة السنوية

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٩/٢٠١٦

تقرير عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحّب باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الذي أُجري استجابة لطلب من المجلس التنفيذي ورد في قراره ٢٠١٣/٢٠؛

٢ - يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسيف، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يوافق على خطة الموارد المتكاملة المنقحة باعتبارها الإطار المالي للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، استناداً لتوقعات الموارد المتاحة والاستخدام ورأس المال العامل اللازم لتأمين السيولة؛

٤ - يسلم بأن اليونيسيف قد أدجت نهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيتها المتكاملة، ويطلب إلى اليونيسيف أن تحسّن تحليل الفروق بين النفقات وتقديرات التخطيط؛

٥ - يحيط علماً بالاقترح الذي قدمته اليونيسيف للحفاظ على الميزانيات التالية على النحو الموافق عليه أولاً بالقرار ٢٠١٣/٢٠، ويوافق عليه:

(أ) فيما يخص البرنامج العالمي والإقليمي، ميزانية من الموارد العادية قدرها ١٨٠ مليون دولار، رهناً بتوفر الموارد، وحد أقصى من الموارد الأخرى قدره ٥٢٨,٤ مليون دولار، رهناً باستلام المساهمات في الموارد الأخرى، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ب) اعتماد للميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قدره ٩٧٨,١ مليون دولار لتغطية تكاليف فعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والأنشطة الإدارية، وضمن أنشطة الأغراض الخاصة، تكاليف الاستثمارات الرأسمالية، مع ملاحظة قيمة التمويل المتوقع المنقح للاعتماد البالغ ١٠٣٩,٣ مليون دولار من الموارد العادية، وللاعتدال البالغ ٩٣٨,٨ مليون دولار من استرداد التكاليف من موارد أخرى؛

(ج) بالإضافة إلى اعتماد مبلغ ٩٧٨,١ مليون دولار، تمويل الميزانية المؤسسية المتوقع بقيمة ١١٦,٤ مليون دولار من الموارد الأخرى المخصص لفعالية التنمية وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، رهناً باستلام المساهمات المقدمة إلى الموارد الأخرى؛

٦ - يحيط علماً بالاستخدام المتوقع للموارد، ضمن أنشطة الأغراض الخاصة، كما يلي:

(أ) المبالغ اللازمة وفقاً لنظام اليونيسيف المالي لتغطية تكاليف إدارة اليونيسيف للحسابات الخاصة بالنيابة عن جهات أخرى، بما في ذلك خدمات المشتريات ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال؛

(ب) حشد الأموال من القطاع الخاص، الذي ستعرض بشأنه الميزانيات سنوياً على نظر المجلس التنفيذي فيها وموافقة عليها في دورته العادية الأولى؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) أن يوفر المعلومات المالية الفعلية في شكل خطة الموارد المتكاملة، وقيّم الأداء مقارنة بالميزانية المتكاملة في تقريره السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي؛

(ب) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي سنوياً في دورته العادية الثانية خطة موارد متكاملة مستكملة للموافقة عليها، بعد إجراء استعراض للتوقعات المالية التي استندت إليها الخطة؛

(ج) أن يدرج في تقاريره السنوية إلى المجلس التنفيذي قائمة الإعفاءات المتعلقة بمعدلات استرداد التكاليف المطبقة على مساهمات الجهات المانحة؛

٨ - يقرّ بالتقدم الذي أحرزته اليونيسيف في إعادة تنظيم التكاليف عن طريق تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، ويلاحظ أن اليونيسيف ينبغي أن تحقق مزيداً من التقدم، ويحثّ المساهمين في اليونيسيف على الالتزام بجوانب سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي في قراره ٥/٢٠١٣؛

٩ - يشير إلى قراره ٥/٢٠١٣، ويتطّلع إلى استنتاجات التقييم الخارجي والمستقل لمدى اتساق وتواءم منهجية استرداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧؛

١٠ - يحيط علماً بالتقرير المقدم لإنشاء ١٠ وظائف إضافية برتبة مدير؛

١١ - يوافق على منح السلطة إلى المدير التنفيذي لتمويل احتياطي مقترح لأجل ١٠ وظائف إضافية برتبة مدير من الميزانية المؤسسية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لأجل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن استخدام السلطة والاحتياطي المذكورين في سياق مشاريع الميزانيات المتكاملة واستعراضاتها اللاحقة؛

١٢ - يشجّع اليونيسيف على العمل مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛

١٣ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقوم، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حسب الاقتضاء، بالأخذ بالدروس المستفادة ذات الصلة من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في التحضير للميزانية المتكاملة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الدورة السنوية

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

الدورة العادية الثانية

١٠/٢٠١٦

وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بأن وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، لكل من إريتريا، وألبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبليز، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وجامايكا، والجزيل الأسود، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وعمان، وغامبيا، وفييت نام، وكرواتيا، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، ومنغوليا، وموزامبيق، وهندوراس، ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار لشرقي منطقة البحر الكاريبي (لأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا) ولسورينام وغيانا (E/ICEF/2016/P/L.12-E/ICEF/2016/P/L.36)، قد أتيحت للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم إسهاماتها بشأنها في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - يوافق، على أساس عدم الاعتراض، ووفقاً للقرار ١/٢٠١٤، على وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، لكل من إريتريا، وألبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبليز، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وجامايكا، والجزيل الأسود، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وعمان، وغامبيا، وفييت نام، وكرواتيا، وكوت ديفوار، ولبنان، والمغرب، ومنغوليا، وموزامبيق، وهندوراس ووثائق البرنامج المتعدد الأقطار لشرقي منطقة البحر الكاريبي (لأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا) ولسورينام وغيانا (E/ICEF/2016/P/L.12-E/ICEF/2016/P/L.36).

١١/٢٠١٦

استعراض تجربة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل وفي البلدان التي تنتقل من الشريحة العليا من الدخل المتوسط إلى شريحة البلدان المرتفعة الدخل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالاستعراض الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

٢ - يكرر تأكيد أهمية تركيز معظم الدعم الذي تقدمه اليونيسيف على أقل البلدان نمواً، حيث يجب أن تحصل أقل البلدان نمواً على نسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة من الموارد العادية وأن تحصل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على نسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة من الموارد العادية، على النحو المبين في قرار المجلس التنفيذي ١٨/١٩٩٧، ويلاحظ أنه ينبغي الاتفاق على برامج المنظمة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط دون اشتراط جمع الأموال من تلك البلدان، غير أنه يتعين النظر في جمع الأموال على هذا النحو والتشجيع على القيام بذلك؛

٣ - يرحب بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها كل من اليونيسيف واللجان الوطنية لليونيسيف من أجل تحقيق نتائج لمصلحة الأطفال المحرومين في البلدان المرتفعة الدخل، ويحيط علماً بأهمية هذا العمل من منظور اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة؛

٤ - يلاحظ أن مشاركة اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل يمكن أن تسهم في زيادة وتنويع التمويل الموجه للمنظمة بأسرها، ويلاحظ أيضاً أهمية كفاءة الاستدامة المالية، وفقاً للقرار ٣/٢٠١٥؛

٥ - يلاحظ أيضاً تباين الوضع في البلدان المرتفعة الدخل، ويدعو اليونيسيف إلى مواصلة استخدام أنسب نهج للمشاركة بغية الإسهام في تحقيق نتائج تعود بالنفع على أشد الأطفال حرماناً، رهناً بالسياق السائد في كل بلد من البلدان المرتفعة الدخل، بوسائل منها العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أو العمل مع اللجان الوطنية، أو العمل عن طريق المكاتب والبرامج القطرية التابعة لليونيسيف، أو العمل عن طريق المكاتب والبرامج المتعددة الأقطار، أو العمل عن طريق البرنامج العالمي والإقليمي، أو القيام، رهناً بموافقة المجلس التنفيذي، باعتماد أي نهج أخرى بعد إعدادها واختبارها؛

٦ - يكرر تأكيد دعوته اليونيسيف والبلدان التي انتقلت إلى شريحة البلدان المرتفعة الدخل إلى إعداد وثائق برامج قطرية أو وثائق برامج متعددة الأقطار لينظر فيها المجلس التنفيذي ويبت فيها، عندما تحدد الحكومة المعنية واليونيسيف معاً أن استمرار وجود برنامج قطري هو أنسب نهج للمشاركة، مع مراعاة: (أ) أهمية التجاوب مع السياق السائد في البلد؛ و (ب) أهمية ضمان أن تؤدي الاستثمارات البرنامجية في البلدان التي انتقلت إلى شريحة البلدان المرتفعة الدخل إلى حدوث زيادات صافية في الموارد البرنامجية المتاحة لأقل البلدان نمواً، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل؛

٧ - يلاحظ المبادئ التوجيهية الحالية لوثائق البرامج القطرية، ويشجع استكشاف الخيارات الممكنة المتصلة بنهج المشاركة الملائمة الأخرى ومسألة الاستدامة المالية مع مرور الوقت في تلك الوثائق فيما يتعلق بالبلدان التي انتقلت إلى شريحة البلدان المرتفعة الدخل؛

٨ - يشجع اليونيسيف على أن تقوم، وهي تعد تقييمها لنظام تخصيص الموارد لينظر فيه المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٧، ببحث الأوجه المتعددة لرفاه الطفل مع مراعاة غاية هدف التنمية المستدامة المتعلقة بوضع مقاييس للتقدم المحرز في التنمية المستدامة من شأنها أن تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ومع ملاحظة أن السياسة الحالية لليونيسيف النازمة لتخصيص الموارد العادية للبرامج تأخذ في الاعتبار عدد الأطفال، ومعدل الوفيات دون سن الخامسة، والدخل القومي الإجمالي للفرد؛

٩ - يطلب إلى اليونيسيف أن تراعي وتعكس التجارب والدروس المستفادة في البلدان المرتفعة الدخل عند وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة لليونيسيف للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، تمشياً مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٠ - يطلب أيضاً إلى اليونيسيف أن تدرج في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لليونيسيف للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ تقييماً لمشاركتها في البلدان ذات الدخل المرتفع، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، مع أخذ الدروس المستخلصة في الحسبان وتضمين التقييم تحليلاً للاستدامة المالية؛

١١ - يطلب كذلك الإبلاغ عن هذه المسألة في إطار الحوار المنظم بشأن تمويل النتائج المتوخاة من الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، ويطلب إلى اليونيسيف أن تقدم بانتظام بيانات مصنفة حسب مختلف السياقات القطرية فيما يتعلق

بالموارد المستخدمة والتمويل المتأتى أو المتولد من الأنشطة المضطلع بها في هذه السياقات المختلفة.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٢/٢٠١٦

تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتمديد البرنامج القطري لهائتي لمدة شهرين، وبالتحديد الأول لمدة سنة واحدة لبرنامج المنطقة المحلي للأطفال والنساء الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ودولة فلسطين؛ وبالتحديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للسودان، وذلك بموافقة المدير التنفيذي، على النحو المبين في الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/2016/P/L.37.

٢ - يوافق على مقترح تمديد البرنامج القطري لبوتسوانا لمدة شهرين، بعد تمديد لمدة سنتين؛ وعلى التمديد الثاني على التوالي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للصومال وملاوي؛ وعلى التمديد الثاني على التوالي لمدة سنتين للبرنامج القطري لبوروندي؛ وعلى التمديد الثالث على التوالي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبيا، على النحو المبين في الجدول ٢ من الوثيقة E/ICEF/2016/P/L.37.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٣/٢٠١٦

الخطة الاستراتيجية لليونيسيف: التقديرات المالية المستكملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩
٢٠١٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2016/AB/L.6 بوصفها إطاراً مرناً لدعم برامج اليونيسيف؛

- ٢ - يشير إلى أهمية الموارد العادية، التي لا تزال تشكل حجر الأساس للدعم الذي تقدمه اليونيسيف إلى البلدان المستفيدة من البرامج، وخاصة البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، ولتماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفعاليتها؛
- ٣ - يشير أيضاً بقلق بالغ إلى تراجع المساهمات، على المدى الطويل، في الموارد العادية وتزايد الاختلال بين الموارد العادية والموارد الأخرى؛
- ٤ - يوافق على إطار الموارد المتكامل للتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ويوافق على إعداد بيانات نفقات البرامج التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي بحد أقصى قدره ١,٤٧ بليون دولار من الموارد العادية في عام ٢٠١٧، رهنا بتوافر الموارد واستمرار صحة هذه التقديرات المالية المقررة؛
- ٥ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقدم تحديثات سنوية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تمويل صناديقها الاحتياطية من أجل الالتزامات المتعلقة بالموظفين؛
- ٦ - يطلب أيضاً إلى اليونيسيف أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، بالتعاون مع الصناديق والبرامج المعنية الأخرى، ووفقاً للقرار ٥/٢٠١٣، جميع المعلومات المطلوبة عن استرداد التكاليف، وذلك في الوقت المناسب لإدراجها في المشاورات المعقودة بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في دورته السنوية لعام ٢٠١٧؛
- ٧ - يكرر تأكيد ضرورة تفادي استخدام الموارد العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى، ويؤكد مجدداً أن المبدأ التوجيهي الذي يحكم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية ينبغي أن يستند إلى قرار المجلس التنفيذي ٥/٢٠١٣؛
- ٨ - يرحب بالحوار المستمر بين الدول الأعضاء واليونيسيف بشأن قضايا التمويل في إطار الحوار الهيكلي بشأن التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد العادية، أو الموارد الأقل تقييداً/تخصيصاً، ويحث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية لتوفير موارد عادية تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها، تكون أقل تخصيصاً وتتماشى مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٩ - يطلب إلى اليونيسيف أن تواصل تعزيز الحوار الهيكلي بشأن التمويل مع الدول الأعضاء على مدار السنة، وفقاً للقرار ١٤/٢٠١٥؛

١٠ - يطلب أيضا إلى اليونيسيف، في سياق الحوار الهيكلي بشأن التمويل، مواصلة بحث الحوافز والآليات المناسبة لتشجيع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية على القيام بذلك من أجل تيسير التحول إلى مساهمات في الموارد أقل تقييدا تتماشى مع الخطة الاستراتيجية، وعلى توسيع قاعدة المانحين واستقطاب مصادر جديدة للتمويل، بسبل منها الأخذ بنهج جديدة في تعبئة الموارد وبأشكال جديدة من الدعم المقدم من مصادر متنوعة؛

١١ - يؤكد أهمية مشاركة اليونيسيف في آليات الأمم المتحدة للتمويل الجمّع في سياق التعاون على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٤/٢٠١٦

برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي

يعتمد برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ باعتباره إطاراً مرناً قابلاً للتكيف خلال العام، حسب الاقتضاء.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (يؤكد التاريخ فيما بعد)

الدورة العادية الأولى ١٠-٧ شباط/فبراير ٢٠١٧	الدورة السنوية ١٦-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧	الدورة العادية الثانية ١٥-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
المسائل التنظيمية والإجرائية	المسائل التنظيمية والإجرائية	المسائل التنظيمية والإجرائية
انتخاب رئيس المجلس التنفيذي ونوابه (لاتخاذ قرار) (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) ^(١)	برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨ (لاتخاذ قرار)	برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨ (لاتخاذ قرار)
المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات
خريطة الطريق المحدثة للخطة الاستراتيجية التقرير السنوي للمدير التنفيذي التعاون البرنامجي لليونيسيف: للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومخططها العام لليونيسيف (لاتخاذ قرار) (للعلم)	تقرير اليونيسيف عن توصيات وحدة تمديد البرامج القطرية الجارية (لاتخاذ قرار)	الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١ (لاتخاذ قرار)
الميزنة القائمة على النتائج وتقييم نظام التفتيش المشتركة ^(٢) (للعلم)	الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، ٢٠٢١ (لاتخاذ قرار)	الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١ (لاتخاذ قرار)
تخصيص الموارد (لاتخاذ قرار)	التعاون البرنامجي لليونيسيف: وثائق البرامج القطرية (لاتخاذ قرار)	إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل للإنساني لليونيسيف (للعلم)
تمديد البرامج القطرية الجارية (لاتخاذ قرار)	التقرير السنوي عن تنفيذ خطة عمل اليونيسيف للمساائل الجنسانية، ٢٠١٤-٢٠١٧ (للعلم)	خطة العمل للمساائل الجنسانية، ٢٠١٨-٢٠٢١ (للعلم)
تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف للتوصيات والقرارات الصادرة عن	حوار منظم بشأن نتائج تمويل الخطة	

(١) التاريخ غير نهائي.

(٢) يُنظر في هذا التقرير ضمن بند جدول الأعمال المعنون: "التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف".

(٣) يُنظر في هذا التقرير ضمن بند جدول الأعمال المعنون: "ميزانية اليونيسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١".

الدورة العادية الأولى ١٠-٧ شباط/فبراير ٢٠١٧	الدورة السنوية ١٦-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧	الدورة العادية الثانية ١٥-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
اجتماعات مجلس تنسيق البرامج في برنامج التعاون البرنامجي لليونيسيف: الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص وراثتق البرامج القطرية (لاتخاذ قرار) المناعة البشرية/الإيدز (للعلم) إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل قرار الإنساني لليونيسيف (للعلم)	الاستراتيجية لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١ (للعلم)	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة تقارير التقييم وردود الإدارة (للعلم)
المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة تقارير التقييم وردود الإدارة (للعلم)	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ورأي الإدارة (لاتخاذ قرار) تقارير التقييم وردود الإدارة (للعلم) تقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسيف (للعلم) التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المقدم إلى المجلس التنفيذي، وردود الإدارة (لاتخاذ قرار) التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١٦ (للعلم)	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة تقارير التقييم وردود الإدارة (للعلم)
المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية التقرير المالي السنوي والبيانات المالية المراجعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (للعلم) جمع الأموال في القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ (لاتخاذ قرار)	المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية الميزانية المتكاملة لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١ (لاتخاذ قرار) الميزانية المتكاملة لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ^(٣) (للعلم) جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (للعلم)	المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية الميزانية المتكاملة لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١ (لاتخاذ قرار) الميزانية المتكاملة لليونيسيف، ٢٠١٨-٢٠٢١: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ^(٣) (للعلم) جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (للعلم)
مسائل أخرى القائمة المؤقتة لبنود أعمال الدورة	مسائل أخرى كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي	مسائل أخرى القائمة المؤقتة لبنود أعمال الدورة

الدورة العادية الأولى ١٠-١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧	الدورة السنوية ١٦-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧	الدورة العادية الثانية ١٥-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
السنوية لعام ٢٠١٧	اليونيسيف	العادية الأولى لعام ٢٠١٨
تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (للعلم) القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧		

ملاحظة:

(لاتخاذ قرار): تتولى الأمانة إعداد وثائق بشأن بند جدول الأعمال. ومن المتوقع أن يجري المجلس التنفيذي مناقشات وأن يتخذ قراراً في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

(للعلم): تتولى الأمانة إعداد وثائق لتوفير المعلومات. وقد يختار المجلس التنفيذي أن يتخذ قراراً في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

المرفق الثاني

أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦

فيما يلي تشكيل المجلس التنفيذي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦:

تاريخ انتهاء العضوية

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
أندورا	بنغلاديش	أستراليا
أنتيغوا وبربودا	بيلاروس	البوسنة والهرسك
الصين	بور كينا فاسو	بوتسوانا
إستونيا	كولومبيا	الكاميرون
إيطاليا	كوبا	الدانمرك
هولندا	إريتريا	السلفادور
بنما	فنلندا	إثيوبيا
بابوا غينيا الجديدة	لكسمبرغ	الهند
الاتحاد الروسي	جمهورية كوريا	جمهورية إيران الإسلامية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	ليبيا
زامبيا		نيبال
		سيراليون
		السويد
		سويسرا

أعضاء المجلس التنفيذي حسب المجموعات الإقليمية في عام ٢٠١٦

أفريقيا (٨)	آسيا (٧)	أوروبا الشرقية (٤)
بوتسوانا	بنغلاديش	بيلاروس
بوركتينا فاسو	الصين	البوسنة والهرسك
الكامرون	الهند	إستونيا
إريتريا	جمهورية إيران الإسلامية	الاتحاد الروسي
إثيوبيا	نيبال	
ليبيا	بابوا غينيا الجديدة	
سيراليون	جمهورية كوريا	
زامبيا		

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥)	أوروبا الغربية وبلدان أخرى (١٢)
أنتيغوا وبرمودا	أندورا
كولومبيا	أستراليا
كوبا	الدانمرك
السلفادور	فنلندا
بنما	إيطاليا
	اليابان
	لكسمبرغ
	هولندا
	السويد
	سويسرا
	المملكة المتحدة
	الولايات المتحدة

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

١ - هذا المرفق موجز للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأعدت النص أمانات الصناديق والبرامج وأقره رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة.

ألف - العمل في سياقات هشة، تشمل البلدان ذات الدخل المتوسط

٢ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الاجتماع المشترك بالترحيب بجميع المشاركين في المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي. ورحّب أيضا بنائب الأمين العام للأمم المتحدة.

٣ - ووصف نائب الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية، وضع الالتزامات المشتركة للأمم المتحدة في ضوء الاتفاقات العالمية الرئيسية الأخيرة مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلط الضوء على المجالات التي تحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تكثيف تعاونها فيها من أجل بناء مجتمعات سلمية. وهي تشمل ما يلي: معالجة منع نشوب النزاعات والحد من أخطار الكوارث عن طريق التخطيط والبرمجة المشتركين، والقيادة الجماعية، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به؛ ومراعاة التركيز على أشد فئات المجتمعات ضعفا وهميشا، ولا سيما الشباب، في جميع البرامج؛ وبناء النظم الإحصائية الوطنية والتوسع في استخدام البيانات الضخمة؛ والعمل بطريقة راسية داخل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أجل توحيد الجهود؛ وتوسيع نطاق استخدام إجراءات التشغيل الموحدة من قبيل توحيد الأداء، على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وإصلاح هيكل المعونة الشاملة.

٤ - وعرضت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، حالات النجاح والتحديات التي تواجهها منظمة كل منهما عند العمل في سياقات هشة، بما في ذلك في البلدان المتوسط الدخل. وشددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن النزاع والهشاشة هما العقبتان الرئيسيتان أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعل من منظومة الأمم المتحدة ككل بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية وتحديد أولويات بناء المرونة. وأشارت إلى أن نهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتمثل في التعميم والتسريع ودعم السياسات هو الأداة الصحيحة لحشد الجهود على نطاق المنظومة. وأكد المدير التنفيذي لليونيسيف إنه لئن كان من المهم التركيز على الدول الهشة ينبغي أن يكون السكان في صميم التنمية والعمل الإنساني. وسيؤدي تحسين البيانات (المصنفة والابتكارية) والشمول (عدم تحفُّ أحد عن الركب) والتكامل بشكل أوثق للعلاقة الإنمائية الإنسانية (التي تجمع بين الفقر، والنزاع، والمناخ، وندرة الموارد، وما إلى ذلك) إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وتلك التحديات لا يمكن فصلها بعضها عن بعض، وكذلك الاستجابة.

٥ - وناقش المنسق المقيم للأمم المتحدة، ألبانيا، الكيفية التي يمكن بها أن يساعد تمويل بناء السلام على إخراج أقل البلدان نمواً من حالة الهشاشة. ولفت الانتباه إلى نشوء توافق في الآراء بشأن كيفية معالجة الأزمات وبناء المجتمعات السلمية ليشمل ما يلي: (أ) معالجة الأسباب الجذرية؛ (ب) ممارسة منع نشوب النزاعات في التنمية؛ (ج) دفع مبادئ السلام المستدام في سائر منظومة الأمم المتحدة؛ (د) توسيع مفهوم حقوق الإنسان؛ (هـ) تعزيز العلاقات عبر الحدود؛ (و) ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وبدوره ناقش منسق التنمية دون الإقليمية في مرفق الاستجابة دون الإقليمي للأزمة السورية، موضوع الهشاشة في سياق أزمة مطولة، وركز على بناء القدرة على الصمود، في البلدان المتوسطة الدخل. وسلط الضوء على أن الأدلة الميدانية أثبتت كيف يمكن للصدمات أن تزعزع استقرار البلدان المتوسطة الدخل، وتؤدي إلى انتكاس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس عبر المنطقة. وقال إن عجز بنية المعونة الحالية عن التصدي للأزمات بصورة كافية أدى إلى تفاقم الحالة. وأردف قائلاً إن استجابة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية القائمة على القدرة على التكيف، والتي جمعت من ناحية ثانية بين المجالين الإنمائي والإنساني في برنامج واحد، تمثل تقدماً كبيراً، ولا سيما في أزمة الجمهورية العربية السورية. وتشير الأدلة إلى الحاجة إلى ما يلي: (أ) أنواع جديدة من الاستجابة للأزمات؛ (ب) المعرفة والتكنولوجيا؛ (ج) إمكانية التنبؤ بالتمويل وجودته؛ و (د) الجمع بين الاستجابات على جميع الجبهات.

٦ - وناقش رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة، ورؤساء مؤسسات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية فرص وتحديات العمل في الدول الهشة، بما يشمل البلدان المتوسطة الدخل. وشاركت الدول الأعضاء بفعالية طوال الدورة وقدمت عددا من التعليقات أخصها بالذكر ما يلي:

- (أ) تتطلب الهشاشة في الدول الهشة وفي البلدان المتوسطة الدخل استجابات وتقديرات وتقييمات مشتركة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لتحسين تركيز المساعدة؛
- (ب) يتطلب بناء السلام والقدرة على الصمود تكامل الجهود الإنسانية والإنمائية؛
- (ج) ينبغي أن يكون إصلاح هيكل المعونة الحالي من أولويات الأمم المتحدة؛
- (د) تحتاج "الهشاشة" كمفهوم إلى تعريف أوضح للتركيز على السكان في كل مجتمع، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وليس على الدول؛
- (هـ) يُعد التعزيز المالي والمؤسسي عاملا رئيسيا لبناء القدرة على الصمود في سياقات هشة؛
- (و) أدّت النساء والفتيات دورا رئيسيا في بناء القدرة على الصمود في سياقات هشة.

٧ - وأبرز المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع في ختام حديثه أنه من أجل معالجة الهشاشة يتعين أن تركز مساعدة الأمم المتحدة على السكان لا على الدول، لبناء القدرة على الصمود قبل حدوث الأزمات. وأضاف قائلا إنه يلزم توفير أشكال ابتكارية للتمويل إلى جانب النظم الابتكارية لقياس أوجه الضعف من أجل تخصيص التمويل والدعم. وقال في هذا السياق، إنه يوجد دور للأمم المتحدة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص في السياقات الهشة العالية المخاطر.

٨ - وأكد رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف أهمية الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في معالجة أوجه الضعف الأوسع نطاقا التي تؤثر على جميع المجتمعات، وذلك من خلال منظور يركز على السكان، وعلى وقف انتشار ذلك الضعف. وأضاف قائلا إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة في غمار الانتقال من الضعف إلى القدرة على الصمود، أن تعطي الأولوية للسكان المعرضين للخطر والمهمشين والضعفاء، وأن تعالج الأسباب الجذرية عن طريق القضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة.

٩ - وفي الختام وجه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود، ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

باء - البيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة

١٠ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بأعضاء المجالس التنفيذية الأربعة، وبممثلين منظمات الأمم المتحدة الست، وبالتكلم الزائر في الجلسة بشأن المناقشة المتعلقة بالبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة.

١١ - ولفت المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه في الملاحظات الافتتاحية إلى إمكانات البيانات الضخمة - مجموعات البيانات الضخمة التي يمكن تحليلها للكشف عن أنماط واتجاهات وترابطات - لتوفير معلومات آنية، ولا سيما خلال الأزمات. وأشار إلى أن البيانات الضخمة لها أيضا تأثير على المشاركة السياسية والاجتماعية للسكان، والتوعية بالمسائل الرئيسية، ووضع الخرائط السكانية، من بين أمور أخرى. بيد أن الاستفادة من إمكانات البيانات الضخمة، لا تتطلب مع ذلك بناء قدرات النظم الوطنية والموظفين فحسب، بل وتلك المتعلقة بالأمم المتحدة أيضا، وهي خطوة تتطلب تغيير المواقف تجاه البيانات حتى يتسنى للسكان فهمها كأدلة.

١٢ - وأكدت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدرة البيانات على توفير منظورات اجتماعية واقتصادية مختلفة بشأن القضايا، وبخاصة في ما يتعلق برفاه المرأة والفتاة، والمساعدة في إثراء تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها. وأشارت إلى أن الافتقار إلى المعرفة يقيّد قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الأزمات والتصدي لها. ولذا فمن الضروري تحسين البيانات الإحصائية الوطنية واستخدام البيانات الضخمة لتكملة البيانات التقليدية. وبالنظر إلى إمكانات البيانات، ينبغي أن تكون معرفة كيفية استخدامها ونشرها هدفاً أسمى للحكومات وللأمم المتحدة. بيد أنها أكدت أن البيانات الضخمة لا تحل محل المسؤولية المتعلقة بطلب المعرفة والعمل.

١٣ - وقدمت المتكلمة الضيف، الأستاذة في شبكة جيري هولتن العالمية بمعهد تاندون للهندسة في جامعة نيويورك، ومديرة مؤسسة (Govlab)، عرضاً عن كيفية حل المشاكل العامة بواسطة البيانات. وسلطت الضوء على أن الثورة الحادثة في التفكير الحالي بشأن البيانات تقتضي تحول التركيز من نواتج الحكومة إلى شفافية النواتج، وسياسة البيانات المفتوحة، التي لا تُنشئ اقتصاد البيانات فحسب، بل "أخلاقيات البيانات" أيضاً. وأضافت

قائلة إنه رغم قبول الممارسين بالفرضية القائمة على الأدلة، إلا أن كيفية استخدام البيانات لإثراء السياسات لا تزال تشكل تحدياً. لكن حتى وإن تحقق هذا، ينبغي أن تدور المحادثة والمشاركة والشراكات، حول الصلة بين السياسات والبيانات. ولفتت الانتباه إلى الدور الذي تقوم به "الجهات المتعاونة في مجال البيانات"، مثل "تويتر" أو "إنتل"، في المساعدة على إيجاد حلول جديدة للمشكلات. فبيانات الهاتف، على سبيل المثال، تعطي صورة أفضل للتحركات البشرية في أفريقيا أكثر من البيانات العامة، في حين أنه في نيويورك، تتيح بيانات الهاتف لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة تحديد مجالات الاستثمار. بيد أن البيانات وحدها، ليست كافية؛ فينبغي تنقيتها وتحليلها لكي تكون مفيدة. ويساعد التعاون والشراكات أيضاً على ضمان استخدام المواهب غير المستغلة حالياً. وبالرغم من ذلك، فإن قضايا الخصوصية والوصول إلى البيانات، تعني أن من الضروري بناء "المسؤولية في مجال البيانات" في إجراءات المعونة. وسلطت الضوء على أن الأمم المتحدة آخذة في استكشاف الطريقة التي يمكن بها تحقيق التعاون بين مؤسسة (Govlab) ومبادرة الأمم المتحدة لحس النبض العالمي ومختلف منظمات الأمم المتحدة، على أفضل وجه. وأكدت في ختام كلمتها أهمية تقاسم البيانات - وليس الاستئثار بها - كشرط أساسي لحل مشاكل التنمية والمشاكل الإنسانية.

١٤ - وردا على ذلك، أدلت اثنتان من الدول الأعضاء بمداخلات وعرضتا عددا من وجهات النظر، أبرزها ما يلي: (أ) أن هناك أوجه عدم المساواة في البيانات، حيث إن بعض البلدان والمناطق لديها بيانات والقدرة على استخدامها، بينما لا يتمتع غيرها بذلك؛ و (ب) أن المواقف الثقافية تؤثر في جمع البيانات وتفسيرها ولذا قد تجعلها غير موثوق بها؛ و (ج) أن الخبرة في ما يتعلق باستخدام البيانات الضخمة من أجل الأنشطة الإنمائية والإنسانية لا تزال في مراحلها الأولى، فلا تزال إمكاناتها الفعلية غير واضحة، و (د) أن ملكية قواعد البيانات ومراقبتها لا تزال تكتنفها المشاكل، ولا سيما عندما تكون بحوزة القطاع الخاص، بسبب آثارها الأخلاقية والتنظيمية؛ و (هـ) أنه ينبغي أن يكون السكان في صميم البيانات الضخمة وأن يشاركوا في تطبيقاتها؛ و (و) أنه ينبغي أن تفيد البيانات الضخمة في بناء قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات، لا أن تحجبها؛ و (ز) أهمية المناقشات المتواصلة بشأن البيانات الضخمة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

١٥ - وقدم برنامج الأغذية العالمي بدوره، في ما يتعلق بالموضوع الرئيسي للبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة، النتائج المستخلصة من دراسة استقصائية للهواتف المحمولة تساعد على دعم اتخاذ القرارات على الصعيد القطري، وأوضح صندوق الأمم

المتحدة للسكان كيف أن الصور الساتلية تستخدم لإنتاج تقديرات سكانية في أفغانستان. وأبرزت اثنتان من الدول الأعضاء أنه رغم الأهمية البالغة التي تنسم بها البيانات المصنفة، فإن بلدانا كثيرة تفتقر إلى القدرة على إنتاجها؛ ويُعد تقاسم البيانات بين وكالات الأمم المتحدة جيدا ولكنه يتسم بالتجزئة. وأعربت الدولتان عن رغبتهما في معرفة نتائج ومستقبل مختبرات ابتكارات البيانات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وما إذا كان هناك نهج مماثل لمبادرة خصوصية البيانات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

١٦ - وفي ما يتعلق بالموضوع الثاني - جمع البيانات وطرائقه - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضا بشأن (أ) الطريقة التي يمكن بها لمصادر البيانات الجديدة المساعدة في قياس التغيرات المتعلقة بالفقر، في السودان، باستخدام الصور الساتلية لتحديد مستويات الدخل استنادا إلى استهلاك الكهرباء واستعمال الهاتف المحمول؛ و (ب) قياس التقدم الحاصل صوب تحقيق الهدف ١٦ في تونس، واستخدام بيانات الوسائط الاجتماعية لجمع تصورات بشأن الفساد. ووصفت منظمة اليونيسيف بدورها كيف أنها استخدمت الهواتف المحمولة لتحديد "بؤر المخاطر" والتدخلات الممكنة، على سبيل المثال، من أجل التصدي لأزمة وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وأبرزت دول أعضاء خبراتها في جمع البيانات الوطنية عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي للمساعدة على تحديد القضايا ومعالجتها، ورحبت بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال. وشددت على أهمية بناء القدرة على جمع البيانات وتصنيفها على الصعيد القطري، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. ولفتت الانتباه إلى الفجوة التكنولوجية الموجودة بين دول الشمال والجنوب وشددت على دور الأمم المتحدة في قيادة الجهود المبذولة لتحديد الكيفية التي يمكن أن تفيد بها البيانات الضخمة جميع السكان، مع احترام خصوصية الأفراد. والتمست تفاصيل عن موعد وكيفية قيام الأمم المتحدة بالاستثمار في بناء قدرة البيانات الضخمة، أو التخطيط لمعالجة ذلك الأمر. وأبرزت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أهمية التعاون المستمر بين منظمات الأمم المتحدة وأشارا إلى الدور الحفّاز لمبادرة الأمم المتحدة لحس النبض العالمي وتعاونها في ما يتعلق بمعظم مبادرات البيانات الضخمة التي قدمتها منظمات الأمم المتحدة.

١٧ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لدى تلخيص المناقشة إلى توقيتها في ضوء ثورة البيانات وخطة عام ٢٠٣٠، والأهمية المتزايدة للبرمجة القائمة على الأدلة والرصد والتقييم من أجل تحقيق النتائج. بيد أنه شدد على التحديات التي تعترض بناء

القدرات في مجال البيانات الضخمة، التي لا يزال كثير من البلدان يفتقر إليها. وأضاف قائلاً إن إمكانية التوسع السريع وتنوع تكنولوجيا الاتصالات كبيرة، وعلى الأمم المتحدة تسخير تلك القدرة. ولذا يتعين تعزيز القدرات الوطنية في مجال البيانات الضخمة وفي الوقت نفسه إنشاء إطار تنظيمي لحماية الخصوصية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون بمثابة المنظم للجهات المتعاونة في مجال البيانات في المستقبل.

١٨ - وأبرز رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة في الملاحظات الختامية ضرورة تطبيق منظور جنساني في جميع أعمال الأمم المتحدة بشأن البيانات الضخمة؛ وسدّ الفجوة الرقمية؛ واحترام الخصوصية. وشدد فخامته أيضاً على أن البيانات الضخمة وإن كانت لا تحل محل أعمال الحكومة في جمع البيانات فإنها قد تُكملها.

١٩ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع بتوجيه الشكر للوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها الفعالة ومناقشتها المفيدة.

